

47

۳۰
۲۹۵

س



سازمان اسناد و کتابخانه ملی
جمهوری اسلامی ایران



هو لغزها على شامته

سألتني عن
في أولها من
النفاق الشين الفسق
فصنعتنا الوحد المذوق
سألتني عنها وأتوزر الدور
المحيط في المعقول والمنقول
في الفروع والأصول
العالمية وفي الفقهاء
الملوك والديت ثقة
هو لنا الحاج شيخ محمد علي
الأصفهاني رحمه الله تعالى
التمنا على رؤس الأعا
والأعيان محمد والها



ثبت کردید
بشماره
در دفتر کتب کتابخانه ملی
۲۹۰۲۹





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى مُحَمَّدٍ
 إِلَيْهِ أَجْمَعِينَ أَقَابَكُمْ فِي قَوْلِ الْعَاثِرِ الْفَاقِرِ مُحَمَّدِ بْنِ
 مُحَمَّدٍ بِأَفْرَهِذِهِ وَجِبْرِهِ فِي مَسَائِلِ الْوَلَايَاتِ كَتَبَهَا الْجَابِ
 لِمُسْتَوَلٍ مَنْ لَا يَسْعَى رَدُّهُ مِنْ إِخْوَانِي وَتَذَكُّرُهُ لِنَفْسِي وَاسْتَلِ
 اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَهَا ذَخِيرَةً لِيَوْمِ قَافِي وَفَرِي لَإِخْلَافٍ وَلَا
 اشْكَالٍ بِحَسَبِ الْأَصْلِ فِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَنْصَرِفَ فِي مَآ
 غِبْرَةٍ وَنَفْسٍ غَيْرِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ وَلَا يَنْفَعُ مَنْصَرِفُهُمَا إِلَّا أَنْ يَنْتَ



مسلمون على أموالهم والخبر لا يجوز لأحد أن يتصرف فيما
غيره إلا بأذنه وما في معناه من الأخبار وللنقيب بالتراض
في الآية الشريفة الظاهرة في اشتراط رضا المالك في
مقام تصرف الغير في ماله ولغيرها من القواعد العقلية
والشرعية وقد خرج بالدليل تصرف الأولياء فإنه نافذ
على المولى عليهم في الجملة وجبلة ما ثبت ولا ينهم على
العمو والنحو عشر الآب والجد والآمام والجهنم والنحو
من قبله وعدل المؤمنين والمولى والغنى من جانب الآب والوصية
من المالك والآب في بشرائط في الإشارة إليها انشاء الله تعالى
ولا اشكال ولا خلاف في ولايتهم في الجملة ولكن تشرح
المقال في طي مسائل عشرة الأولى في ولاية الآب والنحو
عليها منوائق مضافا الى الاجماع بل الضرورة انما الخلا
في شرايط ولايته ومقدار سلطنته وفي ماله الولاية
ومن له الولاية وتنقيح ذلك في مقامات الأول بشرطه



المفصل الأول في

المفصل الأول في
الولاية

ولاية الأب العقل والرشد لأن المجنون والسفيه لا يتوليا
مال انفسهما فكيف بمال غيرهما والحرية لأن العبد مملوك
لا يقدر على شيء والاسلام ان كان الولد مسلما لأن الله
لم يجعل للكافر من علي المؤمنين سبيلا والولاية سبيل و
المختصون فلو غاب رجع امره الى الحاكم الشرعي وسبيله سبيل
سائر الغيب ولكن في عدد ذلك من الشرائط كلام حاصله
ان الغيبة لا تمنع من كون الأب وليا بالنسبة الى مال ولده
كالهبة بما نفعه عن النصف فيما له فلو باع ماله او مال
ولده في السفر جاز ونفذ ولكن الغيبة ربما توجب جواز
مداخله الحاكم الشرعي وذلك غير القول بسقوط الولاية عن
الولي الاجباري ومنها التمكن من تولي مال الولد فلو عجز
عن ذلك فعلى الحاكم الشرعي ان ينصب من يتولى ذلك و
يصونه عن التلف وفي حكمه ما لو امتنع الوالد مع قدرته
اختيارا فانه على الحاكم حفظ مال الصغير وهل له اجبا

شرائط ولاية الأب

الوالد على تولى أمور ولده الصغير وجهان مبتدئان على
 كون ولاية الأب رخصة أو عزيمة وعلى الثاني فهل التوا
 على الوالد هو مجرد حفظ مال الولد ويجب عليه جعله
 في الوجه الاصلح من الاجارة والاتجار به وغير ذلك
 ترد فيه في جامع المقاصد ومنشأ ذلك على ما فيه ان
 اكتساب مال للطفل ولا يجب ومن ان الصغير يحتاج الى
 النفقة وصرف راس ماله في نفقته ضرورة عظيم فلا بد
 من الاكساب به بصرف فوائده في نفقته وفائدة نصب
 الولى دفع الضرر قال ربما ينبغي الحكم على ان الواجب
 الاصلح ام يكفي المصلحة والاصح عدم الوجوب ويظهر
 من عبارة القواعد عقب ذلك الجزم بالاستحباب قال
 ويستحب له البيع اذا طلب مناعه بزيادة مع الغبطة وكذا
 يستحب شراء الرخص وفي بعض النسخ يجب في الموضعين
 وزعم بعضهم ان العبارة الثانية رجوع عن الرد ولا

المقالات الأولى في

إلى الجفر وجهه اخرون بان احتمال الوجوب فيما اذا تلف ما
 الصغير بالانفاق لولا الاستثناء والجزم بالاستحباب حيث
 حصل له ربح من غير هذه المعاملة فيستحب المعاملة المربحة
 طلباً للزيادة فلا منافات وكيف كان فلا اشكال عندنا في
 عدم وجوب الاستبراء زيادة على تقفد الصغير ويحمل وجوبه
 فيما اذا اوجب الانفاق بعد اتمام راس المال لان ذلك اضر
 بالصغير وجري على خلاف مصلحة ومخالف لما اقتضت الحكمة
 بجعل الاولياء ومناف لما ينصرف اليه ادلة نص في الاولياء
 لانها تنصرف الى الوجه المتعارف بين العقلاء والطريقة المعهودة
 بين الاولياء واولى الالباب وبالحمل هذا النص لا يدل
 على جواز دليل فيندرج تحت اصل الحرفة ثم انما يكون
 ولاية الاب على وجه العينة عليه ان بقاء مال الصغير غير
 كفيلاً تعريض له للتلف وهو محذور ومداخلته غيره مع وجود
 الولي ممنوعة شرعاً فلا مناص عن القول بمداخلته الولي اختصاصاً

والاظهر

شرائط ولائنا

وجوب المداخلة بما اذا كان في تركها تقريبا مال الصغبر
 واصناعه ونلفه والحكم بالوجوب في غير هذه الصورة
 لا وجه له هذا وعن الايضاح والوسيلة اعتبار العددا
 في ولاية الاب ايضا مسند لا في الايضاح بانها ولاية
 على من لا يدفع عن نفسه ولا ينصرف فيما له ويستحصل من
 حكمة الصانع ان يجعل الفاسق امينا مقبول القول
 في افرازاته واخباراته على غيره مع نص الفران على خلاف
 ولعل النص اشارة الى قوله تعالى وَلَا تَرْكَبُوا إِلَى الدِّينِ
 ظُلُمًا فَمَنْتَكُمْ النَّارُ وَالْقَوْلُ نَعَالِي وَمَا كُنْتُمْ مُحْتَسِبِينَ
 المصلي بعصدا وقوله نعم وَلَا تَوْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ
 بِفَرْيَةٍ مَا فِي رِوَايَةِ اسمعيل بن جعفر عليه الصلوة
 والسلام حيث قال له اي سفه اسفه من شارب
 الخمر والى قوله الَّذِينَ خَانُوا اللَّهَ وَخَانُوا الرَّسُولَ وَخَانُوا
 أَمَانَاتِهِمْ وَفُحِّمُوا بِهِ النَّبَا بِنَفْسٍ إِنْ حَكَمَ الصَّانِعُ إِذَا

المنازل الأولى

اقتضت عدم الاعتماد بالفاسق في خبر واحد فكيف يجوز
 الاعتماد باخبارائه المتعددة فيما لا الصغير اذا كانت
 الفاسق غير مؤتمن فكيف يجعله امينا على ان في توليته
 اياه نعيم لما لا الصغير للثقل وسلب للخائن عليه وكل
 ذلك قبيح عقلا مناف لما نجد من تتبع الحكم المفسد من
 جعل الاحكام الشرعية واقاما يقال من اندفاع المحذور ^{فيه}
 الحاكم حال الطفل متى ظهر اخلافا عن الولي ومنعه من
 التصرف وان لم يظهر خلافا فولايته ثابتة وان لم يعلم
 حاله استعلم بالاجتهاد يتبع مقامات سلوكه وشواهد
 احواله فعنه او لا انه لا وجه لمرافقة الحاكم ونقصه اذا
 افترضنا كون الاب ولينا مستقلا بل الظاهر حرمه لانه
 نجس عن حال المسلم وسؤال عن حاله وهذا سؤال عن شيئا
 اربب ^{صل} لكم تسوكم ومناف حمل المسلم على الصحة والحال
 انه اذا قلنا بولايته فاللزام على الحاكم حمل فعله على

فصل في شرط وأثره في الأحكام

الضحية وعدم التجسس عن حاله وثانيًا كونه ميسر للحاكم
 الفحص عن احوال تمام الصغار والبحث من هذه الكيفيات
 وكيف يجوز للحاكم تسليط الخائن على مال الصغير كالأول
 على ما رتبنا يتفق له الاطلاع بحاله وعزله اياه وبالحمله
 فالتحقيق الذي عليه اصله ان الفاسق اذا كان فاسقًا
 في الاموال كافر من كونه فاسقًا بالنسبة الى غيرها الا
 يجوز توليته بالنسبة الى اموال الصغار وعلى الحاكم
 رده ومنعه عن التصرف فيها وان كان ظلمه وفسقه
 على نفسه وهو اظهر في اموال الناس كما يتفق كثيرًا فلا
 مانع عن القول يجوز كونه منولًا للصغار وهو
 الخيانة مانعة من ولايته ام الوثاقة شرط وجهاً فتبينها
 الاول والا يلزم عدم ولايته الا بقاء المجهولة الحال ولم
 يقل به احد ويلزم عدم الاكتفاء بحسن الظاهر ايضاً
 لعدم ملازمته مع الوثاقة ويلزم وقف الولاية الى حصول

في شرائط ولائنا لأب

الوثوق للحاكم واخباره لعدم حصول الشرط بناء على
 اشتراط الوثوق قبل ذلك والتمسك على اشتراط الوثوق
 بعموم اية النبا والعلامة المنصوصة فيها لدلائلها على عدم
 حجة اخبارات الوالد الغير الموثوق به ويلزم من عدم قبول
 اخبارانه عدم ولايته للسلامة بينهما اجماعاً مدفوعاً بان
 قبول اخباره ليس للاقتكال على نفس الخبر نظير اخبار الاحاد
 بل لفائدة الامانة وانه ليس على الامين الا اليقين و
 امثالها امضافاً الى معارضتها باطلاقات الولاية والقول
 بان التمسك بها على ولاية المجهول الحال تمسك بالعموم في
 الشبهة المصدقة لانعام يقيناً خروج الخائن الواقع
 من تحت العمومات فنشك في ان المجهول داخل في المستثنى
 او المستثنى منه فلا يجوز التمسك بهما مدفوع بان بعد احراز
 المقضي هو الابوة المقضية للولاية اذا شك في الخيانة
 الرافعة لها دفناً احتملها بالاصل فكيف كان فيما ينزل

المقالة الثامنة في مقدار الولاية للأب

الأب بنفسه أختبارة أم ينوقف انفزاله على عزل الحاكم إختارة
 وجههما من استصحاب الولاية الى تحقق العزل ومن ان الأدلة
 انما اقتضت عدم جواز توليته من الحكم المطلق فتعلم ان
 الخائن الواقع ليس وليا من قبله فلا يحتاج انفزاله الى العزل
 مضافا الى ان خيانه ان كانت منافية لولاية فلا تتبع
 معها والا فلا موجب للعزل والله العالم الثاني اختلفوا
 في مقدار ولاية الاب بالنسبة الى تصرفاته في مال ولده
 والكلام نارة فيما يتصرف من ماله لنفسه واخرى فيما يتصرف
 من مال الصغير للصغير اما الكلام بالنسبة الى ما يتصرف
 من المال لنفسه فيقتضي بعض الاخبار جوازه مطلعا
 لصحة محمد بن مسلم له ان ياخذ من مال ولده ما شاء و
 قال عمار قال سمعت انت ومالك لابيك وصحة سعيد بن يسار
 وفيها ان مال الولد للوالد وهذه الاخبار مع كثرتها و
 صحتها مجوعة باخبار كثيرة معارضة لها كصحبة عبد الله

ابن عباس
 في قوله
 من ماله
 لنفسه
 وصحة
 محمد بن
 مسلم
 له ان
 ياخذ
 من
 مال
 ولده
 ما
 شاء
 و
 قال
 عمار
 قال
 سمعت
 انت
 ومالك
 لابيك
 وصحة
 سعيد
 بن
 يسار
 وفيها
 ان
 مال
 الولد
 للوالد
 وهذه
 الاخبار
 مع
 كثرتها
 و
 صحتها
 مجوعة
 باخبار
 كثيرة
 معارضة
 لها
 كصحبة
 عبد
 الله

المقالة الثانية في مقتدا الولد

سنان ما ذا يحل من مال الولد للوالد قال عليه السلام
 اما اذا انفق عليه احسن انفاق فليس له من ماله شيئا
 الحديث وحسنه علي بن جعفر وفيها المنع من التصرف في
 مال الولد الا ان يضطر اليه في اكل بالمعروف وصحيحة
 حسن بن ابي العلاما يحل للرجل من مال ولده ما قال
 فونه بغير سرف ان اضطر اليه على ان الظاهر قيام الاجتماع
 على الاعراض عن مضمون الروايات الا انه مصنافا الى
 مخالفتها للكتاب والقواعد وكيف كان يجوز له التصرف
 بمقتدار قوته اذا لم ينفق الولد عليه مع كونه محتاجا بطر
 يسار الولد ومكنته من الانفاق على الوالد وهل له بالشر
 المفترق اخذ الكسوة ايضا وجهان من ان الاخبار خاصة
 بالقوت ومن ملاحظة كون بعضها معينة لجميع ما يحتاج
 اليه وحيث كان الاخبار المعينة بالمنطوق ومن نظري احتمال
 كون المراد بالاكل والقوت تمام ما يحتاج اليه كما هو الشا

الاخبار الخاصة
 دلالتها بالمفهوم

والسلطنة للأب

المتعارف ومن التبريح في الحقيقة عبد الله برشنان اما اذا
انفق الولد عليه باحسن النفقة الظاهرة في لزوم النفقة
الحسنة الوافية على الولد كان الاقرب وجوب الكسوة
على الولد ايضا مضافا الى ما يستفاد من ظاهر الاكثر
هل نفقته هذه على الولد بحيث لو تركها بقي على ذمته
الى زمن الاستيفاء ويجوز للوالد مطالبة ما مضى وجوب
له اسقاطه ام حكم شرعي وجوب تكليفه بنقضي بانقضاء
الزمان وجهان مقتضى الأصول والفوائد هو الثاني و
اما الكلام بالنسبة الى ما ينصرف فيه الاب للصغير
مسائل ثلث احدها في تصرفاته المبرونة بالمفسدة وهذه
وان كانت جائزة بحسب بعض العمومات والاطلاقات لقوله
مال الولد للوالد نظر الى ان حملها على الحقيقة منعقدة
اذ ليس حقيقة للوالد كما ذكرنا فحمل على اقرب المجازات وهو
كونه بمنزلة ماله النصرف فيه بما شاء الا ما يوجب الاسراف

وله

المقام الثاني في نقد الأولاد

والشبهة المحترمان في ماله ايضا ولكن الادلة المانعة من
 اضرار الصغبر والاباء المقتدة للنصرف بالوجه الاحسن
 بناء على شمول اليتم لمن ماتت امه ايضا وان كان ابوهم حيا
 او تفرض المسئلة فحين مات ابوهم وبقي جده فيشمله الايات
 من غير اشكال ثم تيمت في المقام بالفحوى مضافا الى
 خصوص ما ورد في نكاح الجدة وجوان ماله يمكن مضارا
 على انه مناف لما ينصرف اليه الفاظ الولاية المنصرفة
 الى الوجه المتعارف من حفظ مال الصغبر لا تفرطه و
 كيف كان لا اظن احدا يجوز ان تلك التصرفات ولا اشكال
 عندنا في عدم الجواز ثانيا في تصرفاته المفروقة بالمصلحة
 مع فرض وجود الاصلح والظاهر انه لا اشكال في جواز
 اذ لا دليل على وجوب الاصلح ولا وجه له ولم يقل به احد
 فيما نعرف على انه موجب للخرج الشد يد المنفق في الشيعة
 ومخالف لما قامت عليه السيرة من عدم الولاية لغيره

والتلطف للآب

في تصرفاته الغير المفرونة بالصلاح والفساد والظاهر
 شمول الاطلاقات من غير تخصيصها في محل الفرض بل الظاهر
 من اخبار جواز الاستدانة من مال الصغير وجواز تقوم الاب
 جارية الابن خصوص هذا الفرض اذا الظاهر كونها مصلحة
 المستدين ومصلحة الاب وتوقيده اخبار المخالطة مع اليتيم
 وفيها فروع الأول قد عرفت عدم جواز الافعال المفرونة
 بالفساد فهل يجوز له التزك المؤدية الى الفساد او يحكم
 حكم الافعال والخاص هل يجب عليه كل فعل يكون
 في تركه مفسدة او ضرر على الصغير ام لا والتحقيق انه لا
 اشكال عندنا في وجوب كل فعل يكون تركه مؤدباً الى
 تلف مال الصغير لان ذلك هو الاضاعة المحرمة اذا لا
 هي ترك فعل ما يصون به عن التلف من اليه ذلك فلا
 تنقضي بغير الولي اذ ليس الحفظ مرجوعاً اليه كما ان الودع
 ان افراط في الحفظ يكون هو المضيع دون غيره وامثال

لله مال الله في مقتك الإله

١٤

الزرك التي في نركه انعدام مال الصغير من غير ان يكون اعنا
له كترك زراعه ارضه وكترك الاستنماء والاستبراج فكم
ماكل الصغير من راس ماله المؤدى الى انعدام راس المال
ففيه وجهان من عدم دليل على وجوبه ومن ان ادله
الولاية ومقتضى جعل رجل وليا في مال المولى عليه
على النحو المتعارف بين العفلاء كما ان جعل ولاية شرعية
لاحد معناها قيامه بزعمها وسقيها وما هو المتعارف من
اعمالها وكذلك جعل ولاية بلد الحاكم معناها قيامه بمسب
الحكومة من جباية الخراج وعمار البلاد وغيرها وبالجملة
فمغنى جعل الولاية قيام المولى باللوازم المتعارفة للولاية
ويستثنى تركها في زبطا وتقصيرا في منصبه ومخالفا لرياسته
فما ملجأ الله هل يجوز للمولى الاعمال في مال الصغير
نفسه زيادة من مقدار صغره وعدم رشده ام يجب عليه القصر
بما دون البلوغ والرشد وذلك مثل الارض للصغير يجرها

والسلطنة للأب

الولى فى مدة نريد على مدة صغره وعدم رشده او بوجوه
الصغير كذلك او يستاجر له كذلك والصغيرة بمنعها باكثر
من زمان ولا يئنه عليها والتحقيق موقوف على بيان مقدار
وهى ان الملكة والسلطنة وكل ولاية اما محدودة لا تزل
بنفسها بل يحتاج فى رفعها الى رافع او محدودة الى زمان
وغاية معينة تؤول ببلوغها مرجع تؤول المقضى لا العرض
المانع مثال السلطنة المطلقة الزوجية الدائمة والخيار
الذى شرطه المصالح لنفسه مطلقا فان الامر من مقتضى
للدوام والثبات بنفسها وتؤول ذلك بالموث وسائر
الروافع لاجل عرض المانع والمثال الثانى ملكية
الموقوف عليهم للعين الموقوفة والزوجية المنقطعة وتختل
الذى يشترطه المصالح الى زمان معلوم كزمان حيوته
او غيره فمقتضى الامور تنقطع بوصول المدة لاجل عرض
المانع بل لارتفاع المقضى ونظير الثمرة فى التوارث

المقالة الثانية في هذا

النسقات المتعلقة بما بعد الغاية فلا يجوز نصرة
الموقوف عليهم في العين الموقوفة فيما يتعلق بما بعد
موتهم بخلاف المالك المطلق يجوز اجارته وسائر
نصفائه وان شئت ما بعد موته مع اشراك المالكين في
الانقطاع بالموت الا ان الاول لزوال المقضي والثانية
لاجل وجود المانع وكذلك الخيارات المشروطة مطلقا برقة
الوارث بخلاف المقيد بالحياة مع اشراكهم في الانقطاع
بالموت اذا عرفت ذلك فتقول اذا كانت ولاية الوالد
على الوجه الاول فلا اشكال في نفوذ نصرة الوافعة
في زمان ولايته وان تغلقت بما بعد ولايته لكر الشان
في اثبات تلك الولاية فالاصل عدم ترتيب الاثار
المختصة بمدة الولاية بالنسبة الى ما بعد ما وليس في ادلة
الولاية ما يقتضيها فاذن لو اجرا الصغر طويلا لا ينفذ
اجارته الا في زمان صغره وعدم رشده وفيما بعد مما منوط

تكونها على هذا
الوجه اعني
الاصل يقتضي
عدم
ص

الولاية والسلطنة والآب

باجازته وهذا يحتمل قريباً جواز اجارة ارضه باكثر من زمان
صغره ببيان اخر وهو ان المنافع الالهيه ان لم تفرضها موجبه
ولا يحكم الموجد بلزم بطلان كل اجارة لعدم تعقل تغلق
الاجارة بغير الموجد وما هي بمنزلة وان فرضناها كذلك
فهى بمنزلة العين المشخصة والمملوك الموجد المعين
يملكها الولي من المستاجر في زمن ولايته كالبيع المملك
للسرى ملكية دائمة غير مقصورة على زمن ولايته الثابتة
في جواز تصرفات الغير الولي في اموال الصغير كما لا يتصرف بها
ولا ينفع مع العلم برضاية الولي كدخول داره والوصوه
من مائة فانه عندنا لا يخلو من اشكال فارمستند الجواز
ان كان لكون الولي نازلاً بمنزلة الصغير المالك فكما ان
رضاية المالك تكفي فكذلك رضاية من هو بمنزلة فيه
انه لا دليل على كون الولي بمنزلة الصغير والادلة قضت
بان تصرفاته تنفذ في مال الصغير والرضاية ليست تصرفاً

المقام الثالث

وفعل المنسوب الى الولي وان كان الادلة جواز المخالطة
فهى مع اختصاصها بالبهيم مختصة بصون المصلحة ^{وجبة} خائفة
عن المفروض ويمكن توجبه الجواز بوجه اخر وهو ان
الادلة المانعة من التصرف فى مال الغير اعنى التصرفات
الغير المضرة كما فى المثالين المزبورين اما الاختيار واما
العقل اما الاختيار فلم يردك على ذلك عموما او
خصوصا الا قوله لا يحل امر مسلم ما يله الا يطيب نفسه
وقوله ولا يجوز لاحد ان يتصرف فيما لغيره الا باذنه و
هذان الخبران بقرينة الاستثنا مختصان بغير صورة ^{طبي}
نفس المالك ومن هو فى منزلة فلم يبق الاحكام العقلية
التصرف فى الاموال وهو منوط بصدق الظلم والاضرار
وامثالهما ولا يصدر فيما نحن فيه شئ منهما وانما يمنع من
مطلق التصرف مع منع الولي لانه قضية ولا ينعى واختصاص
المنع والاذن ولا يبعد الحاف كرامة الولي بمنعه واما فى

فيما لا يقبل قول لا يثبت

المقام فليست صراحة ولا دليل تتعلق بحرمته وسائر
 الأدلة الثقلية كالإبنة المحرمة للأكل بالباطل وامثالها
 مختصة بالنص في المصلحة كما لا يخفى المقام الثالث
 في ما لا يقبل قول لا يثبت وثيق هذا المرام هو انه لا اشكال
 عندنا في ولايته عليه في الاموال وفي الحقوق المالية كحق
 الشفعة وحق الشرط ومثالها انما الاشكال في مواضع اربعة
 احدها في حقوق الغير المالية كالحقوق العرضية مثلاً
 لو اغتصب احد صغيراً او هنك عرضة فهل للولي العفو عنه
 مع المصلحة وكذلك الحقوق المتعلقة بفصاص الجنائيات
 وكذلك حق التبن في الاوقاف وحق خيار الفسخ في الزوجة
 لاحد العيوب المحققة له وبالجمل كل حق للصغير مثلاً
 يتعلق بالمال ثانياً ما ثبت للصغير من الاختيارات
 التي لا تعد حقاً او ربط بالاموال او لم يرتبط بها كفسخ
 العقود الجائرة فان جواز فسخ العقود الجائرة ليس حقاً

على ان
 الادلة
 الثقلية
 نافذة وتبرئ
 حكم العقل
 فمقتضى
 قوله

المقام الثالث

بجلائف الخبار ولذا لا يسقط بالاستقطاء من هذا الباب
التدبر عن الصغير والامان والظهار والابناء والابناء
عنه والتدبر وامثالها ثلثها فيما يتعلق بنفس الصغير او ذمته
كاجارته واشتغاله فتمت او البيع عن ذمته او الاستدانة له او
الشرط عليه او سائر الامارات عليه وابعها فيما يتعلق
بالصغير ممن له الولاية عليه والاختيار له عليه كزوج عبده
او امائه والاذن لزوجته في الخرج مخرج اده والنصف في الا
الموقوفه التي انتهت ثوبها او نظارتها الى الصغير والوصايا
الراجعة اليه من الموصى على فرض صحة الايضاً اليه ومن ذلك
هبة زوجته المنقطعة وغير ذلك من الامثلة والتحقيق بثبوت
الولاية في القسم الاول المستفاد من كلمات الاكثر
كانت واعليه في باب الفضايل في مسئلة الزوج مخرج
للولي الفسخ اذا ظهر العيب معللته ذلك باقائه غناه و
يشهد لذلك حسنة عبده زنا عن الصادق قال ايها كنت

مستة

فيما لا يفيد الأولية

ذات يوم عند زيارته برعبدا لله اذا ناه رجل يستعدك على ابنه
فقال انا في زوج ابنتي بغير اذني فاقبل على جليسا ثم ضل
ما تقولون فقالوا اني ان نكاحه باطل فاقبل على وقال ما
نقول انت يا ابا عبد الله فاقبلت اليهم وقلت الستم فيما ترون
عن النبي صلى الله عليه واله قال الرجل انا يستعدك على ابنه انت ومالك
لا يبك فقالوا نعم قلت فكيف يكون هو وماله لابنه
ولا يجوز نكاحه والحديث وانتم شهدا امام بهذه الرواية
دليل على ان افادتها ولا يثبت الاب على الابن وعلى تمام
الحقوق الراجعة اليه ويؤيد ما صححه عبيد بن القاسم قال
سئلته عن اليتيم متى يدفع اليها ما لها قال اذا علمت
انها لا تضيق ولا تنفذ قلت فان زوجت قال فاذا زوجت
ذهب ملك الوصي عنها والملك هنا بالضم يعني اطلاق
اخبار الوصي الذي هو نائب عن الاب في جميع امور الابن
فذلك ثابت للاب بالطريق الاولى ويؤيد ما ايضا

المفاهيم الثالث

افتضاء الحكم لجعل ولي على الخفوف ايضا كما جعل على
 الاموال صبا لها عن التصبيع هذا كله مضافا الى ما دل
 على ان الولد موهوب للوالد مسند لا بها في الاخبار لكون
 مال الولد للوالد وكيف كان لا اظن باحد من علمائنا
 الشك في ذلك ويوضح ذلك بمراجعة تمام الاخبار وملاحظة
 كلمات الاخبار في باب الولاية له في القسم الثاني فلا يخالوا
 عندنا من اشكال بل يخبر بعد ما في غير المثال الاول اعني
 نسخ العفود الجائزة ومنشأ احتمال ثبوت الولاية تغلفه بالامور
 وكونه اكتسابا للصغير فيما له عوض كما ان البيع بنفسه حكم
 شرعي ومن اجل المال يجوز من الولي وفيه ان ذلك لا يصح
 مع قصور ادله جواز نسخ تلك العفود عن شمولها للاولياء
 وبعضها اخرى انما يصح مع وجود اطلاق ينتفي به احتمال شبهة
 المالك للنسخ ومع هذا الاحتمال الاصل عدم صحته من
 غير المالك ولا يكفي في ذلك اطلاق الولاية ولو سلمنا

فيما لا ريب في الأول

واعترضنا عما فيها كما لا يمكن التمسك باطلاقات الوكالة في
 الأعمال التي يحمل فيها وجوب مباشرة المكلف بنفسه لا يقال فكك
 الحقوق للمالك كالحجار وحتى الشفعة وغيرها وغير المال فيكون
 احتمال مباشرة ذي الحقوق نافيا لجواز التصرف عن الولي لأننا
 نفوا أنما قلنا بجواز تصرف الولي بعد قبا الدليل على أن كل
 حوثب للصغير فائمه إلى الولي ولم يبق مثل هذا الدليل في جميع
 الأحكام الثابتة حتى الأمثلة المزبورة على أن المتيقن بثبوت هذه
 الأحكام لمن له قابلية ذلك فلم يحقق ثبوتها للصغير فكيف يستبعد
 الولي فلا ينفذ بغيره على جواز ثبوت العفود عن الصغير من
 الإجماع وغيره لأن ولايته في ذلك بعد ثبوت القابلية وثبوت
 الحكم له وكيف كان المسئلة لا يخلو عن إشكال فمجدد
 أما ولايته عليه القسم الثالث والرابع فلم يظهر لنا إلى الآن
 دليل عليه الاصل يقتضي العدم ولم نجد اطلافا صحة
 الاعتماد عليه وإقافوله عليه لم انت وما لك لا يملك فلو

المسئلة الأولى في بيان

اللام بالفتح فقد بلوح منه اطلاق الا انه موقوف على ثبوت
ذلك اعني كونه بالفتح اذ لم يصح التمسك بالاحتمال على ان
العمل باطلا فظاهرة قد عرفت البحث فيه فاذن لا ولاية
للأب عليه في القسمين الاخيرين ويحمل ولايته في خصوص
اجازته مدته صغره اذ اقتضت المصلحة على اشكال مما
جدا المقصود الرابع لاختلاف في ولاية الأب على الصغير
والصغيرة في المال والنفس حسب ما عرفت وما دل من الاخبار
على نفوذ تصرفهما في بعض الاحوال كما اذا بلغ الصبي عشر
سنتين فهذه الاخبار مع انها غير معمولة بها بما في نفسها الا
تمنع نفوذ تصرفات الأب ايضاً لا مكان صحة تصرفات الصغير
وولته ايضاً وكذلك لاختلاف ايضاً معتد به في ولاية عليهما
اذا بلغا غير رشدين او فاسدا العقل نعم يوهم بعض الاطلا
كاطلاق الكلام المحقق وغيره رجوع الولاية الى الحاكم وقد
نسب الى الاشهر ولم يجد الفائل به صريحاً ولا اشكال عندنا

رواية الاسب

ظاهر اكل ذلك لاستصحاب ولائته للادلة الامر ويدفع
 المال اليه بعد استنباس الرشد فان الظاهر منها ابقاء الو
 السابق ماله عند نفسه حتى بانس منه الرشد ولا يصح عنصر عن
 اليهم من يدفع اليها ماله قال اذا علمت انها لا تفسد ولا
 تضيق الحديث واشتدل في المستند في باب النكاح من الاجبا
 على عدم ولائته مطلقا يخرج المطلقا الدالة على ولائته
 مطلقا يخرج منها ما دل من الاخبار على عدم ولائته عليها
 كالرشيده الثبته ومفروض المسئلة بان تحت العنومات و
 في جامع المقاصد نعم لو قلنا بنوقف الحجر عليه يعني على
 التسفيه على حكم الحاكم انجه كون الولاية له مطلقا الى ان
 قال ويضعف بان البحث على تقدير الجزم ثم ان من بلغ سفيها
 يكن في حكمه لاستصحاب ما كان اذا لم يكن يعلم التاقل و
 منه نظر اذ لا بد من البحث عن زوال المقتضى للحجر وعده الى
 اخر كلامه فليس ستره وكانه طاب ثراه هو ردا لشكا لامنا على

المسألة الأولى

استصحاب عدم الرشد وبقاء السفه وبقاء ولائنه الاب بان
 الاستصحاب لو كان حجة هنا لما كان الفحص مكلفاً به لان الامر
 بالفحص دليل على عدم جواز الاعتماد على الحالة السابقة لا
 يقال ذلك ثبتي الاعتماد على الحالة السابقة قبل الفحص واما
 بعد الفحص فلا مانع من العمل بالاستصحاب ولا حاجة الى الحكم
 الحاكم لانا نقول ليس الرشد والسفه من الموضوعات المشككة
 التي لا يثبت بعد الفحص ولو فرض فادرا فهو خارج عن البحث
 وكيف كان لا نذكرى بالجملة او هي المحقق الكذائي وغيره من
 المحققين حتى زعموا ثبوت الملازمة بين توقف ثبوت السفه
 على حكم الحاكم وبين ثبوت ولائنه الحاكم على ما مانع من
 القول بالرجوع الى الحاكم في اثبات السفه وبعد ثبوت السفه
 فولائنه الاب على ان القول بتوقف ثبوت السفه الباقي من ضمن
 الصغر على حكم الحاكم في غايته الضعيف ولو احمل ذلك فانما
 هو في السفاهة المنجدة واما ولائنه الاب على الابن المتبقي ^{سفه}

بينك ولاية الأب

او جنونه بعد البلوغ فالذي يظهر من الاصحاب فيه قول ثلاثة
 احدها ثبوت الولاية في الاموال والنكاح نسبة في الرضا الى
 قول وفي الجواهر الى بعض من آخر المناظرين نظر الى ثبوتها في الزوج
 واتحاد المناط يقتضي ثبوتها في الاموال ايضا ولا طلاق اجماع
 التذكرة وغاية ما يمكن التمسك به لهذا القول انه او الارحام و
 اطلاق الرتب والمالك وامثالها على الاب وتنقيح المناط بين
 المتصلين بالبلوغ والمنفصلين عنه نظر الى مناط ولاية الآ
 هو الشفقة والاولوية وامثالها وذلك كلها موجودة في المتصلين
 ايضا ولا طلاقان ولاية الاب خرج منها كامل العقل والرشد
 ولمصلحة ابن بكير لا بأس ان يزوج المروثة نفسها اذا كانت ثيبا بغير
 اذن ابائها اذا كان لا بأس بما صنعت ان لم تكن سفينة ذلك على ان
 السفينة لا يجوز نكاحها الا باذن ابائها فهو الولي لها واحتمال
 اشتراك الاب في الولاية مع الحاكم او السفينة مما لم يذهب اليه احد
 والتمسك بهذه الرواية لمطلق الولاية مبني على ثبوت الملازمة

المسئلة الاولى

بين الولاية في النكاح والاموال وعلى كل حال لم يظهر لنا من
هذه الوجوه وغيرها وجه سليم عن المناقشة او يصلح دليلاً
للمسئلة فان التمسك بالمناط والعللة المستنبطة وامثالها
كما ترى واما التمسك بالاطلاقات فقد عرفت سابقاً عدم
بقائها على ظاهرها ولو فرض فان التسفيه والمجنون في فرض
المسئلة خرجا من العمومات حين انصفاً بالبلوغ والعقل والله
قد دخلها ثانياً تحت العمومات محتاج الى الدليل فان التحققات
عمومها افرادى ولا عموم لها بالنسبة الى الاحوال ومتى خرج
منها فرد فقد خصص بالباقي وانصرف دلالتها عن هذه الفرد
بالمرة اذ لم تكن دخول هذا الفرد تحت العمومات الابعنوان
واحد ولم يكن بالنسبة الى كل حال فرداً براسه حتى اذا خرج في
حالة بقي في حالة اخرى ولا ينافي ذلك شموله لنظام الاحوال
عند دخول الفرد لان ذلك بحسب الاطلاق المتبادر من اللفظ
وهو تابع لدخول الفرد تحت العموم ونظام الكلام في محله واما

در بيان لا يعة الآلات

التمسك بآية اولو الارحام فظاهر انها ليست مسوقة لبيان
الولايات وانما هي في المواريث واحكام الحضانات والتمسك
بمصلحة ابن بكير مع الاغراض عن ارساله مخدوش بان المفهوم
منها ليس الا عدم جواز نكاح الثيب السفيه بدون اذنبها
واما جواز باذنه الذي هو محل كلامنا فلم يدل عليه المفهوم
المفهوم ولا حجة لمفهوم المفهوم عندنا اذ ليس المفهوم لفظاً
مذكوراً حتى يؤخذ منه المفهوم وانما هو امر ينشأ الى الذهن
ويتبادر عرفاً ولا يفرض لذلك مفهوم القول الثالث بثبوتها
في النكاح دون الاموال وقد يظهر ذلك من المحقق في النافع
العلامة في التذكرة وجملة من اخرج المأخوذ بل عن العلامة
دعوى الاجماع في التذكرة والحجة في ذلك رسالة ابن بكير المنقذة
واطلاقات صحة نكاح الاب ولا يثبت على البنت خرج منها الا
التي تبقى المفروض تحت الاطلاق وتمسك لذلك في الجواهر
بما ورد في الابانة للولد بمنزلة الرب وابته باسبغاد بعضاً

المسئلة الاولى

يلزم من هذا القول كما اذا كان جنون الولد داريا فانقود
متصلا بالبلوغ ودورا اخر متصلا عنه فيلزم ولا يثبت في الدور
الاول دون الثاني وهذه الوجوه كما ترى لم تكن تعتمد عليها
بعد تمسكنا باذبال اهل العصمة ومنعونا من لقياس الاستحسان
والوجهان الاولان قد عرفت الجواب عنهما في القول الاول و
ان الله العلي الثالث عدم ولا يثبت عليها مطلقا وان الولاية عليها
بالنسبة الى اموالها للحاكم ومشتد ذلك الاصل بعد عدم
تمامية القول بولاية الاب واجاب بعض المحققين عن الاصل
بمعارضته باصالة عدم ولاية الحاكم ايضا فيسقطان التحقيق
انه اذا جعلنا موضوع ولاية الحاكم من لا ولي له او من لا يعلم
ولي له لا وجه لهذه المعارضة اما على الثاني فلعدم الحاجة
الى الاصل لتحقيق موضوع لا يعلم بنفس الجهل وبعد تحقيق
هذا الموضوع لا يخرج اصالة عدم ولاية الحاكم ايضا معلومة
ولا يثبت على الاول اصالة عدم ولاية الاب حاكمه على

لا يعقل اجراء الاصل فنامثل هذا ولو شك في سفيته
 يعينه في اتصال سفاهته بالبلوغ وعدمه فمثل يرجع ولايته
 الى الحاكم لانه ممن لا يعلم له بالفعل ولي اواله ابه لا يستصحب
 ولايته واستصحاب بقاء سفاهته منذ لم يبلغ الى زمن الشك
 وجهان ومنشأ الشك في حجة الاستصحاب ان استصحاب
 نفس الولاية موقوف على احراز موضوعه واستصحاب السفاهته
 قبل البلوغ لا يثبت ان هذه السفاهته الموجودة هي تلك السفاهته
 البناء على حجة الاصول المثبتة والجواب ان بعد ما جعلنا
 موضوع ولاية الحاكم من لا يعلم له ولي ولو بالاصول العملية
 فمن علمنا وجود ولي له ولو بالاصل لا ولاية للحاكم عليه و
 في ذلك غيبة لنا عن اثبات هذه اتحاد هذه السفاهته
 مع السابقة لا استصحاب بقاء تلك بجزء موضوع ولاية
 الاب ويرفع موضوع ولاية الحاكم لا يقال فان كان كذلك فما
 الموجب في مداخله الحاكم في الاموال والموقوفات التي كانت لها

المسئلة الأولى

الصفة غير معارضة بالصلاة حال صلواته لا نقول أصلاً
 الصفة في صلواته لا يثبت إلا الصفة في حق الإمام ولم يثبت جواز
 ترتب المأمور عليه آثارها إلا مع عدم العلم الإجمالي والحكاية
 أو اتصال الصفة في فعل المسلم بشرائطها المفرقة مما يثبت
 بالتبعية المستمرة والاجتماع وغيرها إنما هو مع عدم العلم إلا
 الذي طرفاه محل الإتيان للكل فممن ذلك ينفتح
 الحال في سائر صور العلم الإجمالي ومثلاً هنا ما إذا علم
 الولي ببلوغ أحد الصغيرين الذي هو ولي أحدهما فإن الانقطاع
 منقطع هنا بخلاف ما إذا علم الوليان ببلوغ أحد المولى عليهما
 كما عرفت في الفرض الثاني ثم أنه لا إشكال عندنا في انقطاع
 ولاية الأب عن الابن بالرتش والبلوغ في النكاح والأموال
 وكذلك لا إشكال في انقطاعهما عن الثبب مطلقاً وعن
 البكر في الأموال إنما الإشكال في بقاء ولايته في النكاح
 في غير المروجة والمرفقة الغير المدخولة والمدخولة دبراً مع

بقاء البكارة وجملة اقوال الاحباب في المسئلة مع ما يحتمل
ان يكون لهم قولان في الـ عشرة فمنهم من جعل ولايتها لنفسها
مطلقا بالنسبة الى الدوام والافطاع ولو في صورة منع الاب
من غير فرق بين حضوره وغيابه نسبة في الرياض وغيره الى
المشهور وعن السيد في الناصريات والانتصا الاجماع عليه
وهو قول السيد والاشكا في المحلى والمفيد في احكام النساء
والديلمي والفاضل والمحقق والشهيد بن وشارح القواعد
على ما حكى عنهم ونسب الى التبيان والوسيلة ومنهم من
جعل امرها الى ايها وهذا القول قد ذهب اليه الصدوق
والعماني والشيخ في جملة من كتب كالتهدية الاستبصار
والمبسوط والخلاف وذهب اليه الفاضل والراوندي ^{نظروا}
من الوسيلة والكفاية وذهب اليه المحقق الكاشاني و
صاحب المذرك في شرحه على النافع وجملة من فقهاءنا
البحرانيين على ما حكى عنهم وهو المنسوب الى المالكي و

المسئلة الاولى

التأخي من العاقبة كما ان الاول محلي عن ابي حنيفة ومنهم
من اشركها في الولاية فقال بعدم جواز نكاح احدهما بدون
اذن الاخر نسبة لك الى المقتد في المقتعة والحلبي وابن هريم
وصاحب الحداث والمسالك وشرح المفاتيح واحمد كلام
بعضهم استقلال كل منهما في الولاية كالاب والجد ومنهم
من جعل امرها اليها في المقتعة واليه في النكاح كما عن
الشهيد بن زطاهر شيخنا في المقتعة ومنهم من عكس لم يفرق
قائله ومنهم من يظهر من كلامه الفرق بين حضور الاب غيبا
ومنهم من فرق بين كونها مفرجة وان بقيت بكارتها وبين غيرها
فالامر اليها على الاول واليه على الثاني وان كانت ثيبا زلت
بكارتها بغير الجماع او بغير الوجه الشرعي هذا كله اذا لم
يعضلها الاب عن نكاح الاكفاء فان عضلها ففي رجوع
الابن اليها نفسها والحاكم معها اذا استغلاها قولان كل ذلك
مع وجود الاب فان بقيت في ولاية الجد ايضا كالاب واستغلا

فولان فاذا فقد معا فلا اشكال في استقلالها وعكس ولا
 احد عليها اجماعا وههنا وجه اخر اوفق بمضايق الاخبار
 ولكن لم نجد فائلا به من الاصحاب وليس مما يمكن عموما الاجماع
 على خلافه ايضا للنشاط كلما هم واضطرب عبادانهم وهو ان
 البكر ان كانت مستقلة في امورها المالية وتعلقاتها الخارجية
 وجعلت امورها اليها في الخارج فلها ان تترقب متى شئت
 وان كانت امورها تحت ضابطة الاب ولا تضد رايه او ياذنه
 فلا يجوز نكاحها بدون اذنه ولا نكاحه بدون اذنها
 المحاصل اربستقلت في امورها الخارجية بحسب مرسومها
 ليس الاب يتكفلها وينصرف في امورها بنفسها فلها ان تترقب
 متى شئت وكيف كان يستدل للقول الاول بوجوه منها
 الاصل المستفاد من العوامة الاولى الواردة في النكاح
 كقوله ثم واحل لكم ما وراء ذلكم وغيره في الاستدلال بها
 انها ليست زائدة في مقام بيان الاجزاء والشرائط وقد يفرق

في بيان ولايت الاب
 في امورها المالية
 وتعلقاتها الخارجية
 من غير ان يترقب
 متى شئت وكيف كان
 يستدل للقول الاول
 بوجوه منها

الاصل بوجه آخر وهو ان قضية حكم العقل الصريح الذي
لا شك فيه تسلط كل احد على نفسه وماله ويقبح على
غيره ان ينصرف فيهما الا باذنه وبعد ذلك ظلماً قبيحاً عند
العقل نعم برخص العقل بعد ورود الاذن من المالك
الحقيقي وهو مالك المملوك وما لم يثبت الاذن فالاصل
رجوع الاختيار اليه الى ان يثبت خلافه وهذه قاعدة
جارية ثابتة عند العقلاء في جميع الاعصار والامساك
اقول وهذه القاعدة وان كانت مثبتة صحيحة ولكن يقتضيه
عدم جواز نكاح الاب عليها واما ان الشارع لم يجعل اذن
الاب شرطاً كاشراً لشرائط النكاح كاللفظ والعربة و
امثالها فلا دلالة على ذلك بل الاصل والمراد به الاستصحاب
عدم حصول الزوجية وبقاء حرمة السابقة اذا وقع النكاح
بغير اذن الاب الى ان يثبت الرفع وهو النكاح الصحيح الذي
دل الدليل على صحته وبالجملة لبس قضية تسلط الناس

في بيان ولائها لزوجها

على انفسهم او نفوسهم مشرعة كل نكاح في حقهم والا لزم جوا
التمسك بها عند الشك في سائر الاجزاء والشرائط ايضا نعم
ولم يثبت من الشارع حرمة النساء على الرجال الا على الوجه
المفترى الشرعي كانت هذه القاعدة دالة على جواز النكاح
ايضا ولكن بعد ما ثبت بحكم الشارع حرمة عدم جواز
نصف المرأة في نفسها من حيث النكاح الا على الوجه المخصوص
المفترى من الشارع فالاصل بقاء الحرمة الثابتة قبل
النكاح الواقع بدون اذن الاب الى اربع علم الراجع اذنه و
اذنهما معا لا يقال المتيقن من حكم الشارع هو المنع عن السبق
وعن النكاح الواقع على خلاف ما فرزه من الاجزاء والشرائط
ولا يعلم منعه عن هذا النكاح فلا مانع عنه بحكم العقل
كما انه لو لا نهيه عن سائر الانكحة الفاسدة كان مقتضى
العقل جواز جميعها الا نأقول حاصل حكم العقل جواز
نصف الانسا في نفسه ما لم يتحقق المنع من المالك الحقيقي

وهو صورة

المسئلة الاولى

٢٢

فاذا ثبت من غير استصحاب من غير السابق على هذا النكاح
فهذا الاستصحاب بغير موضوع الجواز العقل وهو ما لم يثبت
التحقق فيه الى موضوع الحرمة وهو ما ثبت فيه المنع وكيف كان
لا اصل في المسئلة مقتضيا للجواز بل الاصل الحرمة الى ان
يثبت الجواز ومنها الايات كقوله نعم لا جناح عليهن فيما
علن في انفسهن بالمعروف وقوله تعفار طلعنهن فلا جناح
عليهن ان يتراجعا بناء على ان المراد الرجعة بالعقد وقوله
تعالى ولا تغضواوهن ان ينكحن أزواجهن والاستدلال
بما شملها المدخولة وغيرها فندخل فيها الباكرة المراجعة
وتتم في غير المراجعة بعدم القول بالفضل وما اشتمل منها
على العدة لا ينافي مع عدم الدخول لان غير المدخولة قد
نكح بسبب لوفاء عدة هذا وفي الاستدلال بما مع الغضا
عن كونها منصرفة الى المدخولة ان القول بالفضل بين
المراجعة وغيرها محتمل عن بعض طاهر امضا فالان عد

في بيان ولا يذلل

وجد ان انفاصل لا يدل على عدم الوجود على ان مجرّد
 عدم القول بالفضل لا يكون منشأ للكشف عن رضا
 المعصوم الذي هو مناط حجة الاجماع عندنا بل اللازم في
 حصول الكشف فلو لم بعدم الفضل ليكشف ثقاتهم
 عن رضا الرئيس الذي هو الامام ومن اجل ذلك لم نقل
 بحجة الاجماع التكويني ومنها الاخبار وهي طوائف منها
 ما دل على مطلوبهم صريحاً او ظاهراً كالقريح كرواية سعد
 ابن المسلم لا بأس بزوج البكر اذا رضى بغير اذن ابها و
 الرواية باعتبار كونها في الكتب الاربعه واشتمالها على
 محمد بن علي بن محبوب الذي لا يروي غالباً الا عن الثقات
 لا يخلو من قوة ومرسله ابي سعيد قلت لا يبعد الله عليه
 وعلى ابائه الصلوة والسلام جارية بكر بن ابوبها اندعوني
 الى نفسها ستر من ابوبها افا فعل ذلك قال نعم واثق موضع
 الفرج قال قلت فاز رضى بذلك قال وان رضى فانه حار

على الابتكار والمرسل عن ابن عباس أن جارية بكر اجأت إلى
النبي صلى الله عليه وآله في زوجتي من ابن أخ له ليرفع حبيبته فيفسر
وأناله كارهة قال صلى الله عليه وآله اجري ما صنع أبوك ففعلت
لأرغبة في ما صنع أبي قال صلى الله عليه وآله فاذهبي وانك مرسئت قالت
لأرغبة في عما صنع أبي ولكن اردت أن أعلم الناس أن ليس للأب
في أموري شأن شيء وعن بعض كتب القوم وقع لفظ بكسر في
الحديث بغير تنوين وعليها محمل أن يكون المراد بجارية بكر
بنت البكر الذي هو رجل من الأصحاب زوج ابنتها بغير رضا
فانت إلى النبي صلى الله عليه وآله لا تدل الرواية على المطلوب لاحتمال
كونها ثبوتاً ومن أجل أنها قضية في واقعة لا يقيد العموم
نعم يمكن الاستدلال بتقريره صلى الله عليه وآله ما قاله الجارية أخيراً
ولكن اردت أن أعلم الناس أنه وكيف ما كان هذه الأحكام
الثلاثة وإن كانت بحسب الظاهر لا بأس بدلائلها ولكن في سندها
ضعف لا يجبره عمل الأصحاب إذ لم تثبت الشهرة أو لا وعلى فرض

في بيان ولا يزل الأب

٢٧

لم يعلم استنادهم الى هذه وذكرهم هذه الاخبار في جملة ادلتهم
لا يدل على الاستسنا اذ يحتمل كون ذكرهم لها للتأنيد على ان
مجرة الاستسنا لا يكفي في رفع الضعف ما لم يكن استنادهم
محصرا بها فلا يجوز لنا العمل بها ومنها الروايات الدالة
على جواز المنعة فتدل على جواز نكاح الدائم ايضا اما
بالاولوية واما بعدم القول بالفضل لم يعلم الا الشيخ في
مقام الجمع بين الاخبار وذلك لا يدل على فتوئه وهي
مستفيضة منها رواية الحلبي عن المنعة بالبكر بلا اذن ابوها
قال لا بأس وخبر الفميط عن المنعة بالبكر مع ابوها قال لا
باس ولا اقول كما يقول هؤلاء الا فتاى وخبر محمد بن مسلم
سئلته عن الجارية تمتع بها الرجل قال عليه السلام نعم
الا ان تكون صبينة مخدعة قلت اصلحت الله فكم الحد الذي
اذا بلغت له لم مخدع قال عليه السلام بنت عشرين سنين وخبر
ابن النخعي في الرجل يزوج البكر منعة قال نعم بكرة للعتب على

في بيان ولا يزل الأب

المسئلة الاولى

٤٨

اهلها اقول وهذه الروايات مع ضعف اسانيدها في نفسها و
 معارضتها بصحيفة ابن مريم العذراء التي لها اب لا ترجح منعة
 الاباذن ايها وهي اصح سنداً واغوى منها دلالة بالنسبة الى اكثر
 خاصة لثبوتها لكون المنعة باذن الاب وعدمه مع انها لا
 تدل على جواز الدائم الا بالاولوية التي هي عندنا قياس وعقد
 القول بالفضل الذي عرفنا انه لا يدل الا لعدم وجود الفائل
 بالفضل بل اللازم فيه القول بعد الفضل وما ذكره من
 الوجوه الاستحسانية مثل ان المنعة عارها اشتد من التكاح
 فاذا جازها التكاح بطريق اولي فهي كما ترى وفيها ما دل على
 انه لا يجوز فكاح البكر الا برضاها مثل رواية صفوان اسنشان
 عبد الرحمن موسى بن جعفر عليه السلام في تزويج ابنته لابن اخيه
 فقال ما فعل ويكون ذلك برضاها واستشار خالدين داود
 موسى بن جعفر عن تزويج ابنته فقال ما فعل ويكون ذلك ^{بغير} رضاها
 فان لها في نفسها حظاً وصحيفة ابن حازم بسنن البكر وغيرها

في بيان ولاية الأب

ولا تنكح إلا بامرها والعامى إلا بمحض نفسها والبكر يستأذن في
نفسها وأذنهما صامتاً أو صامتاً على اختلاف الشئ وهذه الآ
لو أغض عتافهما من عدم دلالة لها على الوجوب بل وبعضها مشعر
بالاستحباب كقوله فان لها في نفسها حظاً لا ندل إلا على اشتراط
أذنهما ساكنة عن اشتراط اذن الأب مع أذنهما فلا دلالة فيها على
استقلال البنت وفيها ما دل على استقلال البنت إذا كانت
مالكة أمرها كقوله في صحبة الفضلاء المرأة التي قد ملكت
نفسها غير التسفبه والمولى عليها ان تزويجها بغير ولي جازو
خبر زارة إذا كانت المرأة مالكة نفسها ببيع وتشترى وتعتق
وتشهد ونعطى من مالها ما شئت فان امرها جازية ترجع ان
شئت بغير اذن ولها وخبر ابي عريم الجارية التي لها اب لا
تزوج الا باذنها وقال إذا كانت امرها بيد من تزوجت
شئت وموثقة البصر تخرج المروثة من شئت إذا كانت
مالكة لامرها فان شئت جعلت ولتأوجه الدلالة لذلك

المسئلة الاولى

الاخبار ان المراد بملكبة النفس والامر انكار سلطانها
 شرعا على تمام امورها من المال والنكاح فالقضية تقع
 لغوا ضرورية ان التي مسطرة على نكاح نفسها شرعا يصح
 نكاحها غير محتاج الى البيان فالمراد بملكبة الامر سائر
 الامور غير النكاح وحاصله ان مركبة رشيدة تصح تصرفها
 المسالمة يصح نكاحها انفسا ^{تفعل} واما صحة الفصل فلهذا الاحتمال
 منها في غايه البعد اذ يلزم ان يكون المراد بالنفس الامر ثم يكون
 المراد بالامر بعض الامور يعني المال ويكون حاصل المراد
 بقوله ما لكه نفسهما ما لكه مالهان وبغير المولى عليها غير
 المولى عليها في المال وهذه كلها كما ترى مخالفا للظواهر
 فصرف في الالفاظ بغير شواهد بعيدة عن السببان و
 كذلك ما حمل الشهادة في المسالك من كون المراد بملكبة
 النفس المحرقة فارتبنا ان اكثر هذه الاخبار خصوصا خبر زاذ
 ابيه عن هذا الحمل موثقة البصرة كالصريحة في خلاف

في بيان اوليات

ما ذكره فالمعنى الذى قد تقوى في النظر هو ان المراد
 بمالكية النفس والمال هي الملكية والسلطنة الخارجية
 العرفية وكونها مختارة في امورها بحسب الخارج يعني اذا كانت
 المرأة مستقلة في امورها خارجا ولا تحتاج فيما يتعلق بها
 وبفعلها الى اذن ابوها ولا امرها فيما تفعل ولا تافى عنها
 عما تريد بل يحكم امرها في الخارج ببدنها فان ذلك نكاحها
 بغير اذن ابوها جائز واما التي لا سلطنة لها في الخارج ^{لنفسها}
 الى امورها وامورها بيد ابوها ولا تقدر في مالها الا بالاذن
 ابوها لا تخرج الا بالاذن ابوها ويحمل ان الحكمة في الجواز في
 الصورة الاولى دون الثانية انتفاء العار والامن من حصول
 الفساد في الصوق الاولى دون الثانية والحاصل المرئى اذا ^{جعل}
 ابوها امورها بيدها فاستقلت فيما تفعلها فلا شئاعذ ولا
 حرازة اذا رويت نفسها بخلاف التي بين ابوها بل بحسب ^{عد} القوا
 المتعارفة بين الناس العفلاء ليس للابوين ان يعرضوا عليها

مدرك

المسئلة الاولى

المالكية

في الصورة الاولى اذا زوجت بغير امرها بخلاف الثانية ^{لشبه}
 لذلك المعنى قوله في رواية زرارة ببيع وتشترى حيث جعل
 فيها عبارة عن وقوع هذه الامور منها لاصحتها ولو كان المراد
 باللكبة الامر بشدها لكان اللازم ان يقال اذا كانت المرثية
 ما لكة امرها يصح بيعها وشراؤها الا انه يبيع وتشترى والقول
 بان المراد ببيع وتشترى صحة البيع والشراء بعيد جدا ويجاز
 بعيدا لا شاهد له هذا كما ان كلمة غيرة في صحة الفضلاء ^{صفتين} امتا
 واما استثناءه وعلى الوجهين لا يلزم بظاهرهما مع كون المراد
 بالمالكة الرتبة اما على كونها صفة فلان الظاهر كونها ^{صفة}
 نقيضة لا توصفية واما على كونها استثناء فلان الظاهر
 كون الاستثناء متصلا لا منقطعاً وظاهره عدم صحة استثناء
 التفهيم من الرتبة وصحة استثناءها من المالكة لامرها اذا
 جعلنا المراد بها السلطنة الخارجية وكذلك يصح على هذا
 المعنى جعل الصفة نقيضة بخلافها على وجه الاول ومما يؤيد

في بيان اولية الاب

هذا المعنى رواية ابي مرهم الشافعية حيث ان التعليق على الو
 مشعر بالعبارة بل في المقام ظاهر في العبارة فيكون المعنى
 التجارية التي لها اب لا تزوج الاباد زايها والعلة في ذلك
 هي وجود الاب لاجهة اخرى وحس فان كان المراد بقوله اذا كانت
 مالكة امرها هو الرشد لا يناسب صدها اذ ليست الرشيدة
 قسمة للتي لها اب بل قسمها السفينة واحتمال كون المراد
 بالتي لها اب السفينة بعيد جدا وهذا تعبير فيه شبهة اذا كان
 وجود الاب للشفاعة ولا عدها للرشد لادائها ولا غالبا
 وان كان المراد بمالكه امرها هي التي ليس لها اب ينافي ذلك مع
 ظهور كون مرجع الضمير هو المقيد مع القيد فيلزم ان تكون
 المراد اذا كانت تلك التجارية التي لها اب لا لها وهذا انما
 ظاهر مضاف الى ان التعبير بانتفاء الاب يكونها مالكة امرها
 تعبير مجازي لا شاهد له فتعين ان يكون المعنى اذا كانت تلك
 الامرئة التي لها اب مالكة امورها خارجا يجوز تزويجها بغير

٥٢
جبر المسئلة الاولى

اذن الاب فامل جدا ومنها مادك على ان المرئة اذا بلغت
سنتين جازها القول بالرضا والثاني وفي الاستدلال بها
انها لا تنفي اشراط اذن الاب بل ولا استقلالها بل هذه
الطائفة من الاخبار ثبتت وامرودة الا في مقام اثبات اهلية
للمرئة في المنع والرضا من غير ان تكون في مقام بيان الاطلا
ق من وجود الاب وعدمه ولذا لم نجد من تمسك بها من الاضحا
في هذا الباب حجة القول الثاني وجوه منها اصاله عدم
استقلال البنت لسيفه بالعدم من غير معارضة باصلا
عدم استقلال الاب لسيفه بالوجود وفيه ان اصاله عدم
استقلال البنت لا يثبت استقلال الاب الابناء على
حجة الاصول المثبتة بل الاصل هنا استحباب بقا الحجة
الشافعة على عقد الاب ومنها الايات وهي قوله تعالى
وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَقُولُوا لِمَنْ يُبْدِي عَقْدَهُ
التكاح حيث ان المخاطب بالخطابات في الاولى الاولاد

ثم ان
المرئة
اذا بلغت
سنتين
جازها
القول
بالرضا
والثاني
وفي
الاستدلال
بها
انها
لا تنفي
اشراط
اذن
الاب
بل ولا
استقلالها
بل هذه
الطائفة
من
الاجزاء
التي
ثبتت
وامرودة
الا في
مقام
اثبات
اهلية
للمرئة
في
المنع
والرضا
من
غير
ان
تكون
في
مقام
بيان
الاطلاق
من
وجود
الاب
وعدمه
ولذا
لم
نجد
من
تمسك
بها
من
الاضحا
في
هذا
الباب
حجة
القول
الثاني
وجوه
منها
اصاله
عدم
استقلال
البنت
لسيفه
بالعدم
من
غير
معارضة
باصلا
عدم
استقلال
الاب
لسيفه
بالوجود
وفي
ان
اصاله
عدم
استقلال
البنت
لا
يثبت
استقلال
الاب
الابناء
على
حجة
الاصول
المثبتة
بل
الاصل
هنا
استحباب
بقا
الحجة
الشافعة
على
عقد
الاب
ومنها
الايات
وهي
قوله
تعالى
وَأَنْكِحُوا
الْأَيَامَى
مِنْكُمْ
وَقُولُوا
لِمَنْ
يُبْدِي
عَقْدَهُ
التكاح
حيث
ان
المخاطب
بالخطابات
في
الاولى
الاولاد

بيننا ولا يذلة

المراد بمن يبدع عقد النكاح في الثانية بغير مئة النفس في
 الاستدلال بها واشباهها انهما اوردان مقام بيان حكم
 اخرون ببيان كيفية النكاح من اشراط الولى وعد على
 كل منكوعة ومنها الاخبار وهي ان طوائف منها الصالح
 الثانية عنها الامران امرها ببدء بها كقوله في صحفه
 محمد لا تستامر الجارية اذا كانت بين ابويها ليس لها مع
 امر وقال عيسى ما كل احد عدا اب وهذه الصفة كالصحة
 في المطلوب لكون الغرض منها الرتبة والا لا يصح استنباط
 غير الاب منها وقوله في موثقة بقبان لا تستامر الجارية التي
 بين ابويها وقوله في صحفه ابن الصلت عن البكر اذا بلغ
 مبلغ النساء الها مع ابها امر قال الامام متشبه هذا بناء
 على نفي تهمته وب في بعض النسخ ما لم تكبر وحسنه الحلبي
 في الجارية تزوجها ابوها بغير رضاها قال ليس لها مع ابها
 امر اذا نكحها جاز نكاحه وان كانت كارهة وفي معناها ذوا

مسئلة الاولى

عبد لا تنام الحاربة اذا كانت بين ابويها فاذا كانت
ثبتا فهي اولى بنفسها ورواية ابن مهرون اذا كانت الحاربة
بين ابويها فليسر لها مع ابويها امر وان كانت قد تزوجت لم
يزوجها الا برضا منها ومنها ما دل على جواز نكاح الاب
عليها كقوله في رواية ابان اذا زوج الرجل ابنة كان ذلك
الى ابنة واذا زوج ابنة جاز ذلك والمرى في كتاب علي
صلي الله عليه وسلم ان يزوج ابنة يغيرها قال نعم ليس يكون للولد
امر الا ان تكون امرته قد دخلت بها قبل ذلك فذلك لا
يجوز نكاحها الا ارضت امرتها ما دل على المنع من نكاح
الابكار وذوات الاثام الا باذن ابائهن ومفهوم مسئلة ابن
مكبر لا بأس ان تزوج المرأة نفسها اذا كانت ثيبا بغير
ابنها الحديث ورواية ابن زياد في المرأة الثيب دخلت
نفسها قال هي امك بنفسها انولى امرها مرثاء اذا كانت
كفوا بعد ان يكون قد نكحت رجلا وقبله ومنها ما دل على

تقدم الجدة عند تعارضه مع الاب ونفوذ نكاح كل منهما
كقوله في موثقة عبيد الجارية يريد ابوها ان يزوجهما من
رجل ويريد جدتها ان يزوجهما من رجل اخر فقال له الجد
اولى بذلك ما لم يكر مبضرا ان لم يكن الاب زوجهما
فبلده وصحبه محمد بن مسلم اذا زوج الرجل ابنته فهو
جابر على ابنة ولا بنة ابنا ان يزوجهما الحديث وموثقة محمد
بن حكيم وجهه الوثوق بهذه الرواية مع ضعف بعض رواه
وجود ابن حكيم ابي عمير وهشام ابن سفيان في السند قال اذا
زوج الاب والجدة كان الترفيع للاول فان كان جميعا فحالة
واحدة فالجدة اولى ومعناها روايات كثيرة ثم اصابنا
رضوان الله عليهم لما راوا كثرة اخبار المسئلة واضطر
واختلاف مذاهبها التمسوا الى محامل بعيدة وناووا
غريبة لم يقولوا في ناووا لانهم على ركن وثيق بل كلها احكام
او استحسانات واخبارات فمنهم من حمل اخبار استغلال

الاب وعدم اختيار البنت على صورة خوف اثار الفتنه
والوقوع في الهلكه لو وقع عقد البنت بغير اذن الاب ثم
اعترض على نفسه بان هذا التفضل لم يذهب اليه احد
فاجاب عنه بان عدم استقلال البنت بهذه الصواحيب
لادلة الضرر ومنهم من حملها على الاستحباب وانت خبير
باستحالة هذا الحمل في جملة من الاخبار المذكورة كقوله
لا امرها مع ابها اذ ازوجها جاز فانه صريح في صحة نكاح
الاب ومصرحة في بعض منها بالصحة مع كراهة البنت و
عدم رضاها وكيف يلازم ذلك مع الاستحباب ومنهم
من حملها على استحباب حمل البنت اختيارها الى الاب
لانه انظر لها او على غلبه متابعتها رضاه لرضاها او على
التقيد لموافقها المذهب اكثر العامة كمالك وابن ابي ليلى
والشافعي واحمد واسحق والقياس بن محمد وسليمان بن ابي
وسالو ابن عبد الله او كون المراد بها الصغيرة او السفينة او

بين اولية الاب

كون نكاح البنت بدون اذن الاب موجبا للعار على ابوها
 وفيه خرازة لم يرض بها الشارع وانت خير بغيره هذه
 الاحتمالات وبشئنا عنها ولا ينبغي الذهاب اليها الا مع
 الاجتهاد الى لا يحصى عنها وليت شعري ما الموجب لتلك
 التكاليف عليهم وما الداعي لتلك العمل بهذه الا
 مع اكثر ثبوتها من اخبار استقلال البنت واصر حجة فانهم
 يمكن ان يجمع بين طوائف الاخبار بطرق اربعة لا بد من
 سلوك واحد منها احدها ان يحمل اخبار اولية الاب
 باعتبار ثبوتها للسبب والصغيرة عامة واخبار استقلال
 البنت باعتبار كون مؤردها خصوص الرشيد خاصة
 ولاجل ذلك يقدم عليها الا يقال بعض اخبار اولية الاب
 خاص باعتبار كونه مختصا بالرشيد كقوله في صحبة محمد
 ويستأمرها كل احد عدا الاب فان غير الرشيد لا يصلح
 لاستئمار غير الاب منها ومثل رواية ابان اذا روج الرجل

ال

المسئلة الأولى

ابنه كان ذلك الى ابنة واذا زوج ابنة جازا الحديث
 فان المفروض لو كان غير الرشيدة والرشيدة لم يكن وجه
 للتفصيل بين الابن والابنة وصححة ابن الصلت اليه
 جعلت غايته ولا يذلل الاب هي الثبوتية لا الرشيدة وغيرها
 من الاخبار المعلقة للولاية وعددها على البكارة وعددها
 لانا نقول اما صححة محمد فمحل كون المراد من استبها الغيرة
 منها وجوب الاستبها في الجملة ولو بالصبر الى زمان الرشد
 والبلوغ كما احتمله صاحب الرباض ويحتمل ان يكون المراد
 بكل احد كل احد ممن له الولاية على التقية فيكون
 الحكم استصحابيا يعني اذا زاد ولي التقية غير الابن بوجها
 يستحق استبهاؤها وعلى كل حال فليست ثمرة الرشيدة
 الا بطريق العموم والاخبار المفصلة بين البكر والتب
 كونها نازلة الغالب فان الغالب في الثبوتية الرشد
 في امر النكاح بخلافه لا بكارة والرواية المفصلة بين الابن

سر بيان ولاية الاب

٤١

والابنة يحمل كون المراد اخبارا لا يرعبد البلوغ اذا روجه
 ابوه في زمان صغيره ولا ينافي كونه خلاف مختارا وناوذا
 فهي جملة من التفهيم الى هذا القول فكيف كان فليس
 دلالتها على ولاية الاب لا بالعموم فتخصيصها بذلك لا
 هذا اذا جعلنا المراد بالمساكنة نفسها في ذلك الاخبار هو
 الرشد ولو فسرتها بالتسلطنة الخارجية فلا شك في كونها
 فردا من افراد الرشد ومختص بها هذه الاخبار وان جعلنا
 موردها خصوص الرشد ايضا ولكن الذي يمتنع هذا الجمع
 از اخبار استقلال البنات غير الثلاثة اليه عرفت ضعف
 سندها البتة صريح في خصوص الجارية اليه لها اب و
 بهذه الملاحظة شاملة لها ولبن ليس لها اب بخلاف اخبار
 ولاية الاب فانها صريحة فيمن لها اب بهذه الملاحظة تكون
 النسبة بينهما عموميا من وجه ولو جعلنا المدار على اظهر
 الدلالة فلا شك في اظهرية دلالة اذلة الولاية الاب لان

المسئلة الاولى

فمنها الصراح الصراح الظاهرة جدا في الرشيد بخلاف
 تلك الاخبار فان وضعها ما دل على ولايتها اذا كانت
 امرها وقد عرفت المحتملات فيها وليست صريحة فيها ابدا
 واذن فخصتها بغير الجارية التي ليس لها ابدا لحظة تلك
 الاخبار وهي اولى من العكس فانيها ان تجعل ما دل على
 اشتراط اذن البنت من تلك الاخبار غير مخالف لما دل
 على اشتراط اذن الاب اذ لا مانع من ان يكون الشرطان معا
 معا فعمل بهما ونطرح اخبار استقلال كل واحد منهما
 بواسطة معارضتها وهذا الحمل ايضا محل نظر لان ادلة استقلال
 كل منهما بدلا لثبوت التضمنية تنفي اشتراط اذن الاخر مضافا
 الى ما سنعرف في الوجه الثالث من عدم معارضته ادلة
 استقلال كل واحد منهما مع الاخر فالثبوت ايضا ادلة
 استقلال كل منهما على ظاهرها اذ لا منافاة بين استقلال
 البنت واستقلال الاب ايضا والقول بانه مخالف للاجماع

ممنوع لان كلام اكثر الفائلين بولاية الاب مستغلا لك
 عن عدم استقلال البنات فالحكم في مقام تعدد الولات
 واثبات ولاية الاب ساك في هذا المقام عن استقلال البنات
 وعده بل وكلام بعضهم مشعر باستقلالهما معا كالمحقق
 الكاشاني حيث حمل الاخبار المتعارضة على الرخصة
 لا يقال صحة محمد الشافعية عنها الامر بالمرة وكذلك
 الاخبار النافية لامرها لا يلام هذا الجمع لا نقول بغير
 بالتأمل فمهمة الاخبار ان المراد بعدم الامر بها اذا اراد
 ابوها نكاحها يعني اذا زوجها فلا حاجة الى السؤال منها و
 يصح من غير استئذانها من غير دلالة على انه لو زوج نفسها
 لم يصح نكاحها ويشهد لذلك قوله ويسنأمرها كل احد عدا
 الاب فانه لو لا ان لها ايضا امرا لمعنى الاستئذان غير الاب منها
 واحتمال كون المراد بسنأمرها كل احد اذا لم يكن لها اب بعيد
 ومنوط بتكليف الاعتماد والتقدير من غير حاجة اليها ولا دلالة

عليها بل الدليل على خلافه لان مرجع الضمير في الجملة
 التي بين اوتوها فلا يصلح هذا المعنى الا بالاستخدام ولا دلالة
 تدل على ذلك بعد فرض صحة المعنى بدونه وايضا يلزم
 عدم صحة استثناء الاب من هذه الجملة بحج الا بتكلف آخر
 فان المفروض في هذه الجملة لو كانت التي ليس لها اب فلا يصلح
 استثناء الاب من جملة يستامرهما الا بفرضها ثانيا مع
 الاب وهذا تكلفات لا حاجة اليها ويؤيد هذا المعنى
 حسنة الحلبي ليس لها مع # ابها امر اذا فكها جانكا
 فان الجملة الاخيرة كالمتقدمة ليست تابعة عليها والموضحة
 للمرام منها وهو عين ما ذكرنا الا يقال مفهوم جملة من
 الاخبار الواردة في اثار الثبوت والمرفوعة املك لنفسها
 او ولي بها نفقة ان البكر لا تملك نفسها فلا يصح نكاحها
 لانا نقول فرق بين ما لكبة النفس والملكبة فان مفا
 الاملكبة عدم وغدرة احد عليهما وهذه منفقة عنها

كانت في نفيها مفاهم هذه الاخبار واما ما لكتبة
النفس التي لا تنافي في ما لكتبة اخرى فلا تنفيها هذه المفاهم
وهي التي تدعيها واما مفهوم قوله لا باس بزواج المرأة
فهيها اذا كانت ثبثا لا بدل الا على ثبوت الباس في
زواج الباكسة وهو اعتم من الكراهة ولو سلم ظهورها في
الحكمة فان الصراح المذكور نوجب حملها على الكراهة
وكيف كان اذا تأملت بعين الانصاف في كل خبر من
طوائف الاخبار وجدت هذا الحمل من احسن المحامل
لها واول من نظر بهذا الحمل المحقق النزاهة ولكن
قصر كلامه عن بعض ما ذكرنا هذا ولكن بما يتبين هذا
الحمل على وجود الادلة على استقلال البنت انفسا وقد
عرفت الحال في ادلتها فان الصراح منها كانت ضعفا
بحسب السند غير متجيزة واخبار المنعة غير دالة على
النكاح مع ضعفها في نفسها ومعارضتها بما هو اوضح منها

مسألة الأولى

واخبارا شرطا رضاها فمقتضى هذا الحمل حملها على
 الاستحباب فلم يبق الا الاخبار الاربعة الدالة على
 صحة نكاحها اذا كانت مالكة امرها وقد عرفت ان الا
 في معناها هي السلطنة الخارجية ولكن اصحابنا المتأخرون
 حملوها على الرشيد فالمشقة منها هي الرشيد الختلة
 والمرجع في غيرها الى ما يقتضيه القواعد وتشرح هذا
 المقال ان البنات الابكار على ثلثة اقسام احدها
 السفيهة او الصغيرة ولا اشكال في ان امرها الى الاب
 على اشكال عرفته في السفاهة المنفصلة الثانية الرشيدة
 المستقلة في امورها المطلقة في الخارج على مالها و
 نفسها وهذه هي المشقة من هذه الاخبار في جوار نكاحها
 لنفسها والثالثة الرشيدة الغير المختارة وهذه لا يمكن
 الاستدلال لاستقلالها بهذه الاخبار لاجتماعها بالنية
 اليها ولا باخبارا شرطا رضاها البت لا نكاحها اعم من استقلالها

ولا يمكن المحكم بعدم استقلالها بما لاحظته اجبا استقلال
 الاب لان اخبار استقلال الاب لا تقيد الاجواز نكاحه
 لعدم جواز نكاحها فليس المرجع فيحكم نكاحها الواقع غير
 اذ رايها الا الاصل وقد عرف ان الاصل هو الفس
 لاستصحاب المحرقة الشافعية ولا صلة عدم تحقق المناكحة
 الشرعية ولعل هذا هو التحقيق في اصل المسئلة ولا
 ينوهم ان التفضيل في الرتبة بين الختان وغيره فاحرف
 للاجتماع المركب لان النفع عن غير الختان ليس لاجل الدليل
 بل بحسب الاصل فقد يجعل التفضيل بين الملازمة في
 مجاري الاصول على ان الملازمة في المقام ممنوعة فت
 جذاثم ان الظاهر ان الفارق بين المنفعة والذوام يجعل
 الولاية في الاول لها دون الثانية مستندا الى الادلة
 الخاصة الواردة في المنفعة خصوصا حسنة المحلة الصر
 في ذلك ولا يعارضها صحة ابي مريم العذراء التي لها

المسئلة الأولى

اب لا تزوج منعة الاباذن ايها ضرورة عدم مغايرة
 الصريح مع الظاهر بل يحمل الثاني على خلاف ظاهره
 بفرضية الاول وح فحمل هذه الحقيقة على الكراهة ^{بينة}
 تلك الصريح وكذلك لا يعارضها ما دل على كراهة
 المنعة بالبنت لان الكراهة اعتم من الحرمة وهذا
 لكن اخبار المنعة من جهة صنفنا ساند ما غير معتد
 عليها ولا ينبغي عمل الاصحاب لاحتمال كون علم
 على طيفها من جهة ادلة استقلالها في النكاح ^{امثلة}
 بعينها للبيعة فلا يعلم كوراستنادهم الى خصوص هذه
 كما انه لا يضرها اعراض الاصحاب عن هذا التفصيل لان
 هذه الاخبار ليست مفصلة بل مثبتة للجواز في خصوص
 المنعة وهو لا ينافي جوازها في الدوام ايضوكيف كان فلا
 يضرنا العمل بهذه الاخبار مفصلة لها بما ثبتنا بها ادلة
 استقلال البنت في الدوام لما ثبتناه هناك ^{واما}

الاختول واستصحاب ولائها الابيض على اشكال من
 جهة الشك في اقتضاء المقتضى الاصل لا بعد الا
 عدم صحة النكاح الثبوت ولائها الابيض كما عرفت و
 لكننا بعد ما عرفت في غيبة من الاصل ومن ذلك كله
 عرفت الحال في الموطوءة دبر العدم صد الثبوت عليها
 ثم انه استفاض نقل الاجماع على سقوط ولائها الابيض
 اذا عضلها عن نكاح الاكفاء مع رغبته ورغبته ولا
 ينقل الخلاف الا عن موضع من التذكرة حيث شرط في
 جواز نكاحها اثبات العضل عند الحاكم واذنه فهو صريح
 اخر نقل الاتفاق على استقلالها وعدم اشتراط ادان
 الحاكم وكيف كان الحجة في ذلك بعد الاجماع ولا
 يعضلوه من ان ينكحن اذ واجهن اذ انصوابه
 لدلائلها على بعض افراد المطلوب وبقيت العسر
 والمحرج ولكون الابح مضاراً ومن شرط ولائها عدم

في بيان أولاد الألف

ذلك وقد ورد التصريح في الاخبار في ولاية المجدد وكونه
 اولي من الالب بعدم كونه مضاراً على ان الضرر بنفسه ^{ثبت}
 بالفعل والنقل انتفاء في الشرعية مضاناً الى انما غلب
 بعدم رضائه التارع بغير طبل النساء عن نكاح ^{كفاء}
 وشرعيه وتأكيده في خصوص كل ذلك مع ان الاخبار ^{البدلية}
 على ولاية الالب مضافة الى صورة اقدامه على تزويجها كما
 يظهر لك بالتأمل فيها وبغيره فهم الاصحاب والخصم
 المقام ان العضل ينشور على اقسام فار العضل قد يكون
 عن نكاح خصوص كفور واحد ومن خصوص النكاح على
 الصدا المعين او بمنها من النكاح فيمخصص زمان دون
 سائر الازمنة او بمنع من خصوص المنع او الدوام وهذه
 كلها الاوجب سق وولاية لعدم دلالة الادلة المذكورة
 عليه وعدم ثبوت الاجماع فيها واطراف اجماع المنقول
 الانساق شمول هذه الصورة او لا ومنع تحبثه ثانياً وقد

العضل بمنع من تمام افراد النكاح من جميع من يخطبها من
 من الاكفاء على النحو المطلق الشامل لجميع الاقارب اوف
 وفار يوجبنا نحن نكاحها منه اضاعها او يبيد نكاحها
 مستحيل الوقوع عادة كان يجعل لها صداقا لا يتحمل الا كفاء
 وهذه كلها من مضاد العضل مشمولة لاطلاق الاجماع
 ومصرحة بها في جملة من كلمات الاصحاب والعضل في
 هذه الصورة ان كان من الاب لصلحة براهها للبنت فالظاهر
 عدم كونه مؤثرا للاجماع ايضا لعدم دلالة ادلتهم على سقوط
 ولايته وان كان لا للصلحة فالمعلوم من الاجماع وغيره
 سقوط ولايته ولكن الاجماع المزبور لا ينفى اشتراط اذن
 الحاكم كما ذهب اليه فهو موضع من التذكير على ما
 حكى عنه ولعل الاصل وهو عدم استقلال البنت و
 استحباب عدم سلطتها على نكاح نفسها واصالة نفسها
 نكاحها واستحباب عدم حصول الزوجية لو نكحت نفسها

مسألة الثانية في ولاية الجذ

أذن الحاكم يقتضي عدم جواز الحكم بصفحة نكاحها الا فيمنوع
 المشقن وهو ما كان باذن الحاكم فاذن القول باسقاط اذن
 الحاكم اذ لا يثبت الخصم الاجماع على خلافه وان
 له باثبات ذلك ولو غاب الاب غيبة منقطعة فمقتضى كلامهم
 والمنقول من اجماعهم سقوط ولاية ابهم لكونها في معنى
 الفصل ولان بعض الاخبار قيد ولاية الاب على الجارية
 التي بين ابوها والغائبة عنها الاب ليست بين ابوها هذا
 ولكن الانضاف قصور هذه الأدلة عن اثبات استقلالها
 والرجوع الى الحاكم لما ذكرنا من ان المشقن الرجوع اليه
 ولانه ولي الغائب والله العالم **المسألة الثانية** من
المسألة العشر في بيان ولاية الجذ اعلم انه لا خلاف
 عندنا في ولاية اذا كان للاب على الصغير والصغيرة في
 زمان تحقق البلوغ والرشد في الجملة كما انه لا خلاف في
 عدم الولاية للجد للام ولا للجد للاب اذا كان ابتساب

مرجع الجذ

المسئلة الثانية

٧٤

الاب اليه من طرف الام وحكي عن التذكرة عبارة وبما هو
 فامله في ولايته قال والوجه ان جد ام الاب لا ولايته مع
 جد اب الاب ومع انفراد نظره لم يعرف التامثل من غير فعل
 مراده الولاية فمثل الصاوة عليه وغسله مما ثبت ولايته
 من ان نسب الى الام ايضا في الجملة هذا مضافا الى ان اخبا ولا
 الحمد ظاهرة في ولايته الحمد للاب بل بعضها صريحة فيه كما
 يظهر ذلك بالتامثل ولو وجد لفظ مطلق فاما يحمل على
 الحمد للاب بقرينة فهم الاصحاب ايضا ومع يندرج الحمد
 للام تحت الاصل وهو يقتضي عدم ولايته وفيها امور اربعة
 ينبغي التنبيه اليها الاول في تعارض الاب والجد لا المشكك
 عندنا في تقدم الحمد بالنسبة الى التكاح وقد دلل على ذلك
 الخصوص المستنبضة منها صحيحة محمد بن مسلم عن احمد بن محمد
 السلام اذا زوج الرجل ابنته فهو جازر على ابنة ولايته
 ان يزوجهما فلك فان يهوئوهما رجلا وحدهما رجلا فقال

الحمد لله
 الذي جعل
 العلم
 سبيلا
 الى
 النجاة

الجدة أولى بنكاحها وموتقة عبداً الجارية يهدى أبوها
 أن يزوجها من رجل ويهدى جدتها أن يزوجها من رجل آخر
 فقال الجد أولي بذلك ما لم يكن مضاراً أن لم يكن الأب
 فزوجها قبله ويحوز عليها تزويج الأب والجدة صحيحة مثلاً
 أبرت أم قال إذا زوج الأب والجدة كان التزويج للاول
 فانكنا جميعاً في حالة واحدة فالجدة أولى ورؤيته فصل
 ورثتها بعد من الموتقة عن ابعبداً لله قال أن الجدة إذا
 زوجت ابنته وكان أبوها حياً وكان الجد مرضياً جاز
 فلنا فان هوى أبو الجارية هوى والجدة هو هوى هماً سوأه
 العدل والرضا قال أحب إلى أن يرضى بقول الجد
 موتقة عبداً عن ابعبداً لله إذا زوج الرجل ابنته فهو
 جائز على ابنة ولا ينفك أن يزوجها فان هو أبوها رجلاً
 وجدتها رجلاً فالجدة أولى بنكاحها وصحيحة على بر جعفر قال
 سئل عن رجل أتاه رجلان بخطبان ابنة هوى أن يزوج

احدهما وهوى ابوه الاخرية بما احق ان ينكح قال الذى هو
 الجداحق بالجارية لا نفاه وانما لها للجد ومقتضى هذه الاخبار
 صحة نكاح الجد مطلقا سواء وقع قبل نكاح الاب ومفارقا
 معه كرهه الاب او رضى به وبطلان نكاح الاب اذا وقع
 مفارقا وعلى صحة نكاح الاب اذا وقع مقدما على نكاح الجد
 والظاهر صحة نكاح الاب وان منع الجد ما لم يعبر على
 نكاحهما من اخر ولعدم شمول الاخبار الا للثبوت ^{لثبات}
 وقد يقال بصحة نكاح الاب اذا وقع مقدما على نكاح الجد
 مطلقا نظر الى ان الاولوية لا تقيد بالارتحان ولو افا
 الوجوب انما لا يقيد بالبطلان لان وجوب الاخذ بقول
 الجد لا يقيد النكح من الاخذ لقول الاب الا اذا قلنا بان
 الامر بالشئ يقتضى النهى عن الضد ولو ثبت النهى بوجه من
 الوجوه ففي اقتضائه النفس نظر لان النهى هنا لم يتعلق
 بنفس الشكاح الاب حتى يقتضى النفس ابد النهى هنا من الجار

فيمثل في الأثر الجهد

وهو مخالف الجهد على ان قوله في رواية فضل احب الى الله
 نأخذ بقول الجهد كالصرح في الاستحباب بل والطلاق قوله
 في ذيل صحة عيبه ويجوز ترويج الاب والجهد جميعا مع ان
 المفروض فيها قبل هذه الجملة اختلاف عنهما كالصرح في
 صحة عقد الاب مع غيره الجهد على غيره والحاصل المتيقن من
 اخبار اولوية الجهد امر ان احدهما استحباب لاخذ بقوله
 او وجوب لاخذ به والثاني صحة نكاح الجهد وبطلان عقد
 الاب لو وقع مقارنا ولم يعلم من معاودة الاجماع فان تقدم
 الجهد اكثر من هذين فالظاهر صحة نكاح الاب اذا وقع
 مفترقا ما لم يكن هذا كله في النكاح واما لو تغارضا في
 الاموال فلا استحباب فيه قولان احدهما تقدم الجهد لا^{فيه}
 من النكاح وللعلة المنصوصة في اخبار النكاح فان
 مال الصغير ونفسه وابوه للجهد فكيف لا يقدم على الاب
 ولكن قد عرفنا سابقا ان العلة المنصوصة لا تعمل^{فيها}

المسألة الثانية

للزعم وشرود تخصيص الاكثر على مفهوم موافقها فيبقى
عليها بالاجمال ويعدل بها في مؤثرها والمناسط القطعي
المدعى من الخارج مرشح الفاس فانها ترجح الاب
لشأن اتصاله بالولد ولان ولاية الحجة مستندة اليه
وفي كلا الوجهين ما يري والتحقق انه لا ترجح لاحدهما على
الاخر فالوجه انه يقدم ما صدر من كل منهما قبل الاخر ويحكم
ببطلان ما وقع منها معا ونامع الاخر لعدم امكان الحكم
بعينه معا والحكم بصحة واحد معين منها ترجح بلا
مرجح الاقول الثاني اختلفوا في اشتراط حق الاب
لولاية الحجة على نكاح البنت بعد اجرائهم على ما حكى على
عدم اشتراطها في ولاية على الاموال وغاية ما يمكن
ان يثبتك بلا اشتراط هو الاصل بعد تصو ادلة ولا
عن الثمول لصورة مؤث الاب لعدم وجود مطلق فيها
والفرض في جميعها وجود الاب كما يدل على ذلك

الوجه الثاني
في اشتراط حق الاب
لولاية الحجة على نكاح البنت
بعد اجرائهم على ما حكى على
عدم اشتراطها في ولاية على الاموال
وغاية ما يمكن ان يثبتك بلا اشتراط هو الاصل بعد تصو ادلة ولا
عن الثمول لصورة مؤث الاب لعدم وجود مطلق فيها
والفرض في جميعها وجود الاب كما يدل على ذلك

في بيان ولاية الجدة

اذا روج الجد ابنه فوجب ان يرث على ابنه ولو كان المفروض
 حصة الاب لا معنى لقوله فهو جابر على ابنه وهكذا غيره لا
 يقال ان الاصل هنا استصحاب ولاية الثابتة قبل موت
 الولد لاننا نقول اولا وجود الحالة السابقة وهي ولاية
 الجد ليس دأماً اذ قد يفرض موت الاب بعد انعقاد
 النطفة بلا فصل فان التحقيق كما سيجي عدم ولاية ^{عليها} ~~أخذ~~
 قبل ان يلج فيها الروح بل قبل التولد والتمسك بعد
 القول بالفصل مغلوب على الخصم مضافا الى عدم جريان
 فيما كان المنشا الاصول العلة لعدم حجة الاصول المثبتة
 وثانياً انما يصح الاستصحاب اذا حصلنا ولاية الجد على ولد
 الولد مستقلاً واما اذا حصلنا لها تبعاً لولاية الجد على الولد
 لانه وماله لا يثبت فلا يجزئ للاستصحاب بعد موت الولد
 لزوال الولاية التبعية بزوال المنبوع وبالحمل فقد تمسك
 لهم بعد الاصول برؤية فصل برعيد الملاك المصححة

المسئلة الثامنة

باسقاط كون الاب حيا وبما من الاخبار من تعبد الحيا
 المولى عليها بما اذا كانت مع الاب واذا كانت بين ابوها
 ذلك بمفهومها على ان التي ليست لها اب لا ولاية لاحد
 عليها اقول اما راية فضل فمع ضعف سندها لا يعلم
 كون جملة وكون ابوها حيا فتعبد الولاية فلعلها لبنا
 الفرد الاخر وهو ان وجو الاب لا يمنع من نفوذ نكاح الجد
 واما الاخبار المتقدمة بوجو الاب فان غايه ما تدل
 عليها ان مع فقدان الاب يتنازل لا تنكح الابامها و
 معلوم ان المفروضة ح الرشيده لا ولاية للجد عليها
 مع فقدان الاب وليست هذه مفروضة ومثلنا هذه
 واما الكلام في ولاية الجد على الصغيرة والسفيهه واسند
 لحد الاشراط بمفهوم قوله فانها واباها للجد وبما ورد
 في تفسير قوله او يعفو الذي بيده عفو النكاح انه ولى
 امرها في بضميمة الاجماع على كون ولى امرها في الاموال

الرشيده قد دل
 على ان الباكر
 البالغة

في بيان ولاية الجدة

هو الجدة وبثبوت قوله تعالى وأولوا الأرحام بعضهم أولا
 يتصرف في الجميع نظرا لما الأول فلما عرفت من عدم جواز
 إبقاء العلة المنصوصة على ظاهرها وأما الثاني فلكونها
 واردة مؤثرا أمرا آخر ولعل المراد بولي أمرها ولي أمرها في
 النكاح كما هو المتبادر وحيث أن القضية مسوقة لبين
 حكم آخر لا يضر كونها توضيحا للواضح وأما إله أولوا الأرحام
 مؤثرا لها الموارث وغيرهما مما لا يرتبط بالتمام والابتن
 ولاية الأم والأخ والعم كل واحد بعد فقدان المرتبة
 الشافعية كما في الأثر ولوال الأمر إلى الرجوع إلى الأصول
 فلا ظن تمامية استصحاب ولاية الجدة نظر إلى ما اعتبرناه
 في الاستصحاب من بقاء الموضوع بجميع بنوده المحققة و
 المشكوكه أعني ما يحمل مدخلية في الموضوع فلا يجوز
 عندنا استصحاب بقاء الماء المتغير بعد زوال تغبيره
 لاحتمال اعتبار صفة التغبير في الموضوع ومع فإذا شككنا

المسئلة الثانية

٨٢

ان الحمد الذي له الولاية هل يجوز هو الحمد مطلقا او
 الحمد مع الالب واثبتنا حكم الولاية ^{للمحمد} في الزمان التام
 لا تضاهيه بكونه مع الالب فلا يجوز لنا استصحاب ولايته بعد
 زوال هذا الوصف عنه هذا ولكن الذي نظنه قوتا
 بعد ملاحظة الاخبار وعدم ضم بعضها الى بعض
 وملاحظة حكمها وعللها ثبوت الولاية للحمد مطلقا
 والحكم باسقاط وجود الالب مما لم يظهر عليه شاهد
 ولا امانع واحتمال شرطه عندنا كاحتمال
 اشراط شرط اخر خفيت علينا اعتبارها فارتبنا
 على الاعتناء بهذه الاحتمالات استدباب الاجتهاد
 والله اعلم الامر الثالث لا اشكال ولا خلاف
 ظاهر في ان الالب الحمد وحده وهكذا يشارك الحمد في
 الولاية في الجملة لصدر الحمد على الجميع عرفا فثبت لها
 اطلاقات ادلة ولاية الحمد وللعلة المنصوصة في نقد

في الزمان التام
 في الزمان التام
 في الزمان التام
 في الزمان التام
 في الزمان التام

منها ولا يذبحه

١٢

الحمد على الاب وفوله لا تمها واباها للحمد واما التمسك
في نفسه ولا ينفهم بعض المفاهيم كفوله في صحته محمد بن مسلم ان
كان ابواهما هذا اللذان زوجاهما فتم جاز ذلك على
بطلان نكاح غير الاب مفهوم ما خرج منه الحمد الاقرب
بالاجماع بقي سائر الحمد وروى تحت عموم المفهوم وكذلك
فوله لا ينفق النكاح الا الاب وفوله ينامها كل احد
عكس الاب ومافيد فوارث الزوجين اذ امانات احدهما قبل
الادراك بما اذا زوجها الابوان فبقية ان بعد ثبوت
ولا به الحمد في الجملة اضربا للحامل هذه الاخبار اذ ارادة
الاب بالمعنى الاعم الشامل للحمد ايضا فانها اولى من تخصيص
لشروع استعمال الاب على هذا المعنى ولا اقل من مساواة
هذا الاحتمال مع احتمال التخصيص على اننا في غيبة من ذلك
بعد اطلاق الحمد الشاملة بمنطوقها له وان علافا
لا اشكال عندنا في ولا ينفهم في الجملة وهل ينفهم ولا ينفهم

الآن بعد فقدان الأب نظر إلى ما ورد من أن الأب
يمنع الاعتدوا ولو الأرحام بعضهم أولى ببعض الظاهر
لا لا يشبان الأب وغيرهما من الأخبار وورد ما في الموا
وهد بعد على الأب في تزويج الجارية كالحج والقرية
الامر الرابع هل يثبت ولاية الحمل أو بشرطها
انفصال الولد بالولادة أم لا في الشكاح فالظاهر عدم
احد فيه لعدم قابلية لذلك وعدم دليل على صحة
فضلا عن تعيين الولي له وإثباته الأموال فان قلنا بانه
لا يملك وإنما فرض له فمما لا يملكها إلا بعد الولادة
فالظاهر أن امرها له أعني المفروض له بعد الولادة إلى
الحاكم الشرعي الصائب في ولايته كل مال ليس له متصرف
فعلى وإنما لم يثبت عليه ولاية الحج بدل وكذا الأب
لو فرض له فرض لأن الثابت من الأدلة أن مال الولد
اختاره مع الأب والحج وهذا ليس من مال الولد بل

الحج على
ممنوع
من تزويج
ممنوع
من تزويج
ممنوع

له مشايبة ان يصير له مال ولو قلنا بان الحمل يملك ضمنه
وجهاان من انصراف ادلة الولاية الى المنفصل بالولادة و
من ان كونه حملا لا ينافي في صدق الولد فثبت ما دل على
جواز نفوقه جارية الولد والاقتراض من ماله وسائر ما
دل على ولايته ولا يبعد التفصيل بين الموجب فيه الرجوع
وغيره اذ لا شك في انصراف الولد عن النطفة والعلاقة
وامثالهما فمجرد المسئلة الثالثة في ولايته
الحاكم الذي لا خلاف في ولايته اجماعا وبالضرورة
من مذهبنا والنصوص في ذلك مستفيضة كما ستمعها
انشاء الله تعالى امثال الكلام والمهرام فهذا المقام
في مواضع اربع **الاول** في شرائط ولايته وهي نبل على
العشرة منها الاربعة التي هي شرط كل ولاية وهي العقل
والبلوغ والرشد والاسلام بل الايمان بالمعنى الاصح
ومنها الذكورة فلا ولاية للامرأة لما دل على نقصان

منه
في
الشرائط
الاربعة

عفوهم وانه لا يطعون في حال ولا تاتونهم على ما
وانه لا تملك المرأة ما جاوز امر نفسها وانها ليس على النساء
اذان ولا اقامه ولا جفة ولا جماعة ولا تولى القضاء
وانه ما افلح قوم ولتهم امرئ ولا تهم انه شاورهم و
خالقهم وغير ذلك مما يدل فحوى او صريحاً على ذلك
وبالاولوية القطعية على تصورهم عن هذه البرية
الجزيلة والمضب العظيم الذي يجتر في القيام بها
دفعاً الى الباب من الرجال ويحجز عن وظائفها الامن
عصم الله الملك المنع من هذا مصانفا الى عدم دليل
بدل على ولايتها لانصراف الاخبار الى الرجال بل هو
صريح بعضها وظاهر اخر ولو فرض عام فهو لصنف
السند واعراض الاصحاب غير معمول عليه او محمولاً
على الغالب لقلة من يوجد من النساء من تحصل لها
سائر الشرايط من الاجتهاد وغيره وكيف كان هذا

الشرط مما لا اشكال فيه ويمكن دعوى الاجماع عليه
 ايها ومنها العدالة ولا كلام في اشتراطها ايضا و
 الحجّة عليه قبل الاجماع النصوص الدالة فحوى او
 صريحاً على عدم الايمان بالفاسق في خبر واحد ^{قضية}
 خاصة فكيف يقول عليه فمثل هذه المترتبة العظيمة
 ومادل من الايات على ترك الركوب الى الظاوانته
 لابن ابي عمير الظالمين وما كنت متخذ المصالح عندها
 او امثالها مما دل على عدم لباقة الفاسق للخلافة
 ومادل بالخصوص على اشتراط العدالة في بعض مناصبه
 الخاصة كالقضاء والفتوى وامثالها مضافا الى حكم
 العقل بفج نوبة الفاسق وسلطه على الاموال و
 الفروج مع عدم مبالاة بامر الدين ومادل على التجنب
 من الفاسق من العلماء ومن يجب الدنيا منهم وانذارا ^{منهم}
 العالم محبت الدنيا فاقصوه على دينكم وغير ذلك مما

بجده المنتبج وهذا الشرط اعني العذالة في الحما
 شرط واقعي او علمي ويظهر الثمرة عند انكشاف الخلاف
 قد ينظر من كل ان بعض القدماء ان العذالة هي
 نفس حسن الظاهر مثل كلام المفيد في المغنعة العذ
 من كان ظاهره الذن والورع والشج في النهاية العذ
 من كان بظاهر الاسلام ولكن كلامهم محمول على كون
 الظاهر لئلا عليه كائن على في صحة البراءة بعينه
 والدليل على ذلك كله ان يكون سائر العيوب حتى
 يحرم على المسلمين تفتيش ما وراء ذلك من عثراته
 عيوبه وقد يترافى من بعض الاخبار كونه اعني حسن
 الظاهر نفس العذالة المحمولة على الطريقة بفرقة الحقيقة
 على ارجح قيل حسن الظاهر نفس العذالة بلزوم حد
 منها اجتماع العذالة والفسق فهن موفاسق واقفا وحسن
 ظاهر اذ على ذلك يصدق عليه انه فاسق عادل

ربنا ولا يزل الحياكم

٩١

مع انفاهم على كونهما من الاوصاف المتضادة وايضا
 يلزم كون شخص واحد باعبا واختلاف عقابدا الاشياء
 به عادة وفاسقا ولو كان المذار على نوع الناس يلزم
 جواز الاضداد وقبول الشهادة من مستور فاعلم
 ان الناس يعتقدون في حقه العذالة وكيف كان
 فأنشك ولا نشك في ان العذالة والفسق امران
 واضبان لا يغيرهما عقابدا الناس انما الاشكال في
 ان الاحكام التي رتبها الشارع على العذالة هل
 هي مرتبة على العذالة النفس الامرية او المنكشفة
 بالامارات بحيث تكون المنكشفة بالامارات هي نفس
 موضوع الاحكام فلو ثبت خلافنا لم يحجب نقص
 الاثار الشافعية الامن حين الانكشاف لنحو موضوعها
 واقعا وهذا ينصور على قسمين احدهما ان يكون مدلول
 الامار بنفسه موضوعا للحكم نقبا واشانا سوا

الناس
 انما كان

خالف الواقع طابق ثابتهما ان يكون الموضوع هو
العدالة مقبلة بالانكشاف وعلى الوجهين الآخرين
لا ينفذ التصرف من عادل وافتى بطلان من غير اماره
مدل على عدالة فباع اموال الصغار ونصرف فيما
للحاكم فيه الولاية ثم تبين عدالة لعدم حصوله
الموضوع وهو الانكشاف وعلى الوجه الاول من
الوجهين التابقي اعني كون العدالة شرطا واضحا
غير مقبلة بالانكشاف ينفذ كما ان الفاسق الواقي
اذا تصدى لهذا المنصب مع كون ظاهره الورع ثم تبين
خلافه فانه ينفذ ما صممه على الاول من الوجهين
الآخرين وكيف كان فالذي يدل على كون العدالة
مرجحة هي موضوعا للحكم انا نعلم بعد صلاحية
الفاسق الواقع لنبابة الامام ويصح على الحكيم
توليته وان كان عند الناس عادة لا يبرهنة انهم لو فرضنا

بيننا ولا ندر الحاكم

٩٢

فاسقين احدهما عادل عند الناس والاخر فاسق فان
كان الثاني غير قابل للسياقة فالاول ايضاً كذلك لان
عقائد الناس لا تغتفر قطعاً بالحكم المانعة من نصيب
النساق على ان اللفاظ موضوعه بازاء المعاني الوا
ولا جلد ذلك جعلنا الاصل في الشرط هي الواقعة
الاول لا يخفى ان ثمة البحث عن هذه المسئلة مثبتة
على عدم كون الاوامر الظاهرية مفيدة للاجزاء فلا يجب
نقض الاثار الشافعة التي رقت على العدا لزان
جعلنا موضوعها هي العدا لواقعة لوجود الا
الظاهرة في العمل بمقتضى الامارات والحق عندنا
في مسئلة اجزاء الاوامر الظاهرية هو التفصيل بين
ما ثبت حجة الامارة بالعقل او بناء العقل وما
اذا ثبت بالجعل الشرعي بيان ذلك بنوقف على رسم
مقدّمات احدهما ان الامارات المعنوية على ثلث اقسام

وهي كونه مفيدة للاجزاء

المسئلة الثالثة

الاول ما ثبت وجوب العمل بما يصريح العقل بحجته لا
 يمكن للشارع اثباته ولا نفيه نظير القطع حال الانتفاء
 والظن حال الانتفاء في الجملة الثاني ما ثبت حجتها
 ببناء العقلاء وهذا القسم من الامارة لا يحتاج في
 العمل بها الا وصول الردع من الشارع سواء ثبت
 امضائه او تقريره ام لا وذلك لان الاحكام الواقعية
 لا يجب علينا امثالها الا بالطريق العقلية
 المتعارفة عندهم ولا يلزم علينا الا ان نعمل عملاً
 نعد عند العقلاء مطيعاً للمولى ونحذر من خطره و
 عقوبته وهذا غاية ما يوجبها العقل علينا في مقام
 الاطاعة الا ان المولى اذا امر عبده بالذهاب الى
 بغداد ولم يبين طريقاً له ولم يمنع من طريق العقلاء
 في الذهاب الى بغداد فملك مسلك المتعارفين الى
 بغداد فالتحق عدم وصوله اليه بعد مطيعاً ويقع على

المولی عفونه حيث لم یبین له طریقاً مخصوصاً ولم یکن
للأمر علیه الا الخیر علی الطريقة المتعارفة الثالث
ما ثبت حجتها بحمل الشرع تاسیاً لا امضاً وهذا النوع
من الامارة لم یخدها فی ما زات الاحکام والظاهر ان
ادلة الاحکام الکلیة والطرق التی تستنبطها منها کلها
منجذلة وذلك لانها منحصرة فی اربعة اقسام حجۃ العقل
والاجماع بناء علی طريقة الكشف فواضح کونها منجذلة
واما الکتاب فلیس حجۃ بخصوصها الا یصرح العقل
ظواهرها الابیضاء العقلیة واما السنة فحجۃ
منصوصها ومنواثرها البتة الامن جملة القطع وظواهرها
واحادها من جملة بناء العقل کادلة حجۃ اخبار الاحادیث
لکونها ارشادیه کابیضاء محله واما الطرق المثبتة
للموضوعات فمنها منجذلة کالقطع وقول اهل الخبر و
امثالها مما لا یعلم الا من قبلها ومنها مجعولة کالبینه

المسئلة الثامنة

وفعل المسلم وفول التباء في الطهر والحض والحمل
وامثالها مما لا يعلم الا من قبلها ومتى ثبت حملها
فلا بد ان يكون مقرونا بمصلحة يندرك بها ما يقوت
من مصلحة فرض الحمل في حال الافتتاح وان فرض
في حال الانداد فيلزم ان يكون الامارة غالب
المطابقة للواقع او مساوية للطن الذي يفدر على
مصلحة المكلف او يشتمل على مصلحة يندرك بها ما
يقوت من مصلحة الواقع ومع ذلك كله يلزم ان يكون
العمل بها مأمورا بها فعلا من الشارع والا لا يتحقق
الحمل واقتضى القسمين الاولين فلا يلزم وجود شيء
من المصالح المزبورة ولا ان يكون العمل بها مأمورا
من الشارع لان المفروض ان الشارع لم ينصرف فيها
اشاافا ولا نقبا ولا امرها ولا نهى عنها وملاحظة
المصلحة انما يجب في اوامره ونواهي دون ما لا يرجع اليه

الامارة
التي هي
الامارة

الثاني من المقتضا ما اذا فرضنا المصلحة في جعل الامارة
ولنا انما من دار كذا يفتون من مصلحة الواقع ففرضنا ذلك
انقضاء المصلحة الفعلية الحمية عن الحكم الواقع
صرون كون تحنها حيث لا جابر لها ومعه فلا يلزم
ادراكها وحي فان فرضنا فعلية الحكم ^{التي هي} كذا يلزم ان
يكون بلا مصلحة ملزمة واما المصلحة الثابتة فلا
توجب الا الحكم الثاني والحكم الفعلي تقتضي مصلحة
فعلية فانه من ذلك كون الاحكام الخالفة
للامارة المحمولة شائبة والمحكوم به الفعلي هو مؤد
الامارة واما الخالفة من الامارات المنجزة فلا يلزم
فيها ذلك اذ لم يفرض فيها وجود المصلحة المتداركة
لا يقال كما انه يلزم فيحكم الشرع بالعمل بالامارة مصلحة
يتدارك كذلك يلزم على العقل والعقل فيحكمهم
بالعمل بالامارة وجود مثل ذلك لا تقاومهم على فتح

المسئلة الثالثة

نفوت الواقع لانا نقول اولا يلزم على العقلاء ملاحظة
 المصالح الظاهرة بحسب انظارهم وهذه لا تلزم عند
 الانفكاك عن الواقع وبقاء الحكم الواقعي
 متصفا بالمصلحة الفعلية التي عرفها الشارع العام
 بنوام وبجوه المصالح ويمكن ان تكون المصلحة المظنونة
 للعقلاء مما لا يدرك بها ما نفوت من مصلحة الواقع
 وثانيا المصلحة التي يراعونها العقلاء في الامر بالعدل
 على الامارة انما هي ما تتعلق بطريق الامثال والتي
 يلاحظها الشارع في الحكم الشرعي ما تتعلق بمجمل اصل
 الاحكام ولا ينافي كونها معلبتين ومع ذلك ^{نفسه} متغاير
 لاختلاف معلومها والحاصل انه بعد ما فرضنا ان
 الشارع لا يدخل له في الطرق الامثالية ولا يصر فيها
 اثباتا ونفيا فما المانع من ان يكون احكامه الواقعية
 فعلية مشتملة على مصالح في نفسها فعلية ايضا غاية الامر

في ولاية الحاكم

يَعْتَدُ وَالْفَاعِلُ إِذَا عَمِلَ بِالطَّرِيقِ الْمَفْرُوقِ الْعَقْلَانِيَّةِ لَا
يُقَالُ إِنَّكَانَ الْعَمَلُ بِالطَّرِيقِ الْعَقْلَانِيَّةِ مُمْتَابِقُونَ بِهِ
مُصْلِحَةُ الْوَاقِعِ مِنْ غَيْرِ جَابِرٍ فَيُلْزَمُ عَلَى الشَّارِعِ الْمَنْعُ مِنَ
الْعَمَلِ بِهَا لِأَنَّمَا ادْعَيْنَا أَنْ الْأَمَارَةَ الْعَقْلَانِيَّةَ مِمَّا لَا
يُنْذَرُكَ بِهَا مَنَافَاتٍ مِنَ الْوَاقِعِ يَفِينَا بِلَا ادْعَيْنَا الشَّكَّ
فِي ذَلِكَ فَلَعَلَّهَا جَابِرٌ وَلَعَلَّهَا غَيْرُ جَابِرٍ وَمَعَ ذَلِكَ ^{حَالًا} لَا
تَكَلِّفُنَا الْعَمَلُ بِالْأَمَارَةِ عَقْلَانِيَّةٍ حَسَبَ مَا عَرَفْنَا وَالْحُكْمُ
بِفَعْلَانِيَّةِ الْحُكْمِ الْوَاقِعِ لِلْأَصْلِ وَظُهُورِ دَلِيلِ الْإِحْكَامِ فِي
تَجَرُّفِهَا خِلَافَ الْأَرِيشَةِ الْخِلَافِ وَتَاكُلًا لِأَمَانَةٍ مِنْ أَنْ
يَكُونُ فِي الْعَمَلِ بِالْأَمَارَةِ مُصْلِحَةُ جَابِرٍ وَفِي الْعَمَلِ بِالْوَاقِعِ
أَيْضًا مُصْلِحَةُ فَعْلَانِيَّةٍ وَلَا خِلَافَ الْمَوْضُوعِ لَا مَنَافَاتٍ
بَيْنَهُمَا فَجَازَ أَنْ عَمَلَ الْمُكَلَّفُ بِالْوَاقِعِ فَقَدْ أَدْرَكَ الْمُصْلِحَةَ
الْوَاقِعِيَّةَ وَأَنْ خَالَفَهَا أَدْرَكَ مُصْلِحَةَ الْأَمَارَةِ وَلَكِنْ
لَمْ يَحْمِلِ الشَّارِعُ الْعَمَلُ بِالْأَمَارَةِ حَرَكَةً فِي مَقَالَةٍ

المسألة الثالثة

الواقع لانه ليس مرجوعاً اليه بل من شئون العقل
بخلاف ما اذا كانت الامارة مجعولة من قبل نفسه فانه
لا بد ان يكون حجة كما في عرض الواقع او يتقلب
الواقع شأنه جذاثاً لثمة الاخفاء في معانده
الاحكام الخمسة بعضها مع بعض فلا يمكن اضافة شيء
بحكمين منها فعلاً وثبوت كل حكم يمنع ثبوت الاربعة الا
او نصير شائبة والمراد بالثانية اقتضاها للثبوت لو
ثبوت الاخر ففي الحقيقة يرجع الاحكام الثانية الى
المنعاه فعلاً وحي نقول اذا امر الشارع بالعمل بامانة
عند مخالفتها للواقع فان كان هذا الامر يقتضي المطلق
والامثال فيمنع ان يكون ضده ثابتاً في الواقع الا
على الوجه الثاني والثبوت العرضي وان لم يقتض ذلك
فلبست الامارة مأمورة بالعمل بها وهو خلاف المقتضى
وقضيت ذلك ان مدلول الامارات المجعولة باسرها

في ولاية الحاكم

مطلوبه فاعلا مكلف بها بنحوها ومخالفتها من الاحكام
الواضحة شائبة فرضية وقد نذر كمنفعة مخالفتها
بمصلحة العمل بالامارة بخلاف مدلول الامارات المنجدة
لما عرفت من عدم امر الشارع بها وعدم طلبها وكونها
في معزل من احكامها بل غايه ما يلزم عليه اعداها الفاعل
بها وهذا لا ينافي ما ثبت بالشرع من ان لكل واقعة
حكما فكيف لا يكون للعمل بالامارة حكما لما عرفت
من ان العمل بالامان ليس من احكام نفس الواقعة لكنه
من احكام امثال الحكم المتعلق بالواقعة وهي عقوبة
صرفة اذ عرفت هذا فنقول مقتضى ما عرفت من المقدما
الثلاث ثبوت الامر الفعلي والطلب المولوي بالعمل
بمقتضى الامارة الشرعية فعلا وترك مخالفتها وانك
ثابتا واقعا شائبا وقضية ذلك صحة العبادات الوا^{قعة}
على حسب ادليس المراد بالصحة الموافقة الامر واقعا

مجبور

المسئلة الثالثة

١٠٢

في المعاملات فثبت ان صحتها عبارة عن اجتماع الآراء
والشرائط الواقعية فليس متابعه الطريق الشرعي حياً
لصحتها اذا خالف الواقع فلو اشترى مال الصغير بمقتضى
قائم الطريق الشرعي على كونه حاكماً وظاهر عدم كونه
كذلك في الواقع والمفروض ان شرط صحة بيع مال الصغير
بكونه من الحاكم الشرعي من البيع واقعاً ويجب على
المشتري الرد مع بقاء العين ومع التلف اشكال والوجه
عدم الضمان وكذلك الحال في المنافع المستوفاه
ولا كذلك الحال في العمل بالامارات العقلية اذ
لا اثر بالعمل بها حيث ما عرفت فالبيع اتكالا عليها
ليس موافقاً للامر فلو انلف المشتري ما اشتراه ممن يعتقد
الحاكم الشرعي بالطريق العقلي بحكم ضمانه وضمنان
منافع المستوفات اذ لم يقع ضرره باذن المالك ولا
باذن الشارع بل وقع لاعتماده على الطريق العقلي

كالقطع او العفلا في فلا رادع عن الضمان وصل
ذلك الا كما اذا اعقد مال الغير مال نفسه فانفسه
او تحتل برضاء المالك ثم تبين كراهته فحصل مما
ذكرنا ان العذالة ان ثبت بالامارة الشرعية مثل
البينة فالاصل صحة العبادات الوافعة على مقتضاها
كالافتداء بهذا العادل والعمل بقضائه في الصلوات
وامثالها سواء كانت العذالة من الشرائط
الوافقة او العلية ولذلك مقتضاها عدم الضمان
حسب ما عرفت وبطلان القصة بين كونها من الشرائط العلية
او الوافقة في مقامين احدهما في العذالة المعلومة
بالامارات المجعلة والثاني في المعلومة بالمجسولة
ولكن مع بقاء العين في المقامين وكيف كان مخبر
اصل المرام موقوف على مقتضاها وهي ان الاصل في الشرائط
ان تكون وافقة مطلقا او بشرط العلم او ان الاصل ان

المسئلة الثالثة

يكون الموضوع نفس العلم التحقيق ان معرفة الشرائط الوا
من العلمية او لا موقوفة على البحث عن عنوان الدليل
فان وجد لفظا ذا الالة شرطية الشيء بنفسه او على
شرطية العلم به او على شرطية ما معافلا اشكال فاذا
شككنا مثلا في ان الطهارة مرتبة واحدة من الا
فان وجدنا في الالفاظ الاخبار ان الطهارة شرط او
صل مع الطهارة فمقتضى ما فرقا من ان الالفاظ موصو
او محمولة على المعاني الواقعة ان يكون الطهارة شرطا
واضحا وان كان عناوين الاخبار صل مع العلم بالطهارة
فالاصل كونها شرطا علميا الى ان يثبت ان العلم قد
اخذ على الطريقة وان كان دليل الشرط مجملا او ثابتا
بغير اللفظ فلا يخلو من ان يكون هذا اطلاقا بالنسبة
الى اصل الماهية يمكن ان يقول عليه عند الشك في
الشرط ام لا فان لم يكن اطلاقا فالاصل فساد الماهية

في ولا يدرى لما كثر

الامع اجتماع جميع ما شك في شرطه وفضته ذلك
الحكم شرطية الواضع بشرط العلم وبطلان المناهضة
الفائدة لاحدهما وان وجد اطلاق مثل احل الله
البيع وشككنا في شرطية الرشد مثلاً في انه شرط
بنفسه او العلم به شرط او الشرط الرشد المعلوم
فقد علمنا شرطية شيء اجمالاً لا وشككنا في نقيضه
وفضته ذلك عدم الحكم بالصحة عند فقدان احد
الشرطين وذلك لما فرغنا في محله من ان العمومات و
المطلقات اذا خصصت او قيدت بالجمل فان كان للجمل
قد رتبنا اقتصرنا عليه وان كان مردداً بين امرين ^{فبين} متنا
نوفقنا في العمل بالعام فهو وضع الشك ونرجع الى الاصل
وظاهر ان الاصل فيه هو الفساد اذا عرفت هذا فالأمر
عليها اولاً البحث عن عناوين الاخبار الواردة في اشتراط
العدالة في كل مقام دل الدليل على شرطيةها ثم الرجوع

المسئلة الثالثة

١٠٤

الى الاصل حسبما عرفت فنقول اما ما دل على اشتراط
 العدالة في الفتوى كالوارد في تفسير الامام فاما من
 ركب من القبائح والفواحش مراكب فسقة فقهاء العا
 فلا تقبل منهم عناشبا ولا كراهة ظاهرة في ان الفسق
 الواقع مانع من نفوذ الفتوى على ان المقلد بعد ما
 انكشف له فسق مقلده حين الاخذ بقوله فلو اعتمد
 بقوله في ترك الاعادة والقضاء او ابقاء الآثار الثابتة
 فقد ركن الى الظالم واعضد الى المصل واخذ منه
 من الخائشين الذين خانوا الله وخانوا رسوله واعتمد على
 غير المنصوب من قبل الامام وكذلك ما دل على اشتراطها
 في القضاء ولا اشكال عندنا ظاهر في وجوب نقض
 حكمه اذا انكشف فسقه حال القضاء وفيحكمها العساة
 المشرطة في شاهد الطلاق فان الحكم في اخبارها
 قد علو على نفس العدالة الظاهرة في العدالة الواجبة

في ولاية الحاكم

كما يظهر للمتبع وأما العدالة المشترطة في صلوة الجماعة
فان أكثر اخبارها معلقة على الوثوق بالامام من غير
اعتبار العدالة الواضحة نعم حكى عن مسنطقات
السرائر عن كتاب السيارى قال قلت لابي جعفر الثاني
قوم من مواليك يجمعون فتنحصر الصلوة فيقد بعضهم
فصلى جماعة قال ان كان الذي يؤتم لهم ليس ببندوب
الله طلب فليفعل وفي ذلك موثقة سماعة وان لم يكن
امام عادل فبني على صلوة وعن رباذات كذب اذا
دخلت المسجد فكبرت وانت مع امام عادل ثم مشيت
الى الصلوة اجرتك وهذه الروايات وان كانت لها
ظهور مما في شرط العدالة الواضحة ولكن بعد ملاحظة
معارضتها مع ما دل على ان الشرط هو الوثوق بالامام
وما دل على عدم وجوب الاعادة اذا بين فسق الامام
وبعد ملاحظة فهم الاصحاب من الاخبار المشترطة للعدالة

في صلوة الجماعة اشراط الوثوق لا يفتي اعتبار
لهذا الظهور على انه بدوي وبعد التاميل لا يفتي
اما العدالة فيما نحن فيه من ولاية الحاكم لا اشكال
عندنا ظاهر في كونها من شرائط الواقعية ضرورة
ان الفاسق الوافعي لا يليق لهذا المنصب العظيم
يقع على الحكيم شريطة على رقاب الناس كيف وقد
منع من قبول واحد من اختياره فكيف ينصبه معتمدا
في جميع الامور وظاهر ان الفاسق اذا لم يكن قابلا
لهذا المنصب فليس عقبة الناس به يجعله قابلا ولا
فتى انكشف فسقه حال صدوره الاعمال عنه علمنا بان
تلك الاعمال انما هي ضد صدق من غير اهلها وولي
امرنا فتحكم فيها دينا من حين وقوعها بغير الكمال
في تكليف هذا الرجل اعني الفاسق الوافعي الذي
يعتقد الناس في حق العدالة وانتهل يجوز له النص

در بیان ولایت الحاکم

للسايب الشرعية كالقوى والقضاء واقامة الحجة
والقيام بما يتعلق بولاية الحاکم ام لا والخصم هو
التفصيل بين الامور المذكورة اما القنوی فالظاهر
انه لا بأس به لان المفروض كونه مجتهدا فدل علم حكم
المستلزم بالعلم او الاستنباط الصحيح وليس القنوی
الا الاخبار عن حكم الله برأيه ولا موجب لحرمة هذه
الاخبار مع كونه صادرا عما علم بالطرف الشرعية انه حكم
الله وانه قول بالحق وقد امر به بل بحمل وجوبه لان تركه
كتمان الحق وكتمان لما انزل الله وما يقال من انه
اغراء الى الجهل حيث ان قوله ليس بحجة ويعتقد الناس
بحجته فيعمل بما ليس بحجة لظن حجته فبقية انه اغراء
بالعلم لا بالجهل واغراء الى الحكم الوافق للنفس
الامرية وما ذلك علة الامارات الشرعية ولو عمل
به المكلف فقد عمل بمطلوب الشارع واحكامه من عدم

هذا المفق فكيف يكون اغراء الى الجهد نعم لو اخبره
بان قولك لك حجة فهو الاغراء والكذب والفرية نعم
يلزم على هذا المفق اذا عمل بالاصل في حكم المسئلة
ان لا يفتى عن الواقع لان الاصل لا يبين الا عمل
المجهد ومن يجوز له تقليد هذا المجهد والمفروض انه
لا يجوز تقليد هذا المجهد فليس ما عمله من الاصول
حجة في حق هذا السائل عنه وارتبنت قلت اذا
تفحص هذا المجهد عن دليل ^{ال}الحجة للعضير المعنى فلم
يجد وعمل باصالة البرائة مع عدم علمه بعدم وجود
الدليل واضاء او وجد دليلا على الحجة ولم يجد
معارضاتها فبقى على اصالة عدم المعارض مع
احتمال وجوده فليس هذا الاصول الامينة
لتكليف نفسه ومن امره بتقليده فكيف يخبر عن حكم
الله متمت كما انها نعم لو عرف من نفسه نفوذ قوته فلا

في بيان لا ينزلهما

بعد جواز لا ينزلهما الله الثاني في حقه
مقلده وأما الذي يعلم من نفسه عدم كون قنونه حجة
فليس رايه في حق مقلده حكما اوليا ولا ثانويا وح يجب
عليه اذا اراد ان يبين بمقتضى الاصول للمقلدان
يتسندهم بحجته الى الاصول والقواعد هذا
قد ورد في مصباح الشريعة ما يدل على حرمة الفتوى
لمن ليس له اهلية الفتوى وفيه لا يخل الفسب المن لا
يتضمن من رتبة بصفاء سره لان من افضى فقد حكم
والحكم لا يجوز الا باذن ربه وأما القضا فقد بنوه على
يجوز له ايضا اذ ليس الا احتيافا حق الواجب ويقصد
قوله قاض قضى بالحق وهو يعلم وانه في الجنة والمفروض
انه قاض بالعلم وبالحق فهو في الجنة وما دل على
جواز القول بالحق كقوله نعم قولوا الحق ولو على
انفسكم وان تقولوا على الله الا الحق وما دل منهوما

على وجوب المحكم بما انزل الله كقوله تعالى وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ
بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ هذا ولكن في
انها ليست سائقة منان بيان شرائط الفاضل وليس
اطلافا ناطرا الى تمام الافراد فلا يصلح معارضة
لما دل على حرمة حكومة من ليس له اهلية ذلك كقوله
جاست مجلسا لا يجلسه الا بنى او وصى او شقى وقوله
انقوا الحكومة فانها لا تصلح الا لامام العالم العادل
من المسلمين وفتحناهما غيرهما على ان الادلة المزبورة
انما هي تدل على وجوب القول بالحق او جوازه بعد معرفته
ولا تدل على جواز نفي الحق بالطرف الشرعية المفرقة
لمعرفة الحق لا يقتضي الاصل جوازا وانما ثبت جوازا
بالدليل في حق المنصوب بالخصوص كجرح الشهود والنار
المدعى عليه بالخلف او التناول واحضاره فخر في
مجلس الحكومة على ان نفس الشبان والافدام بمصالح الحكومة

والجلوس في مجلس القضاء مما ثبت حرمتها بالادلة من
غير معارضتها بما دل على وجوب القول بالحق وامثالها
فكم لو جلس القاضي الغير المنصوب لا يقصد الحكومة بل
لغرض اغاثة الملهوف واغاثة المظلوم ولم يرتكب من
مقتضات القضاء ما هو محذور كجرح الشهود وسائر
ما عرف وكان امره وحسب كونه بقدر ما يعرف من الحق
فما هو محذور كجرح من جهة الامر بالمعروف لا يقصد الحكومة
الشرعية فلعلة لا باس به ويجوز في غير هذه الصور
قطعا واما امامة الجماعة فثبت ان عدالة فيها من
الشرائط العلية والظاهر انها تتجاوز لمن علم من نفسه
الفسق وفي الجملة اشكال لانها مناصب فواب
الامام ع فلا يجوز نصبه لمن ليس نائبا عنه كافر زنا في
محله واما خصوص مجلس الطلاق مع انحصار الشاهدة
وسجل احواله يقال بحجتها ايضا من غير الضرر

المشكلة الثانية

ع ١١

للحرام واغتراف الا زواج بالتحمل وايضا التماس فيها علم
بعد رضا الشارع بوقوعه ولو جهلا فان المفروض ان
عدالة الشاهد من الشرايط الواضحة فالشاهد المذكور
يعلم بفساد الطلاق الواقع بمحضه للاعتماد عليه فيقع
المحذورات المذكورة من جهه اغترافه وقد يقال انها
تنسب اليه اذا كان هو الذي اقدم على الحضور وعلى
الاستشهاد منه واقام بغير حضوره ولو لمضد اخر وعده
اظهارا لشي من مقتضى الطلاق بمحضه فمخرجه من سماعه
لا يصدق عليه الاغانة على الامور المزبورة على ان
فلك المناسد ليس له في الطلاق المناسد دأمة
ولا غالبية فقد لا تخرج المطلق وقد ينكحها او يرجع
اليها زوجها فانما انفسه لو علم بوقوعها واقدم بنفسه حضور
المجلس او وقوع الطلاق والاستشهاد منه فالاقرب هو
القول بالحسنة والله اعلم واقام الفهم بالامور المرتبطة

ولا يشك في الحقائق

بولاية الحاكم في التصرف في أموال الصغار والغيب
وما هو مخصوص لمنصب النيابة فالظاهر انه لا إشكال
عندنا في حرمة قصدتها على من نفسه الفسق المنافي
للعادلة ولا يجوز قصدتها إلا لمن يعلم من نفسه
العادلة والمملكة الراشحة لحرمة حق النيابة لأنها
أمور تقتضي الأصل حرمتها إلا بعد ورود الإذن من
الشارع والمفروض عدم ثبوت الإذن إلا في المنصوص
وقد عرفت أن العادلة من الشرايط الواضحة ومن جملة
شرايط الولاية الملكية القريبة لاستنباط الأحكام
الفقهية وهي المتماة بالمملكة القدسية والدليل على
اشتراطها بعد الإجماع عدم صدق العالم على غيره لأن
التقليد في حق المقلد طريق للعمل ولا يُلزم ولا يُلزم
أغلب الناس وعدم الفرق بين المولى عليه والولى
لأن الأخبار والأمر يرجع إلى العلماء ان كان المراد

بالعلماء هو الاعتم من المفاد يلزم اتخاذ الزاجع و
المرجوع اليه اذا حتم ان يكون المكلف المخاطب
السامور بالرجوع هو الفاسق الخارج عن طريق الاجتهاد
والثقل بعد جد الان الظاهر ان الامر فيها يرجع
الى المتدينين من الشيعة لا السالكين مسلك الهلاك
على انه يكفينا اصالة عدم ولاية غيره بعد فرض انصراف
الاطلاق من غيره نعم يظهر من بعض الروايات كفاية
مطلق العدالة والوفاء في جواز القيام بامر الصفا
ومنه موقفة سماعه في رجل مات وله بنون وبنات صفا
وكبارا من غير وصية وله خدام ومال بك كيف يصنع الورثة
بشيء ذلك قال ان قام رجل ثقة فاسمهم ذلك كله فلا
باس ومنه صحة اسمعيل بن سعيد عن الرضا عن رجل بمو
بغير وصية وله ولد صفا وكبارا يحمل شراء شئ من خد
وصناعه من غير ان ينوي الفاضي بيع ذلك فان ثوابه

فأرض من أراضيه ولم يستخلفه الخليفة بطيب الشراء منه
 أم لا قال نعم إذا كان لا كساب ومن ولد معه في البيع فلا
 بأس إذا رضى الورثة وقام عدل في ذلك ولا يبعد الفتوى
 بمضمون هذه الروايات والأقوى هو القول بأن الضمان
 بأمور الضمارة على الوجه الأحسن لا يحتاج إلى إذن
 المجتهد بل ولا يتردد في الموثقين ثابتة مع إمكان الرجوع
 إلى المجتهد وقد مر ما يدل عليه وكيف كان فهذا يشترط الملك
 في تمام الفقد أم يكفي ملكة البعض ولا يخفى أن هذه المسئلة
 مثبتة على إمكان التجزئة وقد سيج لنا في سابق الزمان
 وجهان على امتناعه لا بأس بالإشارة إليها وإن كانت
 خارجة عن المرام أعدهما أنه لا شك في أن أحكام الفقد
 على قسمين قطعية وظنية ولا شك أن القطعية ليست
 فقها ولو سلمنا كونها ظنية فلا شك أن النائل بالمشكوك
 التجزئة لا يبحث عنها وأما الظنيات فلا شك أنها ليست

المسئلة الثالثة

على اصول سنة لا يتم اجتهاد حكم منها الا باجزاء بعضها
او ناهيها وهو اصاله عدم الثبوت واصالة عدم النسخ
واصاله عدم القربة واصالة عدم التخصيص واصالة
عدم الثبوت واصالة عدم المعارض وهذه اصول واجبة
الى اللفظ ومنها اصول علمية ترجع اليها مع فقدان الالة
ولاشك ان الاصول كلها سواء كانت لفظية او علمية لا
تجري لها مع العلم الاجمالي بخلافها ولا شك ان المجتهد
اول ما يدخل لاجل الاستنباط في الفقه يعلم اجمالا
بوجود محرمات كثيرة واجبات عديدة ويمتنع هذه من
اجزاء اصاله البرائة وكذلك يعلم بورد كثير من اجزاء
العهدة مورد الثبوت وان كثيرا من الاخبار والاحكام
منسوخة بورد الفرائض العديدة على خلاف الظواهر
وكذلك يعلم بوجود مختصات ومقتبات كثيرة بالنسبة
الى العدم وما والاطلاقات وبوجود المعارض واقعا

لكثير من الاخبار وهذه العلوم الاجمال فانها
من جريان تلك الاصول اللفظية والجهنية فلا بد للجهنم
اولا البحث التام عن تلك الفرائض والمختصات والمغاضبات
وغيرها حتى يحصل له معادل اقل المعلوم بالاجمال
منها وبعد يحصل ذلك له بتقلب علمه بمعلومات تفصيلية
وشكوكات بدوئية ويخرج اجزاء الاصول وذلك كما يشبه
المحصو اذا حصل العلم التفصيلي للكل فبحرمة احدهما
بالعلم او بالنية فانه يجوز له ارتكاب الاخر كما حرر
في محله ولا يجوز له اجزاء الاصول قبل ذلك وكذلك اذا
اراد المجتهد اجزاء الاصول العملية اعني النافية للتكليف
منها بالخصوص فانه يجب عليه اولاً البحث عن التكليف
الالزامية حتى يحصل له ما يعادل اقل ما علم اجمالاً
ويجزيه الاصول بعد ذلك ولا شك ان تلك كلها لا
ينبغي الا بعد الممارسة التامة في الفقه والسلطنة

المسئلة الثالثة

الثامنة على الاستنباط وهي ملازمة لما اوردنا من
القوة المطلقة لا يقال بشرط في متابعة العلم الاجمالي
كوجوبه محل الاستدلال وليس احكام الفقه كلها محلا
للاستدلال دفعة واحدة ويجازي مثل منزلة الدفعي لاننا نقول
هذه العلوم الاجمالية نتيجة خاصة فمخصوص لاحكام المبدا
بها ايضا وفق فرضنا فراغ المجتهد من خصوص المسائل
المبدا لا يها الى افلها مسائل الصلوة والطهارة والصوم
فهذه لا ينفعك عن قوة الاطلاق اذ ليست غيرها اعني
سائر المسائل اشكل من هذه المسائل المبدا لا يها لا
يقال العلم الاجمالي الحاصل لنا انما هو بالنسبة الى
خصوص الابواب المدونة في خصوص كل مسألة وبعبارة
اخرى فعلم اجمالا بوجود معارضا كثيرة موجودة في الابواب
المدونة في خصوص كل مسألة ولا فاعلم بوجود معارضا خارج
منها وكذلك سائر العلوم الاجمالية بالنسبة الى مسائل

الاصول المذكورة وح فاذا تخلصنا في خصوص تلك الاصول
فلم نخذ ما نفعنا من الاصل فلا مانع من اجزائه لا نقول
اولاهذه خلاف ما وجدناه بالبيان من وجود معارضات
كثيرة وقراين عديده ومخصصات متعدده في غير
خصوص الباب المذكور للمسئلة وثانها هذه لا ينفع
بالنسبة الى تمام الاصول المذكورة فان اجزاء
اصالة ^{فيتم مع العلم بوجود كثير من الاجزاء مع بعضها} النسبة لا يمكن ان يقال بان العلم حاصل
بالنسبة الى خصوص ابواب المسئلة اذ ليست تلك الابواب
مدونة لبيان كونها واردة للنسبة ام لا وكذلك
اجزاء اصالة البرائة مع العلم الاجمالي بوجود تكليفات
كثيرة لا يمكن الا بعد التخص عن تمام ابواب الفقه اذ
ليست باب معين منه مدونة لبيان المحرمات والواجبات
لا يقال المعلوم لنا او لا بطريق الاجمال هو وجود
المعارضات والقراين وغيرها ولكن مقتضى بيان

المسئلة الثالثة

يُجَدُّ مَا بَعْدَ الْفَحْصِ وَبِإِثْبَاتِهِ أُخْرَى نَعْلَمُ بِوُجُودِهَا
 مِثْلًا نَظَرُ بَعْدَ الْفَحْصِ وَلَا نَعْلَمُ بِوُجُودِهَا رِضَاتٍ لَا
 يَجْدُ مَا بَعْدَ الْفَحْصِ حَقٌّ هَذَا الْعِلْمُ الْأَجْمَالِيُّ لَا يَوْجِبُ
 الْأَوْجُوبَ الْفَحْصِ فِيهِ نَحْصُ الْمَجْهَدِ فِي كُلِّ مَسْئَلَةٍ عَنْ
 الْأُمُورِ الْمُنَافِيَةِ لِلْأَصُولِ وَلَمْ يَجِدْ مَا فَلَإِذَا نَعْلَمُ مِنْ
 أَجْزَاءِ الْأَصْلِ لَا نَقُولُ يَنْفَعُ هَذَا الْعِنَاوَانُ بِعَيْنِ عِنَاوَانِ
 الظُّهُورِ بَعْدَ الْفَحْصِ خِلَافَ الْمَعْلُومِ بِالْأَجْمَالِ إِذَا
 كَانَ عَدُّ الظُّهُورِ بَعْدَ الْفَحْصِ كَأَشْيَاءٍ عَنِ الْعَدَمِ وَأَمَّا
 إِذَا كَانَ خَالَ الشَّكِّ الْفَحْصِ وَالْعِلْمُ الْأَجْمَالِيُّ بَعْدَ
 الْفَحْصِ عَدُّ الْوَحْدَانِ وَفِيهِ سَوَاءٌ مَعْنَى أَنْ عَدُّ الْوَحْدَانِ
 بَعْدَ الْفَحْصِ لَا يَرْفَعُ بِالشَّكِّ كَمَا هُوَ الْمَقْرُوضُ فَلَيْسَ عِنَاوَانُ
 بَعْدَ الْفَحْصِ مِمَّا يَنْفَعُ بِهِ خَالَ الْعِلْمِ الْأَجْمَالِيِّ وَذَلِكَ مِثْلُ
 عِلْمِ الْأَجْمَالِيِّ بِوُجُودِهَا ثَبَاتٍ مِنَ الْخُسْرَى أَوْ أَنْ كَثُرَتْ
 هَذَا يَفْرَضُ عَلَى قَتْمِ أَحَدِهِمَا أَنْ نَعْلَمُ بِوُجُودِهَا خَيْرٌ مِنْ بَعْدِ

بيان لا يذللها كذا

الفحص ورجح بالفحص ينكشف الحال ولا حاجة الى الاصل
ثانيهما ان تعلم بوجود ذلك المخور ولكن لا يعلم بظهور كليهما
بعد الفحص بل يعلم ان الفحص يظهر بعضها قطعاً وبعده
يظهر جميعها ورجح لا يجوز له اجزاء الاصل بعد الفحص ايضاً
لان مدخلية الفحص في الموضوع ليس الا كمدخلية
سائر الاعتبارات لا يقال حاجتنا الى الاصول في
مفروض اصل المسئلة ليست لاجل اعمال بقاء البعض
المعلومة بالاجمال لان المعلومة بالاجمال خصوص ما ^{يظهر}
بعد الفحص فاذا لم يظهر علمنا بعد وجود تلك المعلومة
الاجمالية في المسئلة التي نفحصنا فيها وانما حاجتنا
الى الاصل لاحتمال وجود معارضا ومختصا وقريبة
او حصة كزائل بعد الفحص فبادة علمنا
اولا ورجح فلا بد لنا الا من اجزاء الاصل وبعبارة اخرى
بعد الفحص تعلم بعد وجود شيء من الافراد المعلومة ^{بالاجمال}

المسئلة الثانية

في هذه المسئلة ولكن كان مع علمنا الاجمالي مشكوكا
بدويته ايضاً وهو احتمال وجود قرائن كثيرة مضافة الى
المعلومة الاجمالي فالاصل لدفع هذه الاشكالك لاننا
نقول ليست القرائن التي تظهر بعد الفحص وما لا تظهر بعد
نوعاً من اعتبار ان يميز بين القرائن المعلومة اجمالاً او لا
ويعتبر عن المشكوكات البديهة حتى يقال بعد الفحص
علمنا بانتفاء احداهما وشككنا في وجود الآخر
بل العلم الاجمالي يتعلق اولا بوجود القرائن الكثير
مخالفة للظواهر مثلاً وهي نوع واحد غير ممتاز واقعاً
عند الاعتبار وهذا العلم الاجمالي يمنع من اجراء
اصالة عدم القرينة مادام العلم بافتقار شيئاً فذلك
اذا فحصنا مثلاً في مسئلة وجوب السورة من القرائن على
خلاف ظواهر الاخبار فما لم نجد فاما يحصل لنا العلم
بعد وجودها وحيث فلا حاجة الى الاصل او يبقى الشك في

بسم الله الرحمن الرحيم

١٢٥

ليس من جهة عنوان بعد الفحص يخرج من اطراف الاجمال
بل يبقى علمنا بوجود فريضة على خلاف ظواهرها
الاخبار او الاخبار الواردة في سائر المسائل ومنه
حصل لنا هذا العلم الاجمالي بمنعنا من اجزاء الاصل
على اننا نعلم بوجود قرائن كثيرة اجمالا ومعارضات
عديدة لا يظهر اكثر بعد الفحص ايضا ومن يتبع في الفقه
يعلم بوجود معارضات كثيرة وقرائن عديدة فموضع
عديده خارجة عن عنوان المسئلة فكم من مسئلة عنوانها
في كتاب الوصية مثلا وذكر الاخبار ما او بعض
ادلتها في مسئلة الاقارب مثلا فمجاها فافهم عثرات
فدبر لو فيها اولوا الالباب وكيف كان لانعد القضية
ففيها حتى يكون له بدو بطلان في الفقه وتتبع نام في
ابواب الفقه وذهن فتي وفهم ثاقب وفق الهبة قد
نورانية مقرونة في الفقه مع تفتظ نام وهذه باجمعها

المسئلة الثالثة

لا ينفك عن القوة المطلقة واما المبتدأ الضعيف فليس
اجتهاده الا كذب العنكبوت لا يصلح له ولغيره الركون
اليه كقولهم كذا من وجهي المنع انه لا اشكال ان الاجتهاد
موقوف على تفهيم علوم شعبة وهو مشتمل على مشكلات و
غوامض من تميز مشكلات الرجال ومباحث الاصول و
عويضا لا تقصر عن معضلات مسائل الفقه بل اصعب
منها وكل مسألة ففرصتها في الفقه اسهل المسائل
غير القطعيات فان افلها ان تكون مثبتة على عدة من
المسائل الاصولية والرجالية لا اقل مراتبها على
حجة الخبر الواحد الصحيح وقد علم الاصوليون غوامض
مسئلة خبر الواحد واشكالها وعلاجها بقا رضى
الاخبار الجوزة للعمل والمباغزة عنه وكذلك الابا
المتعارضة فيه وعلاج الاخبار والادلة المانعة من العمل
بالظن ومحتاج بعد ذلك الى الرجال ليصح روايته واشتبا

حجة الظواهر ومعرفة الظن الشخصي والتوحي ومعرفة
حجة اصالة عدم المعارض وعدم الثقة وعدم القريبة و
سائر الاصول وينبغي على معرفة الظن المطلق وانما المراج
ع في الفقه والظنون الخاصة وما اظهر في مسائل الفقه
مسئلة هي اصعب منها الاقليل ورح نقول ان كان الذي
يجهل في مسألة واحدة من الفقه احكم بينها واصولها
ومباينها فذاك بقدر على استنباط تمام مسائل الفقه الا
قليل لما عرفت من استنباطها من تلك المقدمات و
بسهولة عادة فذكر المجهل على استنباط الاصعب وعجز
عن الاسهل وان كان اجتهاده هذا بانظار بدوينة وصو
خياله من غير علم بمباينها واستحكام اصولها كما قد
وابناه من كثير فارق هذه الاجتهاد كالتدبير مبنا على شفا
هنا فانهما ربحا حجة الى فارجهتم وانما كالايمان
الاجتهاد الصحيح المبني على اصل وثيق وبنار جصيص

جدا فكيف كان فعله فرضا مكان التجرية فالظاهر
عدم كفايته في ثبوت الولاية ايضا للارض والارض
صندوق العالم المطلق عن بل يشبه سبك حجاز عن
حجاز احدهما اطلاق العلم على الملكة والثاني اطلاقه
على ملكة البعض لما قبل من انه لا دليل على حجة
الظن المتجرية فلا يقبل على محصل العلم بالحكم
الظاهر فليس له ملكة قدسية على محصل العلم
بالحكم الشرعي فهو ليس بعالم لا حقيقة ولا مجازا ومنشأ
الاشكال في حجة ظنه ان الدليل على حجة ظن
المجهداتما الاجماع وهو منصف فيحمل النزاع او دليل
الاستدلال ولا يتم مقدماته فحجة لان العلم بالاستدلال
باب العلم موقوف على التبع في ادلة الاحكام وموارد
الفقه وقوة التميز وهذه كلها موقوف على مرتبة فوق
التجربة على انه لا يتغير في نتيجة المقدمات بعد احرازها

خصوص العمل بالظن لا مكان ان يكون الحكم في حقه
التقليد ومن جهة شرائط الولاية فلهذا قد مر عندنا
من احكام الفقه لان اطلاق العلم على الملكة مجاز فلا
يكفي بها محضاً وامّا انه لا يكفي العلم بمثله واحد
لا ان العلم بمثله واحد لا يقال له انه عام من غير
تقييد الى البعض على ان العلم متعلق بالمعلومات
فاذا حذف فاما حذف المتعلق دل على العموم وحيث
نقدت حمله على هذا المعنى اغنى على العلم بجميع المثال
لنقد وجوده غير الامام يحمل على اقرب المجازات وهو
العلم بمقدار معتد به بحيث يصدق معه الفقه والعلم
ويشترط ايضا المحبة لار العبد لا يملك ولا ينفك
بنولي غيره ويشترط ايضا على الاشتباه طيب المولد الفهم
الاخبار الواردة في خباثة ولدا الزنا وذاك مما يعلم
منها عدم قابلية للولاية وقد يستظهر من كلامنا في باب

المسئلة الثالثة

١٣

القضاء شرفه اخرى لا دليل عليها ولا نظير الكلام
بذكرها انما المهم بيان الامر الثاني من الامور الاربعه
وهو بيان مال الحاكم فيه الولاية وبيان مواردها الاجماعه
والخلافه والصواب في ولايته والمقدار المسلم عنده
كل امر علمنا من الشرع بالادلة القطعيه او الظنيه
المعبره عند قضاء الشارع بنعطي له من غير ان يكون
مطلوبا من شخص بالخصوص ولم يثبت فيه اذ ^{العموم} حكم وجه
ولا اقتضى الاصل ذلك ولم يوجد له منول فلو سواء لم يكن
له رافعا او كان وانزل او كان ولم يعلم وجوده او علم ولم
يعلم مكانه او علم وامنع من التصرف ولم يكن اجبا فان
كلها موجبه الرجوع الولاية الى الحاكم وينقذ من ذلك
ولاية في امور اربعه الاول في اموال الضعفاء والجان
والسفناء والغيب والمجهول مالهما والاوقاف التي لا
يعلم منولها وما اشبهها من الاموال اذ لم يكن منول

كتاب أولاد الحاكم

فقل وهذا مفاد قولهم الحاكم ولي من لا ولي له الثاني
كل مال يعلق به او على ذمة صاحبه حق الفسخ او فاسق فوري
علينا بعد رضا الشارع بنعطيله وامتنع صاحبه من ادائه
كما لم يورث المولى المماطل ومروجه في ماله الخمس والركوة
وامثالهما وقد خاطب امير المؤمنين ع شرح الفاضل فقفا
له انظر اصحاب الماطل والخيانة فاحبهم له ان قال وبع
فيها العفار والذباب وهذا كله مفاد كلامهم
ولي الممنوع والصواب فيه فورية الحق اما اصلا او عارضا
مع امتناع حينا الثالث كل امر راجع الى المصالح النورية
المسيرة او الشخصية المحمّية من غير الاموال كغيبيل
الاموات وصلوهم مع غيبه اوليائهم وامتناعهم من لقبها
بها اذ قلنا باشرط اذن الولي فيها ومثل الدافع والا
يباع الغلات في زمن الغلاء اذا احتاجا في انتظامها
حاكم فان الحكومة فيها للحاكم قطعاً الرابع جميع الامور

المسئلة الثالثة

الراجحة الى السلطان من جباية الخراج وتجهيز الجيوش
سد الثغور وامثالها اذ لا بد من سلطان يصدق نظم
امورهم والسلطنة من الامور التي تعلم عدم رضا
الشارع بنقضها ولا منولى لها في زمر العبيد فيضطر
بالخاكة وكيف كان ولاية الجهاد في هذه الامور الا
مثالا الاشكال فيه انما الاشكال في بعض ما ينبغي الاشكال
فيه مما يتعلق بتفسير الكلام فيها وبيان المرام منها
ومثالها وفروعها واما الولاية العامة المختلف فيها
ما ينسب اليها انتم من المناصب الخمسة الثابتة للامام
وافضل للجهاد مشاركة فيها او بعضها ام لا فلقد اختلف الكلام
في تفسير المرام في الامور الاربعة فنقول اما ولايته في
القسم الاول فتبينها في الجملة غير محتاج الى الدليل لان
المفروض محتم وقوعه وعدم رضا الشارع بنقضه
وعده من نهي كقله فاعلم بالضرورة ان الشارع ارجح

أمرها أمّا إلى تمام المسلمين وأخصوا العدو وأخصوا
 المجتهدين فالجهد العادل ولي قطعاً والباقي مشكوك
 يدفع ولا يثبتهم بالأصل نعم لا يبعد ولا يبعد عدول المؤمن
 في خصوص مال الأبنام للروايتين لغة متين وقوله
 ولا تفرقوا مال البيت إلا بالحق أحسن وليس أثر ما
 عرفته مفصلة في أول الرسالة وبشرط في تصرف الحاكم
 في مال الغائب أمران أحدهما كونه في مظنة التلف عبثاً
 أو متعذراً والثاني أن لا يمكن وصول الخبر إليه قبل وقوع ^{التلف}
 إذا دل على ولايته في غير هذه الصورة لا يقال مرجع
 ولا يثبت هذه في مرجع صيانة مال الغائب من التلف وهذا
 أحسن لا يختص بالجهد لعموم ما على المسلمين من سبيل
 فيجوز لكل مسلم إذا رأى مال أخيه في معرض التلف أن
 يصونه لانا نقول جواز الصيانة ثابت لكل مسلم ولكن إذا
 لم يتوقف على النقل والانتقال والاحارة والموتة و

المسئلة الثالثة عشر

امثالها ومع توقف صيانتها على احد المذكور فلا
 نسلم جوازها الا باذن الحاكم واما الاموال المجهول
 ماليتها فان كان قبل الباس من ظهور ماليتها فانظر
 ارسيلها سبيل مال الغائب فان كان بعد الباس من
 فان كان في يد احد فالظاهر ان وجوب التصديق به او جوا
 حكم راجع الى خصوص من هو بينه والى ذلك ينصرف
 الاخبار الواردة فيه وان لم يكن في يد احد فالظاهر ان
 امره راجع الى الحاكم لانه القدر المتيقن ويحمل على جوا
 التصديق به الا اذا خيف عليه التلغ لاختصاص موارد
 الاخبار الامر بالتصديق بالصورة الاولى وهل هذه
 الولاية للجنه عزيمه عليه القيام بها او خصه له وعله
 كونها عزيمه ان المفروض اقتضاء الضرر لولاية ولا
 يرضى بتعطيل الامر الذي هو ولي فيها ولما امرنا بقا
 من ان يجعل الولاية لاحد معناها قيامه بلوازها والثلث

في بيان لا يزل لها كثر

بمقتضاها وهذا المعنى متنا من نفس جبل الولاية لا
كما يجب على حركتها البلاد والقيام بمصالحها بمجردها
الحكومة لهم ويمكن التفتق من الوجه الاول ان الحكومة
المقتضية لجعل الولاية قد تكون شخصية وهذه تقتضي لزوم
عمل الولي بمقتضاها احدا من تقض العرض وهذه اذا كان
اموال الصغار وامثالهم فمعرض التلف وقد تكون نوعية
وهي اذا علم ان مقتضى سياسة المدن ونظام العالم ان
يجعل الحكيم وليا لهذه الامور كما انه يجب عليه حمل
القاضي وهذه المصلحة النوعية لا يجب على شخص
المكلف احرازها بل اقتضت لنفس الجمل فلا ندر في
اقتضت لها على وجه الرخصة او العزيمة لا يقال مجرد
الاذن لا يحصل به ما يريد الحكيم من ادراك المصالح لانا
نقول قد يتفق كفاية مجرعة الاذن اذا علم الحكيم ان المأذون
لهم مجرعة الاذن غالباً يقدمون بلوازم الولاية ورجح لا يجب

المسئلة الثالثة

١٣٤

عليه الالتزام كما اذا علم ان المنصوب فاضبا بغير الادلة
 يقدم في امر القضاء وح لا يجب عليه الاجاب عليه وهر
 على الوجه الثاني ان ادلة الولاية لو كانت مفنضة
 لمحلها فبقية المدعى ولكن الادلة المذكورة تقتصر
 منها وكيفية كان فالقول بوجوب القيام على الجهد
 بالامور المحسنة مطلقا في غايه الاشكال نعم اذا علم
 بالاضاعة لا يبعد وجوبه عليه مع بالخصوصية لها من
 التلف ولا نفي بالاضاعة البتة لانه المومن فيها و
 مناقض مع الاقل لو قام احد الحاكمين بامر صغير
 او وصيه لا وصته فيها او عين موقوفة لا موقوفة لها فاستغل
 باصلاحها فهل يجوز للاخوان ينصرفون اليها او جهان وجهه
 المنع ان دليل ولا يثبت ان كان الضرورة فقد ارتفعت بقيام
 غيره وان كان الاجماع فالمستثنى منه صوم عدم قيام غيره وانما
 ادلة النيابة العامة قد لا لهما موقوفة على اثنان الحكم

لا تنيد
 اكثر من
 الالين
 ٤

في المنوب عنه وهو الامام حتى يثبت في النائب عموم المنزلة
ولم يثبت فحقه اذ لا يعلم انه لو فرض امامان او بينات في
زمان واحد هل يجوز لاحدهما التصرف فيما اقدم فيه الا
وجه الجواز استصحاب بقاء الولاية قبل تصرف الاخر
لا يقال الشك هنا في اقتضاء المقتضى اذ لا يعلم ان
المقتضى للولاية هي الضرورة فلا يبقى بعد قيام احوال
غيرها مقدم لا نأقول لو كان هذا من استصحاب الشك
في المقتضى لزم عدم جريان الاستصحاب مع في راضية ^{تلك} الرضا
مطابق التحقيق ان المدارك في اقتضاء المقتضى كون المقتضى
بحيث ينقطع بنفسه وان لم يعرض عليه شيء والمدار في
الشك في المانع كونه الشيء معلوماً بالثبوت والدوام بنفسه
ولا عروض الغارض وظاهر ان الولاية كالملاكية والزوجة
وسائر الامور الوضعية من الامور الثابتة ولا يمنعها
مانع والشك هنا في ان قيام الغير ازال الولاية ام لا

ومع فرض عدم العلم ان الولاية بنفسها دائمة والاصل ان
عدم المانعة ولعل العمل بالاستصحاب اوجه الوجهين
حيثما انصرف الجهد فيما لا يصغر من باب الولاية ولما
لو قلنا بانها من باب الضرورة فقد انتفت بهذا خلة الآخر
والاستصحاب انما يصح على الوجه الاول والله العالم الثاني
لو شاع الحاكم في الفهم بواحد من الامور المحسبة فالوجه
سقوط ولا يثبت بالتعارض فيكون المرجع الى الثالث وذلك
لان ترجيح احدهما ترجيح بلا مرجح والفرع لم يثبت صحتها في
امثال المقام وال ترجيح بالاغلبة والاثبتة موقوف على ما
الدليل على كونها مرجحا في الحكومات والفتاوى وهو مفقود
فلا مناص الا الى الرجوع الى الثالث بل لا يتعد القول بان
لو لم يوجد ثالث بوصف الاجتهاد فالامر راجع الى عدول
المؤمنين لعين ما عرف الثالث لو شك في وجوب الولى او الو
لما لا الوصيا او المنولى للوقف فلهذا مرجع امره الى الحاكم

بَيِّنَاتُ لَا يَزَالُ الْحَاكِمُ

بِحُجْرَةِ الشَّكِّ مَعَ اشْتِرَاطِ الْفَحْشَاءِ وَعَدَمِهَا وَإِنْ الْمُسْتَفْنِ مِنْ وَلَا
هُوَ الْمَعْلُومُ عَدَمُ الْقِيَمِ لِأَمْرٍ وَجَهْتِكَ وَجَهَهُ الْوَلَايَةُ أَنْ أَصْلًا
عَدَمُ وَجُودِ الْوَلِيِّ يَثْبُتُ بِهَا أَنْ هَذَا الْمَالُ لَا وَلِيَّ لَهُ فَخَصًّا
فَيَرْجِعُ إِلَى الْحَاكِمِ كَمَا فِي صَوْنِ الْعِلْمِ وَوَجْهٌ عَدَمُهَا أَنْ
الْمُقَضَّقُ لَوْلَايَةِ الْحَاكِمِ هُوَ الْحَاجَةُ وَالضَّرُورَةُ الدَّاعِيَةُ إِلَى
ذَلِكَ وَالْأَصْلُ لَا يَثْبُتُ بِهَا ذَلِكَ لَعَدَمِ حُجَّةِ الْأَصُولِ
الْمُثَبَّتَةِ عِنْدَنَا أَنَّ الْأَصْلَ لَا يَجْرِي لَهُ غَالِبًا أَذْكَرًا
يَفْعَلُ الشَّكَّ فِي وَجُودِ الْوَصِيِّ حِينَ حَصُولِ الْوَصِيَّةِ وَالْمُنَوَّلِ
حِينَ حَصُولِ الْوَقْفِ وَالْقِيَمِ مَقَارِنًا لِانْتِقَالِ الْمَالِ إِلَى
الصَّغِيرِ فَلَا يَعْلَمُ زَمَانُ مَلِكِ الصَّغِيرِ لِهَذَا الْمَالِ مِنْ
قِيَمِهِ حَتَّى يَنْصَحَ بِإِصَالَةِ الْعِدِّ مَجْرَاهَا بِجَرِّهِ الْإِسْطِخَا
كَاحْتَوَى فِي مَحَلِّهِ وَهَذَا لَا يَجْرِي إِصَالَةُ الْعِدِّ فِي اللَّبْسِ
الْمَشْكُوكِ كَوْنِهِ مَا كَوَّلَ اللَّحْمَ وَالْمَنَابِعَ الْمَشْكُوكَةَ حِينَ الْخَلْفَةِ
أَنَّهُ بُولِ أَمْ مَاءٌ وَالتَّحْقُوقُ فِي أَصْلِ الْمَسْئَلَةِ أَنَّ الْمَالَ الْمَشْكُوكَ

المزبور على اقسام وذلك لا يقيد هذا المثال اذ ان يكون
 له منصفه فليام لا او يثبت في وجود المنصف وعدمه لا
 اشكال في عدم جواز مداخله الحاكم في الصورة الاولى
 ولذا لا يثبت للمنتقن من ولايته عند الحاجة الى مدخله
 فما لم يعلم الحاجة لا وجه لولايته واما في الصورة
 الثانية فثبت ان الحاجة الفعلية ثابتة ووجه المنو
 الواقعي سواء كان معلوما بالاجمال او مشكوكا اليه
 به الحاجة الفعلية لاجرم امره يرجع الى الحاكم وبهذه
 قد جرت عادتهم وطريقهم واقتوا به وعملوا عليه نعم الظاهر
 ان هذا الحكم انما يثبت بعد الحصر وحصول الياس التامة
 من الوصول اليه فان ذلك هو المنتقن من كل ان الاحكام
 وادلة هذا الباب هذا واما ولايته في القسم الثاني
 هذه هي التي يعتبر عنها بار الحاكم ولي المنتفع فتعصبها
 انه ينفذ من هذه الولاية ولا يثبت في موارد منها اذا

ربنا لا يتركنا لغيرنا

بما له حق خوري وامنع من ادائه ورجع صاحب الحق الى
الحاكم فاذن على الحاكم ان ينفذه ولو بيع عقبا
وضبا عنه لان المفروض عدم رضا الشارع بنقض هذا
الحق وقاعدة لا ضرر ايضا في هذا التقطيل والحكمة
الالهية تقتضي علينا اجعل وليا لذلك والمنفق منه
الحاكم وثوبه قوله في الشرح يا شريح انظر اصحاب المظلم
والخيانة فاحبسهم وبيع فيها العفار والدبار مضافا الى
ان ذلك حكم بالحق وقول بالصواب على ارتكاب النقص
بعد عدل او اضافة ولا بعد ظلم او اعتسافا فهو
حرج عفا وشرعا وانما منعنا غير الحاكم عنه لاحتمال
خصوصية الحاكم ورفع الحاجة به ومن ذلك منعك
جواز اخذ الحاكم الا خمس والزكوات بعد العلم
بنعلفتها وامتناع صاحبه عنها ومنها اذا منع من له
الولاية في شيء كالوصي والمنولي والفتيم والناظر والمظلم

المسئلة الثالثة

فان الخاكم يتوب عنهم وكذلك المشروط عليه اذا اشترط
 على نفسه بيع ماله من المشروط له فامتنع بتوب عنه الخاكم
 وبشكل فيما اذا اشترط طلاق زوجته او شرط مع امرئ
 نكاحها ففي جواز طلاق الخاكم ونكاحها ^{من} الممتنع اشكال
 بل الممتنع اوجه وكذلك بشكل في النكاح وامثاله اذا التزم
 بها على نفسه عتق رقبته او بيعها او صلحها كلبه او معيته
 او لزم عليه عتق رقبته كفارة وشبهها ففي جواز عتق
 الخاكم او بيعه او صلح اشكال والوجه انه يتبع عليه
 على كل احد الزام الشاذ فارتفع ويغفل الحكم وكذلك
 لو امتنع من الانفاق على زوجته او عبده او ذابته ففي جواز
 طلاق الخاكم وبيع عبده وذابته نظر ولا يبعد الجواز في
 خصوص الطلاق لظاهر النص الوارد في خصوص الامتناع
 من الانفاق على نفسه بل لنا من اجله ولو توقف رفع
 الضر عن الزوجه على طلاقها ففي صحة ايضا اشكال و

ظاهر الاصحاب جواز بيع مال الممنوع عن الانفاق للائتمان
على موجب نفقة عليه وقد خضع بعضهم في مسئلة رد يد
الفرقة اذا غرور في الثبوت وامتنع صاحبه من الانفاق
باع الحاكم بعض الدبذبان للائتمان على الباقي وخبر
بعضهم بين بيع الجميع ورد الثمن على المالك او بيع البعض
والانفاق على الباقي وظاهر بعضهم انه اذا كانت الدابة
عند من لا يقدر على تعليقها باعها الحاكم ممزقة عليه
حفظ المال من التلف وافترض بعضهم حتى جوز ذلك
فيما لا روح فيه كالبيت اذا احتاج الى السقي وامتنع
صاحبه فانه يبيع الحاكم ممزقة حفظ المال من التلف
والاصناعه وكذلك لو امتنع من زرع قربة او عمارتها او
اصلاح داره كل ذلك للعالم بعد رضا الشارع ببيع
المال ولكن بعض منعه عندنا محل اشكال الا في ما لا
يحتاج الى النقل والانتقال كما اذا كان للمالك علف

المسئلة الثالثة

موجود فانه يجوز للحاكم ان يامر من يعلف ذابنه وكن
اذا كان له ماء موجود بحيث لا يحتاج في تحصيله الى
مؤنه يجوز للحاكم ان يامر من يبيع زرعها اذا خشي التلف
واما اذا احتاج ذلك الى بيع ماله ففي صحة البيع نظر لان
الاصل عدم حصول الانتقال ولم يثبت الاجتماع واما
التمسك بذلك لادلة انما يتفنع تاييدا للاجماع واما
التمسك بها بنفسها فمشكل لكن لا يخلو امن وجهه ولو
نوفنا استنفاء الحق من مال الممنوع على بيع ماله اكثر
من معذارة الحق ففي جواز نظره الى الحاجة والضرورة
المقتضية لجعل الولاية ولاقنا خبرا ذاء الحق ضرر
على صاحبه ولا فية يجب على ذلك اعنى بيع الاكثر مع
التوقف على من عليه الحق فاذا امتنع يرجع الى الحاكم
لانه قضيه ولا يثبت على كل ممنوع من اداء الحق مع
وجوبه عليه وكونه بمنزلة نهر فيما يجب عليه وجهه المنع

رسالة لايتالحاكم

١٢٥

ان المنيقن من ولايته ولايت على مقدار الحق والال
 بطلان تصرفه في الزائد ولان مقدار الزائد لم يعلق
 به حق احد وانما وجب على المذنبون مقدرة ونسابة الحكم
 عن الممنوع في خصوص الحقوق كما عرفت وقاعدة الضرر
 جارية من الجانبين وجهتان ولو توقف على تبعه بالخص
 من القيمة السوفية فان تمكن من اداء الدين من محل
 اخر وامتنع فلا يبعد عد ذلك نادما على ضرر نفسه
 فيقدم الحاكم في بيع الرخص ولو لم يتمكن فولاية الحاكم
 فرع وجوب هذا البيع على نفس المذنبون ضرورة
 ان ما لم يجب عليه فليس للحاكم تحكم فيه والظاهر
 عدم وجوبه عليه لصدا الفرض ولعدده عشرين نظمة
 الى الميسرة وهو زمان امكان بيع ماله بالقيمة
 العادلة لهذا اذا كان ذلك مرجوا ومع الباس منه
 فلا وجه لنا خرقه فون ذوا الحقوق ويجب عليه البيع

المسئلة الثالثة

الرجح لو نوقف على كثير باب او مخرب جدا اذا كان
مال المدينون محبوسا في دار مقفل فتقوا له الحاكم
مفك لا حلفان الحق وحرمة لفاعلة الضرر وجهتك
والنقص بين الضرر البسيط والكثير لا يخلو امن وجهه ذلك
لان تاخير حق ذي الحق ضرر عليه في كل حال فان كان
الضرر الوارد على المدينون اقوى منه فلا يبعد رجحه عليه
والا فلا وجه لابرار الضرر عليه هذا كله في ولايته
على مر عليه الحق وهل يثبت ولايته على من له الحق ايضا
كما اذا منع الدائن من اخذ حقه مع اعضاد المدينون
المال وهل يرجع المدينون ح الى الحاكم بقبضه المال
اليه وفك الرهن ويثبت له الخيار بقبض الحاكم اذا كان
المعاملة خيارية الظاهر من كلامنا انهم يثبت هذه الولا
ية ايضا وجهه فيما اذا كان تاخير ضرر على المدينون وضح
انما الاشكال في تعيينها لغير ضرر الضرر ايقم ولعل الوجه

ان المذيون اذا امتنع من البقاء عنده فلا سبيل لاحد
عليه والذائق لا ملزم له في القبض لانه مسيطر على
قبيح المال صراعي بلا منصد وبكون سبيله سبيل
الاموال الممثلة التي يرجع امره الى الحاكم حيث ما عرفت
فيه انه لا يدخل في ملك الذائق ولا يخرج من ملك المذون
الاي قبض الذائق فما لم يقبض سبيله سبيل مال المذون
وامره راجع اليه وان اذن للحاكم ان يتصرف فيه فهو
اذنه ولكن لا يبرء ذمته وهذا الوجه هو الاشبه ثم
انه قد ينوهم ان الخيارات الثابتة في المعاملة الوا
من الحاكم ولا يثبت راجعة اليه كافي في الصغير وفيه ان
ولا يثبت الحاكم انما هي على الممتنع في جهة الامتناع
لضرورة احقاق الحق فاذا باع ماله زالت ولا يثبت فلا يفتض
لولا يثبت على الفسخ وانما يثبت الخيار للولي لثبوت الصغير
والولي نائب عنه في جميع حقوقه بخلاف الحاكم فانه نائب

المسألة الثانية في

١٣٨

عنه فيما هو ممنوع فيه وأما أنه يقصد عليه التابيع فتعمد
 نزل فقوله منزلة المالك ولا فقد ثبت أنه لا يبيع إلا في
 ملك فالبيع صادر عن المالك بحكم المنزلة فالمختار له
 قسم إذا كان فسخ المالك نقضا للعرض من المعاملة الوا^{صة}
 منع فتعمد جبا وأما ولا يبيد في القسم الثالث وميز أنه
 كل مصلحة علم من الشارع عند رضائه بتعطيله ولم
 يوجد منصوب بالخصوص وهو علم قسمين أحدهما الأ^{مور}
 العامة الراجعة إلى المصالح المتعلقة بالعموم كبيع
 الطعام ولا يبيد من المحنك عند الغلاء وتنظيم أمر الدكا
 إذا وجب احتاج انتظامه إلى تعيين الوقت والعدد و
 الكيفية وكأخراج المفسد وأصلاح المصلحين وتغيير
 الطرق والشوارع عند اقتضا الضرورة كما إذا كان طريق
 المعارف سلوكه مفرضا للثلف الأموال والنفوس تنس
 على ذلك سائر الأمثلة والحق ولا يبيد إذا كان في تعطلها

﴿ربنا ولا يزلنا الحرام﴾

١٣٩

مكتة وأما لجزء مصلح فلا فلو رأى الحاكم مصلحاً في
 تغيير منازل أهل الذمة أو تغيير الشوارع العامة أو ترك
 المسلمين لشرب الخمر مثلاً حذرهم من الوقوع في شرب
 الخمر وجوب صلوة الجماعة حذرهم ترك الفريضة على
 الناس وغير ذلك من المصالح العامة إذا فرض حصولها
 فإن الحق عدم ولاية الحاكم فيها وإن ظن بعض علمائنا
 ذلك وإفراط بعضهم حتى ظن أن بالمصالح قد يباح المحرمات
 وقد سمعت من بعض الأجلة أنه باجتهاد مقلدوا عند
 بارت في نزع مفسد كلبه من الشرع ويشهد به أمور العلماء
 لا قبائل العامة البتة وسمعت أمثال ذلك كثير من العلماء
 ولم يتحقق لنا وجه لذلك ونظرة كالاستحسانات وأما
 إذا كان في تعطيلها مفسدة فالظاهر ثبوت ولاية إذا
 لم يوقف على فعل محرم وظنى أنه لو توقف دفع جميع ما يقع
 من المنكرات في العالم على هناك مؤمن مشؤم مثلاً أو

المسألة الثالثة

على شرب مسكر أو مخمّل حرام فانه لا يجوز كما علم ذلك
من سنة الامير عليه الصلوة والسلام وقد قال له ابن
عباس انضبا المعوية يوما واغزله دهرًا فلم يفعل وكلم
معه جماعة من اصحابه في الأثرة وترك الاسوة استمنا
لفلوب الرؤسا فلم يفعل وما قد بنوهم من وقوعه من النبي
صلى الله عليه وآله وسلم في المؤلف فلو بهم واعطاء له
سفيان ما لا يستحقه فانما هو في خصوص الزكوة التي ورد
الحكم فيها بالخصوص لا عطاها للمؤلف ولا بفاس بها
نعم لو توقف على الكذب فلا يبعد جوازه لتغير وجه بالمصا
واقا غيره من المحرمات فلا واما لو توقف على تحريم حلال
كما عرفت في مثال المنع من الخلل اذا وادى الحاكم جهة مفسدة
وملازمة عادة لشرب الناس للمسكر كثيرا مثلا فلا يبعد
جوازه هذا في غير الاموال والنفوس والفروج واما اذا
توقف حفظ هذه الثلاثة على ترك مباح او فعل محرّم غيرها

كتاب ولاية الحاكم

فالظاهر لزومه ولكن بشرائط البرهنة محل ذكرها في هذا
علم من طريقة الشارع اهتبه هذه الامور عنده من كل
شيء وعدم رضائه باصناعها ووجودها مطلقا فيقسم
الشأن ما يرجع الى الامور الخاصة كتقبل الاموال
والصلوات عليهم وكزيج الباكرة الرشيده اذا
عضلها الولي وكخراج الفاحشة من البلد او تبرؤها
اذا توقف صيانتها عليه او طلاق امرئة بغير اذن زوجها
حفظها مما علم من اذية الزوج او اذا علم بدائنة زوجها
او فحشيت دارا عدت للبغي او الخمر وامثال ذلك فيختص
ان في اثبات ولاية الحاكم في هذه الامور بمعنى ترتيب الاحكام
الوضعية كحقه الطلاق ويقود المعاملات دون حفظ
النسب وذلك لان الملاحظ في الاحكام الشرعية هي
المصالح والمفاسد النوعية والغال في احكامه ملاحظة
المصلحة النوعية وانكار بحسب الشخص يكون فيه مفسدة

المسئلة الثالثة

١٥٢

وكذلك انه لحكم بحرية التمسك بقصد نوعيته وانكاره في تركه
 لبعض الأشخاص بالخصوص بقصد وكذلك بامر يوجب
 الاعتداد على النساء لمصلحة عدم اختلاط المياه و
 ان كان قد يتفق عدم هذه في امرته مخصوصه بل وان كانت
 المصلحة في حقها عند الاعتداد ولكن يجب عليها بحالة
 ما ذكر من المصلحة النوعية وكذلك اذا لاحظ الشارع
 المصلحة النوعية في جعل الطلاق مثلاً سبباً من اخذ
 بالشاؤه في الحكم مظهر لا يصح من غيره وانكاره في
 جعله سبباً للزوج في واقعة مخصوصة مقصودة كالمثال
 المزور فخره وجود المقصد الشخصية في ابقاء الزوجة
 لا ينال من غيره في ذلك الحكم وكونه سبباً للحاكم الشرعي
 ولا ينال في ذلك علينا بعد رضا الشارع ببقاء هذه
 الزوجة وحصول هذه المقصد اعني مثلاً هلاك هذه
 الزوجة فان الامور الواقعة في العالم ليست جميعها

سر بنای حکمت لایزال حاکم

۱۵۳

واقعه علی حسب مرضات الله یعنی رضا باه التشریع
 ولو كان كذلك يصلح العالم واعندل بنوادم ولكن في
 اقتضاء الحكمة في مقام التشريع نهى الزوج عن ذنب الزوجة
 واما جعل الطلاق بيد اخر مع ان الحكمة النوعية اقتضت
 كونه بيد الزوج فلا موجب له نعم قد يجوز بعض ذلك
 من الحاکم بحسب الحكم التكليفي فمن جدها أمّا ولايته
 في القسم الرابع وهو جميع الامور الراحه الى امر السلطنة
 فظاهر الاصحاب رجوعها الى المجتهد وهو الولي فيها
 وله ان يقوم بامورها من جباية الخراج ومجند الجنود و
 حفظ الخزانة وامثالها والعلة في ذلك مضافا الى
 الاختيار ان الناس لا بد لهم من سلطان ظاهر والا
 اختلط امر معاشهم ومعادهم ولا استقرت الناس في
 يوم واحد بغير سلطان والاجتماع قائم على عد سلطنة
 غير المجتهد فيعتين فيه وفيه اولا ان اللازم بحكم العقل

سؤال الثالث عشر

هو جعل السلطان من قبل الشارع او يجب تمكينه على
العباد والبلاد ايضا فان كان المدعى يزعم لزوم الثاني
فتفوض عليه بامثال هذه الاعضاء والحق لا يمكن للمجهدين
ولا قدره لهم في المداخله وان كان المقصود لزوم الاول
وخاصه وجوب جعل سلطان وان كان غير مسلط وغير
مداخل فعلا فنقول يكفي في ذلك جعل امام العصر و
سلطنته غايه الامر عند الخصم بعينه وهذا المعنى ^{جو}
بالنسبة الى المجهدين ايضا وحجته الظهور من غير مداخله
فلا يفرق بينه وبين الغيبة على ان المسلم في علم
الكلام كون حد ظهور الامام من الرعيه فاذا كان كذلك
فلا يعرض على حكمه الجاعل بشئ لانه جعل لهم السلطان
بمقتضى المصلحة فان عصوا وطغوا حق غاب عنهم فلا يقض
في اصل الجعل ووقوع اللطف وثانيا يعرض عليه بان
كل مجاهد سلطان حج او بعضهم معينا او غير معين لا سبيل

الى واحد من الصورتين الاولى فلحكم العقل والعقل لا يفتح
جعل سلطانا بفضلا عن سلاطين منعددة في مملكة واحدة
لان ذلك ينهي الى الهرج والمرج لجملة اختلاف الاراء و
المذاهب وان فرضنا ما عا دله لان هذا لا يوجب
افتقار الراى والعقيدة واقا لكنا فلان ذلك البعض ان
فرض معين فلا فائل به على انه ترجيح بلا مرجح وان كان
معين فهو مستحيل اذ الولا به صفة عارضة لا بد لها من
معروض ومن ينصف بها خلا في الخارج وكل واحد من
الجهتين لا بد اما ان ينصف بهذه الصفة فتصح اطلاق هذا
المنصف في حقه او ينصف بعد عنها اذ لا واسطة بين الاثبات
والنفي فنقول في جواب من ادعى سلطنة احد هم لا يعبر ان
كل واحد منهم ان كان منصفيا بالولا به ترجح يلزم القسم الاول
وهو كون جميعهم سلاطين وان كان منصفيا بعد عنها فيلزم كون
احدهم ساطا لان النفي عن تمام احاد الافراد يستلزم النفي

المسئلة الثالثة

١٥٤

عن المجموع وهذا بخلاف الاحكام التكليفية فانه ينصو
امر الشارع احد الناس بواجب ويكون التكليف واجبا
الجميع وبمثل بفعل البعض حسبما قرر في الواجب الكفاية
وهذا التصور مستحيل في الاحكام الوضعية ضرورة
انه لا يصح ان يحكم الشارع بخاتمة احد الثوبين بلا تعيين
واقعي او زوجية احد المرئيين لما عرفت من ان كل واحد
من المفروضين لا بد ان ينصف في الخارج بالصفة او
بنقيضها لا يقال يمكن ان يكون الشارع امرا بام واحد
المجتهد بوضايف السلطنة تكليفها لان ذلك خلاف
المفروض لان الكلام في ثبوت الولاية والسلطنة للمجتهد
لا في وجوب قيام واحد منهم بوضايفها على ان القيام
بوضايفها فرع بثبوت هذا المنصب ضرورة انه محرم على
المنصوب اللهم الا ان يقال بانها وظيفة الاعلم فالاعلم
وقد انصرف وجه من الاشكال فخذ اثم انه قد اشرنا سابقا

الى ان الامام عم له ولايات خمس ثابتة له فكل كلمتها او
بعضها ثابتة للجهنم لا وهي ولايت على الناس
لا طاعة واولوتيه بانفسهم واموالهم ولايت في جملة
من الاحكام كاتخذ ورد والجمعة والعبد بن والجهاد و
امثالها ولايت على اموال مخصوصة ولايت مالاكت
كالانفال والاراضي المفتوحة بغير اذنه وسهمه
من الارباح وغيرها ولايت على تمام المسلمين في جميع
الامور الراجعة الى جميعهم فنقول اما ولاية الجهاد بمعنى
وجوب اطاعته فمقتضياتها ان الاطاعة يتصور في
موارد احدى في احكامه الا فراجحة المنشأة ^{من شئ} ~~من شئ~~
النفسانية واموتيه الطبيعية وهذه الاشكال عندنا
في عدم وجوب اطاعته ولا دليل عليها بل الامام ايضا
يمنع ان يامر باتباع الزمان بما لم يلزم من الشارع ولم
يقض الزامها مصلحة شرعية لانه لم لا ينطق عن الهوى

وليس له شهوة متبعة وفواه مبدولة في طاعة الله وهو
 تتبع لمرضات الله ثابته احكام الصادرة عن فناء
 الواقعة على طريق الالزام كالحكم على من نزل مثلاً
 لكونه على قوته غناء وعلى الغاسل ثوبه ان يحترق من
 مائه لنجاسة ماء الغسل على قوته وجوب طاعته على
 مقلده واضح كما ان عد وجوبه على غير مقلده انما هو
 واما الذي لم يولد بعد فوجوبها عليه وعد وجوبها
 تابع لتقليده هذا الحاكم او غيره وما دل على احب
 المقلد في رجوعه الى ابي جهمه شاء كاف في عد لزوم
 طاعته هذا الجهمه في هذا الحكم عيباً وينبغي تبعيته
 هذا الجهمه الحاكم عليه ثالثاً الاحكام الصادرة منه
 في الحكومات الشرعية والخاصات ولا اشكال في وجوب
 طاعته فيها لان ذلك فضية منصبه فاما الى التخصيص
 عليه في المقتولة لا يثبت ان وجوب طاعته لا يقتضيه

بناي لا يزل الحاكم

١٥٩

الحكومة له واما الحكومة عليه فان كان واجبا عليه قبل
الحكم فلا يبعد الحكم سوى التاكيد وان لم يكن واجبا
فالحكم لا يغير الحكم الشرعي وذلك مثل الامرة
بخاصة رجل في الزوجة ويحكم الحاكم بها فان كانت
زوجة له قبل الحكم فلا يبعد الحكم الا التاكيد وجوب
التكليف وان لم يكن زوجة له فالحكم لا يغير الحكم
الشرعي ولا يوجب على الاجنبية التمكن من الرضا و
الفاحشة ولا يبعد الاجنبية زوجة لانا نقول اما
على موضوعية حكم الحاكم في وجوب الطاعة فلا
اشكال لانه لا يرفع التمكن عليها متى ارادها وان حرم
عليه المطالبة واما على طريقتي فظهر الثمرة بالنسبة
الى تكليف الثالث وبالنسبة الى تكليفها ايضا اذا فرض
كونها واحدهما شاكين فهو موضوع التكليف ونظيره
الثمره ايضا فيما اذا اختلفا فقلنا ان كل واحد منهما

المسئلة الثالثة

من يقضى بخلاف الآخر فصار مقتضى تقليد الزوج في
النكاح الواقع ومقتضى تقليد الزوج صحته وحق تكليفها
الرجوع للحاكم والعمل بمقتضى حكمه وأبعدا الاحتكاك
الصادرة منه في الموضوعات العامة وذلك بحكم
بجاسته ثوب زبد وطهار ثوب عمر وفسق رجل أو
عدالة والتحقق أنه لا دليل على نفوذ حكمه وإنما
هو شهادة رجل واحد وذلك لا يقتضيه أدلة الولاية
والنسابة وإن فرضنا دلالتها على العمومات فهي في
مناصب الامام ومناصب جلد وظاهر ان الامام لم ينصب
لشخص الموضوعات الخاصة الصرفة وان كان حكمه متبعا
فيها من جهة اخرى فليس أدلة نسابة الجهد لو فرض
عمومها بالنسبة الى تمام مناصبه دالة على ثبوت هذا
للجهد واثما دال على وجوب متابعة العلماء كقول
فذلك المرسل الحاكم فاتبعوه فظاهر ان الامر بمناصبه

الضرورة المتعارفة بما حال مكلف واحد وهذا يتفق بالادلة الكلامية في الموضوعات

في بيان ما لا يحد الحاكم

كل عالم في فن بمعرفة وجوب متابعتها فيما هو فقه وطريقته
وان الامر بوجوب متابعتها للغوي ظاهر في متابعتها في
علم اللغة وكذلك الامر بمناقب الفقه او الزاوي او
العالم المقصود منه الفقه ظاهر في متابعتها في الفقه
والحديث وكذلك قوله والعلماء حكام على
الملوك ظاهر فيما هو شان العالم وفيما هو جهة علمه
بسبب صناعته لا كونه خاكما في جميع الامور وعلى ذلك
فلا دليل على نفوذ حكم المجتهد اذا حكم بكفر احدا او
اسلامه او زوجته هند او طلاقها الا بعد تحقق
الخاصة ووجود المدعى فاذا لم يدعى الزوج زوجته
هند بل سكت وحكم الحاكم بزوجهها فلا مانع من
تزوجها من رجل آخر وكذلك الحكم بكفر احدا اذا لم
يكن له مدعى كفه عند الحاكم واما اذا كان له مدعى
في ذلك فقهه فضيل ليس هنا محل ذكره ثم انه قد يتسبك

المسألة الثالثة

١٥٢

لوجوب طاعته بعبود قوله وأما الحوادث الواقعة و
 فيه ان المراد بالحادثة ليست كل حادثة جزئية تقع في
 العالم ضرورية عند وجوب الرجوع فيها الى المجهدين
 فالمراد بها اما الحوادث العامة او المسائل الطارئة بل
 الظاهر ان المراد بها خصوص ما يتفق من المسائل بغير
 قوله فانهم حجتى لان الحجّة ما يكون وسطا لثبوت
 الاكبر للاصغر ويعبر عنها بالدليل فالمراد ان رواية الحد
 ادلة الى قول الامام وفول الامام دليل الى قول الله و
 جهة انهم حجّة الامام والامام حجّة الله ان العلماء لا طريق
 لهم الى معرفة احكام الله وانما لهم طريق الى معرفة قول الامام
 فثم ادلاء الى قوله وما استنبذ المحقق الانصاري قدس
 سره من هذا المعنى نظرا الى وضوح كون مرجع الجاهل هو العا
 فهو من المسالك البديهة يستبعد كونها مشكوكا لا يستحق
 ابن يعقوب مع حلا لثبانه فبانه لا مانع ولا مر سؤاله

من المسائل الواضحة بطلان قلبه وثابتاً لما كان
صدور هذا التوقيع عند انقطاع النيابة الخاصة فشك
استحقاقه وجود نائب خاص ولم يعلم بانقطاعها فكان
هذه سبب سؤالها وأما ما حقه من ان الظاهر رجاء
نفس الحادثة لبياشها او يستدفع بها الاسؤال عن حكمها
فتبين من هذا الظهور ان لا بد على المعنيين من التقيد
ولا مرجح لاحدهما على انه لو كان المراد ارجاع نفس الحادثة
لما كان للفظ فيها في الحديث مناسبة بل الانسب
ان يقول فارحبوها خافسها الاحكام الصادرة منه
في الموضوعات العاقبة كروية الهلال والاعباد و
وجوب الدفاع وتحقق شرائطه وامثال ذلك والظاهر
نفوذ حكمه فيها لما علم من سيرة الخلف والسلف من
الرجوع في امثال ذلك الى الجتهاد وكافة عندهم من
المسلمات وهو من مناصب الامام ^{عليه السلام} فلا يبعد لالة

المسئلة الثالثة عشر

مادل على نيابة على ثبوت هذا المنصب العمد في
ذلك الاجماع ظاهر اوقا ولايت بمعنى ولو تبين بالنفس
والمسال فظاهر ان هذه المعنى مختصة بالامام لان التا
عبد فن له عم دون غيره واقا ولاية الجهد في الامور
المشروطة باذن الامام كالحذود وامثالها فثبت على
عموم المنزلة واستفادته من الاخبار المبرورة وقد
عرفت الحال فيها وان تنزل العلماء منزلة الانبياء ليس
في جميع الآثار بل يحمل على اظهر الآثار كما هو المقرر في
سائر التنزيلات وظاهر ان آثار النبوة ^{نفس} نبليغ الاحكام
والرسالة عن الله وعن الانبياء عن وامر وهذه اى
بيان الاحكام هي الشئون الظاهرة الثابتة للعلماء في
زمان الغيبة وثبت لهم مضافا الى ذلك الحكومات الشرعية
في الخاصات وثبت لهم الولاية في كل امر علم عدم رضا
الشاعر بنعطله حسما عرف ولا دليل له على ولايته

فما سوى ذلك ثم قد ثبت ظهور من جملة من عموم الآيات
والأخبار وطائفة من الأخبار الخاصة جواز إقامة الحد
له أيضا بل وجوبه منها الآيات الواردة في الحد وروى عن
نفسه بالامام خرج ما خرج ومنها الأخبار الواردة في
تعين الحد وروى الحد وروى جوبها وفوريتها من غير نفس
ومنها ما ورد في فضيلة الحد كقوله حد يفاخر من طر
اربعين صباحا وروى نفس قوله ثم ويحیی الارض بعد
موتها قال ليس يحییها بالفطر ولكن بعث الله رجلا لا
يجهول الحد فيحیی الارض لاجناء العدل ولا فاقة الحد
فيه انفع في الارض من المطر اربعين صباحا ومنها ما دل
على حرمه فطيلها واصناعها كقوله عليه السلام في
رواية صالح بن ميسم اللهم انه قد ثبت علي اربع شهادا
وانك قد قلت لبيك ص فيما اخذته من دينك يا محمد
من عطل حدا من حدك وقد عاقدني وطلب بذلك

المسألة الثامنة

مضادني وقولهم موثق بهذا الكتاب وفيها قال فذلك
 لغلام اذا زوجته ابرو ودخل باهله وهو غير مدرك ايقام
 عليه الحد ود على تلك الحال قال اما الحد ود الكاملة
 التي تؤخذ بها الرجال فلا ولا كن يجلب في الحد ود
 كلها على مبلغ سنة ولا يبطل حد ود الله في خلفه ولا
 يبطل حقوق المسلمين بينهم وقتها ما دل على حرمة الزيادة
 على مقدار الحد وانه من زاد فانا الى الله منه برئى ذلك
 بمقتضاها على مقدار الحد جوارا فامة الحد كما انزل الله
 من غير زيادة وما ورد في اهل الذمة اذا وجب عليهم
 الحد ود وانه اذا رفع امرهم الى حكام المسلمين يقيموا
 عليهم الحد واطهر من الجميع وانه حفص بن غياث قال
 سئلت ابا عبد الله ع من يقيم الحد ود السلطان او الفاضل
 فقال ع اقامة الحد ود الى من البه الحكم اقول اما الايات
 فلا سبيل الى حملها على العموم وكون الحفاط بها

بِمَا مَكَالِفَتِهِمْ وَلَا يَلْزَمُ مَخْصِصًا لَا كَثْرًا وَلَا إِلَى حَمَلِهَا
عَلَى الْوُجُوبِ الْكَفَائِيِّ الْمُرَدِّ بَيْنَ الْجَمِيعِ أَذْ لَيْسَ وَجُوبُهُ
بِهَذِهِ الْمَشَابِهُ عَلَى الْجَمِيعِ فَلَا يَدْرِي مِنْ حَمَلِهَا عَلَى كَوْنِهَا
بِهَا بَعْضًا مَعَيَّنًا مِنَ الْمَكَالِفَتِ وَلَعَلَّ الْأَمَامَ وَفَاتِيهَا
أَوْ مَطْلُوقِ الْعُلَمَاءِ وَذَلِكَ يَقْضِي بِالْإِجْمَالِ وَمِنْ ذَلِكَ يَنْظُرُ
الْجَوَابُ مِنْ عَمُومَاتِ الْأَخْبَارِ وَرِقَا الْجَوَابِ عَنِ الْأَحْثَا
الْوَارِدَةِ فِي ثَوَابِ الْحَدِّ وَحُرْمَةِ تَعْطِيلِهِ فَيَبَيِّنُ الْمُرَادَ مِنْهَا إِنْ
كَانَتْ تُرْتَّبُ هَذَا الثَّوَابُ عَلَى كُلِّ فَاعِلٍ وَهَذِهِ الْعُقُوبَةُ عَلَى
كُلِّ تَارِكٍ لَزِمَ كَوْنُ أَقَامَةِ الْحَدِّ مِنْصِبًا لِجَمِيعِ الْمَكَالِفَتِ وَهُوَ
بَاطِلٌ أَجْمَاعًا وَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ أَقَامَةَ الْحَدِّ مِنْ لِهَ أَهْلِيَّةِ ذَلِكَ
فَيَرْجِعُ الْأَمْرُ إِلَى اثْبَاتِ أَهْلِيَّةِ الْجَهْدِ وَهُوَ أَوَّلُ الْكَلَامِ وَرِقَا
مَوْثِقَةُ بَيِّنَاتِ الْكِتَابِ فِي ظَاهِرِهَا فِي بَيَانِ عَدِّ جَوَارِ تَعْطِيلِ
الْحَدِّ بِحَسَبِ الْحَدِّ وَدَعْمُهَا فَاظْرُ إِلَى أَفْرَادِ الْحَدِّ وَدَعْمُهَا
أَفْرَادِ الْفَاتِمَتَيْنِ بِأَمْرِ الْحَدِّ وَكَذَلِكَ مَا دَلَّ عَلَى حُرْمَةِ الزَّيْنِ

المسئلة الثالثة

١٩٨

وبمفهومها على جواز المصادل فانما هي في مقام بيان الحد
من حيث حرمة الزيادة وجواز المساوي لا في مقام بيان
من بينهما والشرط في الاطلاقات انها لا تكون واردة
مورد بيان حكم اخر وكذلك ما ورد في حصة اهل
الذمة وآثار وايضا حفص في وان كانت ظاهرة ولا لكن
يشكل عليها ايضا بان يختص الحد بالفاضي كما هو ظاهر
السؤال والجواب خلاف الاجماع ايضا لان الساطك
المراد به الامام اولى بالحد قطعاً اللهم الا ان يكون
المراد بقوله عم الحد ودالي من اليه الحكم اعتماداً من السلطان
والفاضي لان الحكم اليهما معاً ولكن الاعتماد على رواية
لم يعلم صحة سندها فاصرة الدلالة في مثل هذه
المسئلة في غابة الاشكال والله العالم بقى الكلام في
ولاية الجهد على الصنف والمجانبة في النكاح والطلا
ولم نعلم لنا الى الآن وجه لولايتي في ذلك نعم قد يصح

الطلاق منه في موارد على بعض الوجوه بجهات مخصوصة
منها طلاق المفوضة زوجها بالشرايط المقررة اقلنا
بالحاجة الى الطلاق لمطابقة الاحتياط وكونه المتيقن
من تكليف الامرأة المستطوع ومنها التي لا يقدر زوجها
على انفائها ويمتنع من طلاقها بعد الزام الحاكم عليه
بأخذ الامر من الطلاق والانفاق فلا يبعد ان يكون
الحاكم هنا ولي الممتنع ولكن لا يخلو من تأمل بقية الكلام
في مسائل الاولياء ممن اشرنا في صدر الرسالة لقائلها
فلا اشكال في ولايته على عبده الفتن وامنه في المال و
النكاح سواء كان صغيرا او كبيرا عاقلا او مجنونا داما
او مبعثرا بخلاف كالحكام جماعة والادلة عليه من
الكتاب والسنة منضافه من الكتاب قوله ^{عليه} ^{السلام} وانكحوا
الاباني منكم والعتايحيين من عبادكم وامثالكم و
قولهم فانكحوهن باذن اهلهم ومن السنة صحته زرنا

المسألة الثالثة

المملوك لا يجوز طلاقه ولا نكاحه الا باذن سيده و
رواية العرق في لا يقدر على طلاق ولا نكاح الا
باذن مولاه ورواية اخرى بصحة نكاح الامه الا
باذن مولاهما والبقيا عن الامه بزوج بغير اذن اهلها
قال يجرى ذلك عليها وهي الزنا ولا يذهب عليك ان
المسلم من كلمات الاخبار ومضامين الاخبار عدم
جواز نكاحهم الا باذن المولى اما استقلال المولى لقبالة
النكاح الامه فيما لا يشبه فيه واما النكاح من العبد
بغير جهناه وان كان الاظهر جوازه ايضا الا انه ليس بمشابه
من التسلم واما الوصى فولاية اوصى اليه من صرف
المال فواضح وهل له مع ذلك تصرف في الوصية بغير اذن
الورثة مطلقا او اذا انقض الوصى فبذلك وجوه حجة المنع
اصحابه التصرف في المال المشترك الا باذن الشركاء و
جهدنا الجواز مع نص صحيح الموصى والاذن له في ذلك بغير

دلة نفوذ الوصية على حسب ما اوصى ما لم يرز على الثلث
وبما ضده فوقع الصفار عن العسكر في جابر للبيت ما
اوصى على ما اوصى ولان الموصى لو اوصى بما لم يمت
لا يزد على الثلث جاز فذلك اذا اذن للموصى مقام
مقامه في الثعبين وهذا هو الاظهر واقا ولا يند على
نكاح الصغيرة وغير الرتبة المتصل عدم ردها
بالصغير اذا كان وصيا من الاب والجد فلا صحاب فيه
اقوال قال لها جواز مع نص الموصى نظر الى ان ذلك
قضية اطلاق ولا يمتها اعني الاب والجد عليها ومقتضى
استصحاب عدم انقطاع ولا يمتها بالموت وانما اذا انكحها
الوصى المزمور صدق انما انكحها باذن الاب فيصح بمقتضى
الاطلاقات وبه هو هذا القول صحيحة ابن بزيع رجل مات
وترك اخوين وبنتا والبنت صغيرة فعهد احد الاخوين
الوصى فزوج الابنة من ابنه ثم مات ابو الابن المزوج فلما

مات قال الاخر اخي لم يزوج ابنة فزوج الجارية من ابنة
فقبل للجارية التي الزوجين احب اليك الاول او الاخر
قلت الاخيرة ان الاخ الثاني مات وللاخ الاول ابن
اكبر من الابن المرفج فقال للجارية اختاري ايتهما احب
اليك الزوج الاول او الزوج الاخر فقال الرقابة فيها انها
للزوج الاخر وذلك انما كانت قد ادركت حين زوجهما
وليس لها ان تنقض ما عقد به بعد اذ اكلها وظاهرها
نفوذ اجازة الجارية بعد ما ادركت للنكاح الثاني
واقا صححة ابي عمر في قول الله عز وجل او يعفو الله
بيده عفة النكاح قال هو الاب والاخ والرجل بوجه
الاب والرجل يجوز امره في مال المنة فبيع لها ويشترى فاذا
عفى جاز فلا شئ لها على الاخ والوكيل في المال فحمل
على ان المراد بالذي بيده عفة النكاح الذي بيده ذلك
لو كالت عن الامر وشهد لذلك ان الابنة ظاهرة في كبره

ولما صحبته ابريسمان الذي بيده عقد النكاح هو
ولي امرها فالتمسك بها مضادة وهذا اخرا او ردنا
نحيرهم في مسئلة الولايات وتركنا جملة مربائلها
طلب الايجاز والضيق المجال وعلينا بعد ذلك
الامناء والصلوة والسلام على محمد وعترته
الاطهار

قد فرغ من توبته يومئذ في ليلة القدر في شهر رجب
تاريخ قدام الموحدين العبد المذنب الغاصي محمد علي أحمد
صافي الكوفي في سنة ١٢٠٤ هـ الموافق لثامن شهر رمضان
الكليل في شهر شعبان ثلث عشر وقلنا في هذا الف
من الهجرة النبوية على صاحبها

من اهل البيت علي صاعها
 الف في الامم
 محمد بن علي
 مشكا
 ثقة



بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين
حاجی میرزا محمد حسن طهرانی
ناجی کتب و نشر اصفهان
استاد دانشگاه تهران
استاد هیئت مدیره
بیت دانش و فرهنگ
استاد هیئت مدیره



فاطمه زهرا

افلاک

جاء

مکر ضاحک و سرخند
کند ز حق درویشان عالم



جداول في المبراث لعلامه العصر وفهامه الدهر
مرفج شريعت خايمه الشيعه افضل
الفقهها واكمل المنهج للحاج
شيخ هادي دام
افادته

وانا العبد الجاني الخاطي آقاي بن علي اكبر ابوالقاسم الجليلي

قد طبعت في دار الطباعة

طهران

بدرستبای اسناد کامل ماهره في امر الطباعة اقامه احسن طهراني حفظه الله

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله والمنة الملهورة والأعوام معلّم آدم الأتقيا وموضع العطاء والآلاء
رسول الرسول الأسعد محمد المحمود والحمد كرم الله محله ورحمة الله والاه الأحرار العلماء والأطهار
الحكماء وكرم أولي أسلاما وأعلامهم علما وكلاما معلّم معالم العلم ومعلم اعلام الحلم وأهلك
اللهم أعدائهم وحقائهم وأكرمهم عداؤا له وصلّ وسلّم ووراء حمد الله ومدح رسوله واله فان على
ما طلب عطايا الأعمار وأولى ما فنى في محضيله الكنوز والأخطار وانصوب كتاب الطلب في الوصول إلى باعة
وصرف جلائل الأموال بكف وزداعة ولم يرد على في كل عصر إلا واحدا بعد واحد وبدأ بعد ساعد و
قد قبل إذا عظم المطلوب أغل المساعد العلم بالأحكام الشرعية والمباحث الفقهية الفقهية فباله من علم به
يحصل اجاء مراسم الدين والاعلام بسنن سيد المرسلين فهي السعادة التي أعطاها الله عباده وعتر
بها بلادهم فبذوق بدوره وشرق اذ باله صدوره كادت ان تغلب شمس المعرفة لو لم تكن باكتساب لنور فيها
معرفة فهدى والحمد لله كل يوم في سمو ومرتبته والشكر له كل آن في علو فهو كشجرة طيبة اصلها ثابت وفرعها
في السماء تؤتي اكلها كل حين باذن ربها والله قد ضرب بالافل لنوره مشلا غر المصباح والنبراس
قلبي من جميع العلوم من المرسوم وغير المرسوم جامع بين مراضى الخالق ومقاصد الخلاق والآ
هذا العلم فيه علم الحلال والحرام وبصرف شرايع الاسلام ونظام الحدود والأحكام فلمنا بادر
علماء الامم في جميع الاعصا في جمع شئانه وثبتين بكانه فصفوا ما فيه ابصاح لقواعده وارشاد الى مقاصد
من مبسوط تجاوز النهاية في ابراز التراتر ومهذب في مذهب بحر الخلاف في البصائر ومن مصباح كاف
فيها للدين العلم ومفاسر شاف للمصلد ارك مخلف الحكم وجواهر مفعلة من لا يحضر الفقه من النين

المذاب ومعبزة هي تذكرة وذكر في الأولى الباب ومراسم المسألة هي مشتمل على كل باب ولغة المتكلم في
بعض الجنان في يوم الحساب فمضى على ذلك هور وادوار وقضى على ذلك فزون واعصار حتى وصلت النوبة
إليها ودارت رحى الفقاهاة علينا فوافينا وفدحت رباعة وقصرت رباعة ودلى الناس عن طلبة مدبرين
فماذا بعد الحق الا الضلال المبين وكنا برهة من الايام في التلهف وجملة من الاعوام في التأسف الى ان وصلنا
اجزاء في هذه الصناعة وجلال من هذه الصناعة فما المشكل على الحاضر والباد واستصعب في طريق الرشاد
من جناب الفضل والكمال والنفاسة والافضال الذي صبق في افراجه علامة عسروا وانه كنز المعالي ذوق
العالى خلاصة الدهر واهله وغيث الزمان بعد محله علامة علم من ليس بوصفه طرس لا فله سبحانه
بارية الهنأى لمضل في ببناء الجهل ويا حبتنا من اسم يطابق المسمى ولفظ يطابق المعنى ولعترك اولاً
ما سبق لابر السعيد من الاشهار بالسعادة ولابن الملك بالشهادة لراشد قد شقى له الوسادة وحلج
للافاده غير متوقف في معنيته ولا خارجاً من معنيته وقد بقي منه شئ وقد ادعى ان ليس في الناس مثله
فلا تنكر او كذباً في الواحد ادام الله ظلاله على رؤس الانام ويسلم من جميع الشرور والالام بمحمد وآله عليهم
السلام وكان من جملة تلك الاجزاء والرسائل والمباحث والمسائل جزء في الفرائض لا بأس فيها ولا فاقض
فخره بحيث كاد ان يعمل بما فيها حقاً ان يترك الله الارض ومن عليها فكشف بعض الغموم منظره وازال بعض الهوى
مجنه وارا حنا من الغيب وخلصنا من الغيب فحمدناه بعد ما طالعناه وشكرنا غيب ما غابناه فقد
والله وسعنا من فضله ما لا يستغنا جهله فرأيت ان ارفقه واصحوا طبعه مع مواخاتى للالام وحوادث

مضافاً الى الالام وانتباب نوب السوء وافتراق يوم للوعود فوقفتى الله

لحصول هذا الثواب لاهتداء النفع على الطلاب

والى الله المرجع والمآب والحمد لله

وصلواته على نبيه وآله

واصحابه

بوجوب الامور ان نسب في المصداق الى اخوانها الحدتها الاخرى وانما هما الى الثالث مع عدم النسب عرفا
وعدم انتفاء مشرعا ومراشدة ثلثة

المرتبة الاولى من النسب الابوان والاولاد

لا يرث مع الابن الام والاولاد وان زلوا
احد من الانساب لامر الاسباب على الزوج
والزوج له الاولاد بنين بنون لا يرثون ان كان
انثى واحد يمنع الابعد وان كان ذكر اشهد
ولا يحجب ابوان اولاد الاولاد ولا يحجبون
ابائهم خلا للصدق واولاد الاولاد
ياخذ كل منهم نصيبه بقرب به فان البنت
مع بنت الابن ياخذ الثلث ولها الثلثان
وقال السيد مرتضى يقسمون المال
بينهم للذكر مثل حظ الانثيين في الثلث
ينعكس الحكم والمثل ان اولاد البنت يقسمون
بالنفاذات كأولاد الابن قبل بل الذكر
والانثى سواء لكن يفرق في الميراث من
طرف الام وما انفرد به الاما ميراث الولد
الاكبر من الذكور من اولاد الصلب يحجب
من تركه ابنته الجدة فامه امه بملك جنانا
ثابته وخاعته ومعه ومعه ومعه ومعه
بل بالقيمة وقبل انما ذلك على وجه
الاستحباب لا الاستحقاق وظاهر الاخذ
بدفعهما وفي بعض الاخبار اضافة الذكر
والرجل والراحلة والكتب والسلا
وهو ظاهر الصدوق العمل بها و
هو نادر

المرتبة الثانية من النسب الاخوة ولولا

بأنهم من النسب بالاب والابوين
ولا يرثون مع الابن الام والاولاد وان زلوا
احد من الانساب لامر الاسباب على الزوج
والزوج له الاولاد بنين بنون لا يرثون ان كان
انثى واحد يمنع الابعد وان كان ذكر اشهد
ولا يحجب ابوان اولاد الاولاد ولا يحجبون
ابائهم خلا للصدق واولاد الاولاد
ياخذ كل منهم نصيبه بقرب به فان البنت
مع بنت الابن ياخذ الثلث ولها الثلثان
وقال السيد مرتضى يقسمون المال
بينهم للذكر مثل حظ الانثيين في الثلث
ينعكس الحكم والمثل ان اولاد البنت يقسمون
بالنفاذات كأولاد الابن قبل بل الذكر
والانثى سواء لكن يفرق في الميراث من
طرف الام وما انفرد به الاما ميراث الولد
الاكبر من الذكور من اولاد الصلب يحجب
من تركه ابنته الجدة فامه امه بملك جنانا
ثابته وخاعته ومعه ومعه ومعه ومعه
بل بالقيمة وقبل انما ذلك على وجه
الاستحباب لا الاستحقاق وظاهر الاخذ
بدفعهما وفي بعض الاخبار اضافة الذكر
والرجل والراحلة والكتب والسلا
وهو ظاهر الصدوق العمل بها و
هو نادر

المرتبة الثالثة من النسب الاقارب والاخوال

اذا لم يكن احد من المرتبة الاولى والثانية
كان الارث لاعمام للبنت اخوال فان لم يكن
احد من الفريقين فلا اولاد لهم ثم لا اولاد
الاولاد وهكذا ياخذ كل منهم نصيب
من يفرقه ولا يرث بعد مع اقرب لا
فان عم الابوين مع عم الابن لم يرث لابن
العم وزعم اجماعا والذكر والانثى من
الاخوال والاعمام والاولاد هم ميراثا وان
في اعمام الابن اولاد هم الذكر ضعف لانثى
مع فقد اعمام البنت واخوالها من الطرفين ولا يرث
جميعا يرث اعمام الابن واخوالها من جميع
اجزاء يكون الارث لاولادهم ثم لا اولاد اولاد
وهكذا فان فقدوا جميعا فالمرث لاعمام
الاجداد واخوالهم ثم لا اولادهم وهكذا يمنع
الاقرب في كل طبقة الا بعد فيها وان لم يكن
من فرقة ويرث الزوج والزوجة جميع
الطبقات نصيبها الا على ما يرث بنين
لها من ذوي الاسباب مع احد الانساب
وان بعد

جمع

لما منع من الارث والحاجب عليه زيد على شربن وهي مورد بعضها تجمع عليه وبعضها مشهور

١	٢	٣
الكفر مانع من الارث اجماعا	الزق مانع من الارث اجماعا	القتل مانع من الارث اجماعا
فان قيل بطلت ارث صلا لا ينسب ولا يثبت فيه الامام في المشركين فبطلت ارث المال كما هو من انكاره هو ضعف شاذ وكذا لو لم يعلم للموت وارث وان كان مستحيما الجوه لكن الظاهر ان الاستفهام فان يثبت منه بعد الاجتهاد الجاهل دفع ارثان يثبت بعد ذلك ان ارثه منه رتبة ان كان الامام حاضرا دفع اليه الميراث يضع به ما شاء وان كان غائبا قبل يجب صرفه الى فقراء بلدا لم يثبت كما كان يضع امير المؤمنين وقيل الى مطلق الفقراء وربما احتمل جواز التصرف فيه لكل احد كغيره من الافعال وقيل يجب له وعلى الاقوال الثلاثة فالظاهر وجوب دفعه الى الحاكم الشرعي ولا يجوز ان يتولى من بعده صرفه وقد يظهر من بعضهم عدم وجوب التسليم على القول الثالث وعلى كل حال لا يجوز دفعه الى سلطان الجور اخبارا ولا الى غيره لو اكره فلا ضمان وورث الزوجان مع الامام نصيبهما الا على في الود عليه تمام ما سبقت	فان قيل بطلت ارث صلا لا ينسب ولا يثبت فيه الامام في المشركين فبطلت ارث المال كما هو من انكاره هو ضعف شاذ وكذا لو لم يعلم للموت وارث وان كان مستحيما الجوه لكن الظاهر ان الاستفهام فان يثبت منه بعد الاجتهاد الجاهل دفع ارثان يثبت بعد ذلك ان ارثه منه رتبة ان كان الامام حاضرا دفع اليه الميراث يضع به ما شاء وان كان غائبا قبل يجب صرفه الى فقراء بلدا لم يثبت كما كان يضع امير المؤمنين وقيل الى مطلق الفقراء وربما احتمل جواز التصرف فيه لكل احد كغيره من الافعال وقيل يجب له وعلى الاقوال الثلاثة فالظاهر وجوب دفعه الى الحاكم الشرعي ولا يجوز ان يتولى من بعده صرفه وقد يظهر من بعضهم عدم وجوب التسليم على القول الثالث وعلى كل حال لا يجوز دفعه الى سلطان الجور اخبارا ولا الى غيره لو اكره فلا ضمان وورث الزوجان مع الامام نصيبهما الا على في الود عليه تمام ما سبقت	فان قيل بطلت ارث صلا لا ينسب ولا يثبت فيه الامام في المشركين فبطلت ارث المال كما هو من انكاره هو ضعف شاذ وكذا لو لم يعلم للموت وارث وان كان مستحيما الجوه لكن الظاهر ان الاستفهام فان يثبت منه بعد الاجتهاد الجاهل دفع ارثان يثبت بعد ذلك ان ارثه منه رتبة ان كان الامام حاضرا دفع اليه الميراث يضع به ما شاء وان كان غائبا قبل يجب صرفه الى فقراء بلدا لم يثبت كما كان يضع امير المؤمنين وقيل الى مطلق الفقراء وربما احتمل جواز التصرف فيه لكل احد كغيره من الافعال وقيل يجب له وعلى الاقوال الثلاثة فالظاهر وجوب دفعه الى الحاكم الشرعي ولا يجوز ان يتولى من بعده صرفه وقد يظهر من بعضهم عدم وجوب التسليم على القول الثالث وعلى كل حال لا يجوز دفعه الى سلطان الجور اخبارا ولا الى غيره لو اكره فلا ضمان وورث الزوجان مع الامام نصيبهما الا على في الود عليه تمام ما سبقت

حسب

الامام

وغيره من الفقهاء

خط

ال

هذا هو الحق لا يخفى على من فهم من كلامنا في هذا الباب

الحمل مانع من الارث ظاهر اجماعا
 لا يرث الحمل الا اذا انفصل حيا فان انفصل
 حيا حكم بآرثه من حين الموت وان كان
 نطفة وكذا الحكم في الوصية له والمعسر
 لمحق الجواهر ولو بالحركة البينة التي لا
 تصدر الا من الاحياء دون الفلقس
 الطبيعي ولا يعتبر الاستهلال والرواية
 به محمولة على النقية والقول به ضا شاذ
 ويبرجوه انه بعد تمام الولادة فلو خرج
 بعضه حيا وبعضه ميتا لم يرث ويعزل
 للحمل نصيب كبرن لند ورائد فاص
 يتبين الخلل من استدراكه ويغيب الرق
 معه نصيبها الادنى والابوان السدس
 ولو ادعت ام الحمل فهي تصد بغيرها
 يعزل بنصيب الحمل ولو لم يرث الورث
 اشكال فان صدقناها فان كذبوها
 فهي تخالفها اشكال لعل فيه العدم
 ولو اثبت به لاكثر من نصيب الحمل من حين
 الوطى لم يرث وان خلت عن الزوج
 والمولى ولا قل من اقل الحمل يرث
 وان كان لها زوج او مولى وطئها وجوه
 ثالثة التفصيل بين الخالية عنهما
 غيرها ويرث دية الحمل لو اسقط ابواه
 وافاد اب لاب وفي افاد اب لام ما
 تقدم

الغنية المنقطعة مانعة في الجدة تاهرا
 الغائب غيبته منقطعة لا يثبت مال له من
 ورثته بمجرد الانقطاع والمشم انه يظن
 مدة لا يعيش مثله عادة اليها فاذا
 انقضت حكم بموته ودورته ورثته المورث
 الموجودون حال الحكم وعن ابن
 الجبند يورث بعد اربع سنين من
 كان في عسكر شهرت هزيمته وبعد
 عشر سنين من انقطع خبره او يوق منه
 وعن المرفعي والصدوق والحلي
 يحبس ماله اربع سنين ويطلب كل
 ارض فان لم يوجده قسم بين ورثته و
 عز المفيد انه يباع عقاره بعد عشر
 سنين اذا انقطع خبره ولو عزل ميراث
 الولد الغائب من ابيه وطالت المدة
 جاز لو ارث ابيه اقل سامع الملائة
 ويضمنون ولو مات له قريب عزل
 نصيبه المسم وربما احمّل عدم العزل
 وموضعف وحيث يعزل فان ثبت
 حالة الجحوة او سبق موت فذاك
 والا كان لورثة الميت الموجودين
 حال الموت ويظهر من كثير ان الموقوف
 حكمه مال الغائب وان استمر الاثبات
 وهو ضعيف فلاحظ

الحمل الحجاب مانع من الارث
 يحجب عنه فتمين حجب عن تمام الارث
 وحجب عن بعضه فالاول كاف في كل
 بالنسبة الى من اخرج عنه ومن ينسب الى
 الميت من الطرفين بالنسبة الى من
 ينسب اليه من طرف الاب خاصة
 الثاني على فتمين اما حجب عن بعض
 مشاع او عن بعض معين من الزك
 فالاول على فتمين لان الحجاب اما
 ان يكون وارثا لما يحجب عنه او لا في الارث
 الاولاد وان نزلوا فانهم يحجبون الاب
 عما زاد عن السدس الاعلى سبيل الرق
 والزوجين عن الزايد من النصيب
 الادنى والثاني الاخوة للاب اذا
 كانوا ذكرا او اربع او خاتمة او ذكر
 وانفسين او خنتين فصاعدا مع
 وجود الاب انتفاء موانع الارث
 من الكفر والرق والقتل فانهم يحجبون
 الام عما زاد على السدس وان كان ردا
 واشترط بعضهم كونهم منفضلين لاحل
 وهي بعض المغايرة للام واما الحجب
 عن بعض معين فالجواب يحجب عن
 الجحوة والزوجة ذات الولد يحجب
 غير ذات الولد عن ثرته الارض واعيان
 الالات والابنية وغيرها من الورثة
 يحجبها مطعن ذلك على اخلاف القول

لما منع من الارث والحاجب اعلم من يد على عشرين وهي مور بعضها تجمع عليه وبعضها مشهور

١	٢	٣	٤
<p>١- من يترك الارث لغيره...</p> <p>٢- لا يملك ثمن الارث...</p> <p>٣- لا يملك ثمن الارث...</p> <p>٤- لا يملك ثمن الارث...</p>	<p>١- الكفر مانع من الارث...</p> <p>٢- الرق مانع من الارث...</p> <p>٣- الرق مانع من الارث...</p> <p>٤- الرق مانع من الارث...</p>	<p>١- الرق مانع من الارث...</p> <p>٢- الرق مانع من الارث...</p> <p>٣- الرق مانع من الارث...</p> <p>٤- الرق مانع من الارث...</p>	<p>١- الرق مانع من الارث...</p> <p>٢- الرق مانع من الارث...</p> <p>٣- الرق مانع من الارث...</p> <p>٤- الرق مانع من الارث...</p>

حسين بن محمد

وغيره من الفقهاء

٣
الحمل مانع من الارث ظاهر اجماعا

لا يرث الحمل الا اذا انفصل حيا فان انفصل حيا حكمه بآرثه من حين الموت وان كان نطفة وكذا الحكم في الوصية له والمعش لمحق الحيوان ولو بالحركة البينة التي لا يقدر الامن الاحياء دورا القلص الطبيعي فلا يعتبر الاستهلال والرواية بمحوته على النفقة والقول به مباحاذا ويغير حيوانه بعد تمام الولادة فلو خرج بعضه حيا وبعضه ميتا لم يرث ويغير للحمل بغير ذكرين لندور الزائد في بيتين للحمل في سندوك ويغير الزوا معه بغيرها الادنى والابوان السدس ولو ادعت لام الحمل ففي ضد بغيرا بغير بغير الحمل لولم يرث الورث اشكال فان صدقناها فان كذبوها ففي مخالفتها اشكال لعلة فبها العدم ولو انت به لاكثر من نصي الحمل من حين الوطى لم يرث وان خلت عن الزوج والمولى ولا قل من اقل الحمل يرث وان كان لها زوج او موك وطنها وجوه ثالتهما التفصيل بين الخالية عنهما وغيرهما ويرث دية الحمل لو اسقط ابواه واقارب لاب وفي قارب لام ما تقدم

٥
الغينة المنقطعة مانعة في الجدة تامة

الغائب عنه ينقطع لا يثبت ما له من ورثته بمجرد الانقطاع والمشم انه يظن مدة لا يعيش مثله عادة اليها فاذا انقضت حكم بموته وورثته وورثته الموقوفون حال الحكم وعن ابن الجبند يورث بعد اربع سنين من كان في عسكر شهرت هزيمته وبعد عشر سنين من انقطع خبره او سبق منه وعن المرتضى والصدوق والحلي يخلص ما له اربع سنين ويطلب كل ارض فان لم يجد قسم بين ورثته ورثته عن المفيد انه يباع عقاره بعد عشر سنين اذا انقطع خبره ولو عزل ميراث الولد الغائب من ابيه وطالت المدة جاز لو ارث ابيه اقلها مع الملائة ويضمون ولو مات له قريب عزل بغيره المشم وربما حمل عدم العزل وهو ضعيف وجه بغيره فان ثبت حالة الحيوانه او سبق موته فذاك والا كان لورثته الميت الموجودين حال الموت ويظهر من كثير ان العزل حكمه حال الغائب وان استمر الاثبات وهو ضعيف فلا حظ

٥
الحمل الحاجب مانع من الارث

الحمل على فئتين حجب عن تمام الارث وحجب عن بعضه فالاول كافي كل بغيره بالنسبة الى من اخرج عنه ومن ينسب اليه الميت من الطرفين بالنسبة الى من ينسب اليه من طرف الاب خاصة والثاني على فئتين اما حجب عن بعض مشاع او عن بعض معين من الزكاة فالاول على فئتين لان الحاجب اما ان يكون وارثا لما ينج عنه او لا فالاول الاولاد وان نزلوا فانهم يحجبون الابن عما زاد عن السدس الاعلى سبيل الزكاة والزوجين عن الزائد من المضيق الادنى والثاني الاخوة للاب اذا كانوا ذكرا او اربع او خاتمة او ذكر وانثيين او خبيين فصاعدا مع وجود الاب انتفاء موانع الارث من الكفر والرق والقتل فانهم يحجبون الام عما زاد على السدس وان كان ذكرا واشترط بعضهم كونهم منفصلين لاحكام وهي بعض المغايرة للام واما الحجب عن بعض معين فالحيوي يحجب عنه عن الحيوان والزوجة ذات الولد يحجب عنه ذات الولد عن ثمنه الارض واعيان الالات والابناء وغيرها من الورثة يحجبها مطعون ذلك على اختلاف القولين

اعلم ان كلاله الاب وحده لا يثبت مع كلاله الابوين واما بقومون مقامهم عند عدمه ولا يمنع كلاله الام شيئا منهما الا في
الرد فان كان في الفرض رد لم يرد على كلاله الام مع وجود كلاله الابوين اما مع وجود كلاله الاب وحده ففي الرد على
الجميع بالنسبة سهامهم واختصاص كلاله الاب قولان مشهوران لا ينع ثلثهما من قوة واعلم ان من يثبت من الكلاله
بالفرض وهم الاخوة المنفردة والاخوان مضاعفون للابوين والاب وكلاله الام مضاعفون لثلاثون كلاله الام يكن احدهم الاجداد
من ذلك الطرف فلو اجتمع مع الاخوة والاخوان جدا وحده كان ارث الجميع بالقرابة لا بالفرض لكل ذكر ضعف الانثى
وكذا لو كان مع كلاله الام جدا وحدها ورتوا جميعا بالقرابة لا بالفرض ولو كان مع كلاله الام الاجداد والاب فلكلاله الستة
او الثلث بالفرض والباقي للاجداد من قبل الاب ولو كان مع الاخوة والاخوان للاب مضاعف للاجداد للام فلهن فرضهن
والاجداد للام الثلث فان كان رد كما اذا كان الوارث اخا واحدا مع الاجداد للام فان كانت الاخوة للابوين فقط
الاصحاب اختصاصها بالرد ولم اعثر على من يحمل سواء وان كانت للاب خاصة فظاهر المشقة ذلك ايضا واحتمل في
عدم الرد بالنسبة وربما يحمل ايضا اختصاص الاجداد به لانهم يربون بالقرابة ولا رد على الوارث بالفرض مع عدم
وارث بالقرابة لكن هذا التعليل يقتضي عدم الرد على الاخوة للابوين ايضا فلا حظ

المطبخ

الأخت للاب مفردة	الأختان فصاعداً للاب	الذكر مع الأناث ^{نصف} مع الأناث ^{نصف} بدو	كلالة الأم المتخذ
لها النصف بالفرض والنصف بالرد ولا تعصيب	لها الثلثان بالفرض والثلث بالرد ولا تعصيب	لهم المال بالقرابة للذكر مثل حظ الأنثيين	له السدس بالفرض والثلث بالرد ولا تعصيب
الفريضة من اثنين	اصل الفريضة ثلثه وتمامها ^{الرد} على	الفريضة من عدد السهام للام منهم للذكر ^{نصف} وللانثى ^{نصف}	الفريضة من سبعة
كلالة الام المتعددة	الأجداد للاب	الأجداد للام	الزوج
لهم الثلث بالفرض والثلث بالرد ^{نصف} يفسدونه بالسوء ولا تعصيب	يرثون بالقرابة للذكر مثل حظ الأنثيين	يرثون بالقرابة للذكر مثل حظ الأنثيين	لها الربع والباقي كما سبق
اصل الفريضة ثلثه وتمامها ^{مها} من عدد الرؤس	الفريضة من عدد السهام	الفريضة من عدد الرؤس	الفريضة من اربعة

صور اجتماع بعضها بعض وهي سبع عشرة أيضا

الأبوان مع البنت	الأبوان مع البنت	الأبوان مع ابنة الدخول	الأبوان مع الزوج	الأبوان مع الزوج
لكل واحد من الأبوين السدس بالفرض وللبنات النصف كل واحدة بحد أخاها مع عدم الحاجة للاب من الإخوة ومعه يرد على الأب البنت أرباعا	لكل واحد من الأبوين السدس بالفرض وللبنات الثلثان كل بالفرض بينهما بالتوبة	لكل واحد من الأبوين السدس بالفرض والبنات للأولاد للذكر مثل حظ الأنثيين	للزوج السدس بالفرض واللام	للزوجة الربع والربع بالفرض بلام السدس مع الحاجة للثلث لأمه والباقي للأب
الفريضة اثنا عشر	الفريضة ستة	الفريضة ستة	الفريضة من ستة	الفريضة ثمانية عشر
الأب مع الزوج مع البنت	الأب مع الزوج مع البنت	الأب مع الزوج مع البنت	الأب مع الزوج مع البنت	الأب مع الزوج مع البنت
للزوج الربع وللأب السدس والبنات يرد عليهن النقص	للزوج الربع وللأب السدس والبنات يرد عليهن النقص	للزوج الثمن وللأب السدس وللبنات النصف البات يرد على الأب البنات أخاها	للزوجة الثمن وللأب السدس وللبنات الثلثان والباية يرد على الأب البنات أخاها	للزوجة الثمن بالفرض واللام السدس كل والباية للأولاد بالقرابة للذكر مثل حظ الأنثيين
الفريضة ثمانية عشر	الفريضة اثنا عشر	الفريضة ستة عشر	الفريضة ثمانية عشر	الفريضة ثمانية عشر
الأب مع الزوج مع البنت	الأب مع الزوج مع البنت	الأب مع الزوج مع البنت	الأب مع الزوج مع البنت	الأب مع الزوج مع البنت
الأم كالأب والزوج والبنت كما يفضل	الأم كالأب والزوج والبنت كما يفضل	الأم كالأب والزوج والبنت كما يفضل	الأم كالأب والزوج والبنت كما يفضل	الأم كالأب والزوج والبنت كما يفضل
الفريضة ثمانية عشر	الفريضة ثمانية عشر	الفريضة ثمانية عشر	الفريضة ثمانية عشر	الفريضة ثمانية عشر
صور اجتماع بعضها بعض وهي ست صور في ذلك الجدول				
الأب مع الزوج مع البنت	الأب مع الزوج مع البنت	الأب مع الزوج مع البنت	الأب مع الزوج مع البنت	الأب مع الزوج مع البنت
للزوج الربع وللأب السدس والبنات يرد عليهن النقص	للزوج الربع وللأب السدس والبنات يرد عليهن النقص	للزوجة الثمن وللأب السدس والبنات يرد عليهن النقص	للزوجة الثمن وللأب السدس والبنات يرد عليهن النقص	للزوجة الثمن وللأب السدس والبنات يرد عليهن النقص
الفريضة ثمانية عشر	الفريضة ثمانية عشر	الفريضة ثمانية عشر	الفريضة ثمانية عشر	الفريضة ثمانية عشر

اعلم ان كلاله الاب وحده لا يرث مع كلاله الابوين واما بقومون مقامهم عند عدمه ولا يمنع كلاله الام شيئا منهما الا في
الرد فان كان في الفرض رد لم يرد على كلاله الام مع وجود كلاله الابوين اما مع وجود كلاله الاب وحده ففي الرد على
الجميع بنسبه سهامهم واختصاص كلاله الاب قولان مشهوران لا ينع ثلثهما من قوة واعلم ان من يرث من كلاله الاب
بالفرض وهم الاخوة المنفردة والاخوان مضاعفون للابوين والاب وكلاله الام مطايعا يرثون كلاله الام يمكن احدهما الاجداد
من ذلك الطرف فلو اجتمع مع الاخوة والاخوات جدا وحده كان ارثا لجميع بالقرابة لا بالفرض لكل ذكر ضعف الانثى
وكذا لو كان مع كلاله الام جدا وحدها ودرثوا جميعا بالقرابة لا بالفرض لو كان مع كلاله الام الاجداد للاب فللكلاله السدس
او الثلث بالفرض والباقي للاجداد من قبل الاب ولو كان مع الاخوة والاخوات للاب مضاعفًا للاجداد للام فلهن فرضون
والاجداد للام الثلث فان كان رد كما اذا كان الوارث اخا واحدا مع الاجداد للام فان كانت الاخوة للابوين فقط
الاصحاب اختصاصها بالرد ولم اعثر على من يحمل سواء وان كانت للاب خاصة فظاهر المسمى ذلك ايضا واحتمل في
عدم الرد بالنسبة وربما يحمل ايضا اختصاص الاجداد به لانهم يرثون بالقرابة ولا رد على الوارث بالفرض مع عدم
وارث بالقرابة لكن هذا التعليل يقتضي عدم الرد على الاخوة للابوين ايضا فلاحظ

المضيق

[illegible]

نقطة للصيغة الشافعية من الأحكام والحسين صورة

الأجداد من الطرفين مع الكلاله المنقده	الأجداد للاب الزوج مع الكلاله المنقده	الأجداد للاب الزوج مع الاخوة	الأجداد للاب الزوج مع الاخيرة فصاعدا	الأجداد للاب الزوج مع الاخ	الأجداد للاب الزوج مع الكلاله المنقده
ثلاث المال لقراة الأم من الاجتاد والكلالة بالتوبة وثلاثا للاجداد للاب بالتفاوت	للزوج النصف والباقي للاب بالتوبة والثلاث للاجداد بالتفاوت	للزوج النصف والباقي للاخوة للذكر مثل حظ الانثيين	للزوج النصف والباقي للاجداد والاخوات للذكر مثل حظ اه	للزوج النصف والباقي للاخت للاختين مثل حظ الانثيين	للزوج النصف والباقي للاخت للاختين مثل حظ الانثيين
اصل الفريضة ثلثه	اصل الفريضة ثلثه	اصل الفريضة اثنان	اصل الفريضة اثنان	اصل الفريضة اثنان	اصل الفريضة ثلثه
الأجداد من الطرفين مع الاخ للاب	الأجداد للاب الزوج مع الكلاله المنقده	الأجداد للاب الزوج مع الاخوة	الأجداد للاب الزوج مع الاخيرة فصاعدا	الأجداد للاب الزوج مع الاخ	الأجداد للاب الزوج مع الكلاله المنقده
ثلاث المال للاجداد للام بالتوبة وثلاثا لقراة الاب من الاجتاد والاخوة للذكر مثل حظ اه	للزوج النصف والباقي للاجداد والتفاوت	للزوج النصف والباقي للاخوة للذكر مثل حظ اه	للزوج النصف والباقي للاجداد والاخوات للذكر مثل حظ اه	للزوج النصف والباقي للاخت للاختين مثل حظ اه	للزوج النصف والباقي للاخت للاختين مثل حظ اه
اصل الفريضة ثلثه	اصل الفريضة اثنان عشر	اصل الفريضة اربعة	اصل الفريضة اربعة	اصل الفريضة اربعة	اصل الفريضة اثنان عشر
الأجداد من الطرفين مع الاخيرة فصاعدا	الأجداد للام والزوج مع الكلاله المنقده	الأجداد للام والزوج مع الاخوة	الأجداد للام والزوج مع الاخيرة فصاعدا	الأجداد للام والزوج مع الاخ	الأجداد للام والزوج مع الكلاله المنقده
ثلاث المال للاجداد للام بالتوبة وثلاثا لقراة الاب من الاجتاد والاخوة للذكر مثل حظ اه	للزوج النصف والباقي للاجداد والتفاوت	للزوج النصف والباقي للاخوة للذكر مثل حظ اه	للزوج النصف والباقي للاجداد والاخوات للذكر مثل حظ اه	للزوج النصف والباقي للاخت للاختين مثل حظ اه	للزوج النصف والباقي للاخت للاختين مثل حظ اه
اصل الفريضة ثلثه	اثنان	اثنان	اثنان	اثنان	اثنان
الأجداد من الطرفين مع الاخوة	الأجداد للام والزوج مع الكلاله المنقده	الأجداد للام والزوج مع الاخوة	الأجداد للام والزوج مع الاخيرة فصاعدا	الأجداد للام والزوج مع الاخ	الأجداد للام والزوج مع الكلاله المنقده
ثلاث المال للاجداد للام بالتوبة وثلاثا لقراة الاب من الاجتاد والاخوة للذكر مثل حظ اه	للزوج النصف والباقي للاجداد والتفاوت	للزوج النصف والباقي للاخوة للذكر مثل حظ اه	للزوج النصف والباقي للاجداد والاخوات للذكر مثل حظ اه	للزوج النصف والباقي للاخت للاختين مثل حظ اه	للزوج النصف والباقي للاخت للاختين مثل حظ اه
اصل الفريضة ثلثه	اثنان	اثنان	اثنان	اثنان	اثنان

[illegible]

[illegible]

صور اجزاء اهل المدينه الثابته ومن برئت معهم من الانساب خماسيه وهى ثنا عشره صورده هكذا

[illegible]

لا يشك الاطعام والاحوال
للاباح ففتنة المطيب لالابيين
من يفتنهم يثبت نيتهم والردح
نفسها الا على احد الشكر والبقاء
للحمام والاحوال فان كان يتم
كلالة الاب كلالة الدم للقلادة
الام نضيب من الاصل ارضاء والتم
لكلالة الاب لا يلد في ذلك اشارة
مع دجوى نضيب من الامام خاصة
كذلك اسمع اجاب الامام والاحوال
مع الاحوال خاصة من الحرفين
اخذه كلالة الام نضيب من الحرفين
من الشا اذ من الشك اذ قال العرس
ادبها الفتيح من قوتة منه
وامت فاداة

وان تعزيتهم

[illegible]

صَوْرًا جَمًّا أَفْضَلَ الْمَرْبِيَةِ الثَّلَاثَةِ مِنَ الْإِنْسَابِ مَنْ يَرِثُ مَعَهُمْ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ ثَابِتَةً وَهِيَ خَمْسٌ وَعِشْرُونَ صُورَةً

الأخوال للأب مع الأخوال الأب	الأخوال للأب مع العم أو العمة للأب	الأخوال للأب مع الأعمام للأب	الأخوال للأب مع الخال والخال للأب	الأخوال للأب مع الأعمام للأب
ثلث المال للأخوال للذكاة أجماعاً وثلثه للأخوال للام يقسمون بالتسوية على الميت	ثلث المال للأخوال للذكاة أجماعاً وثلثه للأخوال للام يقسمون بالتسوية على الميت	ثلث المال للأخوال للذكاة أجماعاً وثلثه للأخوال للام يقسمون بالتسوية على الميت	ثلث المال للأخوال للذكاة أجماعاً وثلثه للأخوال للام يقسمون بالتسوية على الميت	ثلث المال للأخوال للذكاة أجماعاً وثلثه للأخوال للام يقسمون بالتسوية على الميت
أصل الفريضة ثلاثة	مستند	مستند	مستند	مستند
الأخوال للأب مع العم أو العمة للأب	الزوج مع العم أو العمة للأب	الزوج مع العم أو العمة للأب	الزوج مع العم أو العمة للأب	الزوج مع العم أو العمة للأب
ثلث المال للأخوال بالتسوية وثلثه للعم أو العمة للأب كله بالقرابة	نصف المال للزوج بالفرض والنصف للأخوال للأب بالقرابة للذكر مثلاً	للزوج النصف بالفرض الباقى للعم أو العمة بالقرابة	للزوج الربع بالفرض العمة للأب الباقى بالقرابة	ثلث المال للعم أو العمة للأب للخال أو الخالة للأب
ثلاثة	اثنان	اثنان	اربعه	ثلاثة
الأخوال للأب مع الأعمام للأب	الزوج مع الأعمام للأب	الزوج مع الأعمام للأب	الزوج مع الأعمام للأب	الزوج مع الأعمام للأب
ثلث المال للأخوال للأب على الميت وثلثه للأعمام للأب بالتسوية	للزوج النصف بالفرض والنصف للأخوال بالقرابة يقسمون بالتسوية على الميت وقبل الفريضة	للزوج النصف بالفرض والنصف للأخوال بالقرابة يقسمون بالتسوية على الميت وقبل الفريضة	للزوج الربع بالفرض والباقي للأعمام للأب بالتسوية	ثلث المال للعم أو العمة للأب وثلثه للأخوال للأب بالتسوية
ثلاثة	اثنان	اثنان	اربعه	ثلاثة
أصل الفريضة ثلاثة	اثنان	اثنان	اربعه	ثلاثة

ثمّة صفحة قبل

أحوال للأب مع الخال والخاله للأم	الزوجة مع الأعمام والآل	الزوج مع الخال والخاله للأم	الزوج مع الخال والخاله للأم	الأعمام والآل مع الخال
للمال للمال الخال والخاله للأم بما للأحوال للأب بالسوية على المثل	للزوجة الزوج بالفرض والباقي للأعمام والآل للذكر مثله	للزوج النصف بالفرض والباقي للأحوال والخاله للأم	للزوجة الزوج بالفرض وان تعددت والباقي للأحوال والخاله للأم	للمال للمال الخال والخاله للأم بما للأحوال للأب بالسوية على المثل
فرضه	أربعة	اثنان	أربعة	ثلاثة
أحوال للأب مع الأخوال والآل	الزوج مع الأخوال والآل	الزوج مع الأخوال والآل	الزوج مع الأخوال والآل	الأعمام والآل مع الأخوال والآل
للمال للأحوال والآل بالسوية على المثل وثلاثة للأحوال والآل إجماعاً	للزوجة الزوج بالفرض وان تعددت والباقي للأحوال والآل بما للأحوال والآل بالسوية	للزوج النصف بالفرض والباقي للأحوال والآل بالفراية	للزوجة الزوج بالفرض وان تعددت والباقي للأحوال والآل بما للأحوال والآل بالسوية	للمال للأعمام والآل بالسوية على المثل وثلاثة للأعمام والآل بما للأعمام والآل بالسوية
فرضه	أربعة	اثنان	أربعة	ثلاثة
صور اجتماع أهل المرتبة الثالثة من الأبناء من برث معهم من الأسباب ثلاثه وهي ثمان وثلاثون صورة				
الأعمام والآل مع الأخوال والآل	الأعمام والآل مع الأخوال والآل	الأعمام والآل مع الأخوال والآل	الأعمام والآل مع الأخوال والآل	الأعمام والآل مع الأخوال والآل
للزوجة النصف للأحوال والآل بما للأحوال والآل بالسوية والباقي للأعمام والآل بالسوية	للزوجة النصف للأحوال والآل بما للأحوال والآل بالسوية والباقي للأعمام والآل بالسوية	للزوجة النصف للأحوال والآل بما للأحوال والآل بالسوية والباقي للأعمام والآل بالسوية	للزوجة النصف للأحوال والآل بما للأحوال والآل بالسوية والباقي للأعمام والآل بالسوية	للزوجة النصف للأحوال والآل بما للأحوال والآل بالسوية والباقي للأعمام والآل بالسوية
فرضه	أربعة	اثنان	أربعة	ثلاثة
الأعمام والآل مع الأخوال والآل	الأعمام والآل مع الأخوال والآل	الأعمام والآل مع الأخوال والآل	الأعمام والآل مع الأخوال والآل	الأعمام والآل مع الأخوال والآل
للزوجة الزوج بالفرض والباقي للأعمام والآل بالسوية	للزوجة الزوج بالفرض والباقي للأعمام والآل بالسوية	للزوجة الزوج بالفرض والباقي للأعمام والآل بالسوية	للزوجة الزوج بالفرض والباقي للأعمام والآل بالسوية	للزوجة الزوج بالفرض والباقي للأعمام والآل بالسوية
فرضه	أربعة	اثنان	أربعة	ثلاثة
الأعمام والآل مع الأخوال والآل	الأعمام والآل مع الأخوال والآل	الأعمام والآل مع الأخوال والآل	الأعمام والآل مع الأخوال والآل	الأعمام والآل مع الأخوال والآل
للزوجة الزوج بالفرض والباقي للأعمام والآل بالسوية	للزوجة الزوج بالفرض والباقي للأعمام والآل بالسوية	للزوجة الزوج بالفرض والباقي للأعمام والآل بالسوية	للزوجة الزوج بالفرض والباقي للأعمام والآل بالسوية	للزوجة الزوج بالفرض والباقي للأعمام والآل بالسوية
فرضه	أربعة	اثنان	أربعة	ثلاثة

سبعة لصفحة السابقة

الأعمام للأب في الأخوال للأب مع الأعمام للأب	الأخوال للأب في الزوج مع الخال أو الخالة للأب	الأخوال للأب في الزوج مع الأعمام للأب	الأخوال للأب في الزوج مع العم أو العمة للأب	الأخوال للأب في الزوج مع الخال أو الخالة للأب
للأخوال الثلث بالسوية والبنات للأعمام ثلث للأعمام للأب بالسوية وثلثاء للأعمام للأب إن كان واحدًا فان تعددوا واختلفوا فللذكر مثل حظ الأنثيين	للزوج النصف للخال والخالة للأب السدس من الأصل أو من البنات أو من الثلث على اختلاف الأقوال والبنات للأخوال للأب بالسوية	للزوج النصف للأخوال للأب الثلث بالسوية والبنات للأعمام بالسوية	للزوج النصف للأخوال للأب الثلث بالسوية والبنات للأعمام بالسوية	للزوج النصف للخال والخالة للأب السدس من الأصل أو من البنات أو من الثلث على اختلاف الأقوال والبنات للأخوال للأب بالسوية
سبعة	سبعة	سبعة	سبعة	سبعة
الأخوال للأب والزوج مع العلم والعمة للأب	الأخوال للأب في الزوج مع الخال أو الخالة للأب	الأخوال للأب في الزوج مع الأعمام للأب	الأخوال للأب في الزوج مع الأعمام للأب	الأخوال للأب في الزوج مع الأعمام للأب
للزوج الربع وإن تعددت والأخوال الثلث بالسوية والبنات للعم أو العمة	للزوج الربع للخال والخالة سدس الأصل وسدس البنات أو سدس الثلث على اختلاف الأقوال والبنات للأخوال للأب بالسوية	للزوج الربع وإن تعددت والأخوال الثلث بالسوية والبنات للأعمام كل	للزوج الربع وإن تعددت والأخوال الثلث بالسوية والبنات للعم أو العمة	للزوج الربع وإن تعددت والأخوال الثلث بالسوية والبنات للعم أو العمة
سبعة	سبعة	سبعة	سبعة	سبعة
الأعمام للأب في الأخوال مع الأخوال للأب	الأعمام للأب في الأخوال مع الأخوال للأب	الأعمام للأب في الأخوال مع الأخوال للأب	الأعمام للأب في الأخوال مع الأخوال للأب	الأعمام للأب في الأخوال مع الأخوال للأب
للأخوال الثلث ثلث الأخوال للأب وثلثاء للأخوال للأب بالسوية والبنات للأعمام للأب وإن كان واحدًا فان تعددوا واختلفوا فللذكر مثل آه	للأخوال الثلث ثلث الأخوال للأب وثلثاء للأخوال للأب بالسوية والبنات للأعمام للأب وإن كان واحدًا فان تعددوا واختلفوا فللذكر مثل آه	للأخوال الثلث ثلث الأخوال للأب وثلثاء للأخوال للأب بالسوية والبنات للأعمام للأب وإن كان واحدًا فان تعددوا واختلفوا فللذكر مثل آه	للأخوال الثلث ثلث الأخوال للأب وثلثاء للأخوال للأب بالسوية والبنات للأعمام للأب وإن كان واحدًا فان تعددوا واختلفوا فللذكر مثل آه	للأخوال الثلث ثلث الأخوال للأب وثلثاء للأخوال للأب بالسوية والبنات للأعمام للأب وإن كان واحدًا فان تعددوا واختلفوا فللذكر مثل آه
سبعة	سبعة	سبعة	سبعة	سبعة

نفسه لصفحة السابقة

الأعمام للاب والخوان للأم مع العم أو العمدة للام	الزوج والأعمام للام مع الخال أو الخالة للام	الزوج والأعمام للام مع الأخوال للام	الزوج والعم أو العمدة للام مع الخال أو الخالة للام	الزوج والعم أو العمدة للام مع الأخوال للام
للأخوال الثلث بالسوية أو العمدة سدس الباقي والباقي للأعمام للاب ان كان واحدا وإن تعدوا أو اختلفوا فللذكر مثل حظ الأنثى	للزوج النصف للخال والخال للثلاث والباقي للأعمام بالنسبة للأعمام بالسوية	للزوج النصف للأخوال للثلاث بالسوية والباقي للأعمام بالسوية	للزوج النصف للخال والخال للأم الثلث والباقي للعم أو للعمدة أو العمدة	للزوج النصف للأخوال للثلاث بالسوية والباقي للعم أو العمدة
سنة	سنة	سنة	سنة	سنة
الأخوال للاب الأعمام للام مع الخال أو الخالة للام	الأخوال للاب العم أو الأم للأم مع الخال أو الخالة للام	الأخوال للاب الأعمام للأم مع الأخوال للام	الأخوال للاب العم أو الأم للأم مع الأخوال للام	الأخوال للاب العم أو الأم للأم مع الأخوال للام
ثلث المال للأخوال سدس للخال أو الخالة للام والباقي للأخوال للاب بالسوية الثلثان للأعمام للام بالنسبة	ثلث المال للأخوال للاب ثلثه للأخوال للام بالسوية وثلثاه للأخوال للاب بالنسبة السوية والباقي للأعمام للأم بالسوية	ثلث المال للأخوال للاب ثلثه للأخوال للام بالسوية وثلثاه للأخوال للاب بالنسبة السوية والباقي للأعمام للأم بالسوية	للأخوال الثلث للام منه للخال أو الخالة للام والباقي للأخوال للاب الثلثان أو العمدة	للأخوال الثلث للام منه للخال أو الخالة للام والباقي للأخوال للاب الثلثان أو العمدة
ثمانية عشر	سبعة	ثمانية عشر	سبعة	سبعة
الأخوال للاب الأعمام للام مع الخال أو الخالة للام	الزوج والأعمام للام مع الأخوال للام	الزوج والأعمام للام مع الأخوال للام	الزوج والأعمام للام مع الأخوال للام	الزوج والأعمام للام مع الأخوال للام
للأخوال الثلث سدس للخال أو الخالة للام والباقي للأخوال للاب بالسوية والثلثان للأعمام وان كان واحدا فان تعدوا واختلفوا فللذكر مثل حظ الأنثى للأعمام بالسوية	للزوج والعم أو الأم وان تعدت والخال أو الخالة الثلث والباقي للعم أو العمدة	للزوج والعم أو الأم وان تعدت والخال أو الخالة الثلث والباقي للعم أو العمدة	للزوج والعم أو الأم وان تعدت والخال أو الخالة الثلث والباقي للعم أو العمدة	للزوج والعم أو الأم وان تعدت والخال أو الخالة الثلث والباقي للعم أو العمدة
ثمانية عشر	اثنا عشر	اثنا عشر	اثنا عشر	اثنا عشر

[illegible]

الأعمام للأب الأخوال للأب الزوج	الأعمام للأب الأخوال للأب الزوج	الأعمام للأب الأخوال للأب الزوج	الأعمام للأب الأخوال للأب الزوج
والعمماء للامم مع الأخوال للأب	والعمماء للامم مع الأخوال للأب	والعمماء للامم مع الأخوال للأب	والعمماء للامم مع الأخوال للأب

<p>وَعَمَّا اشْتَدَّتْ رَأْيَانُ</p> <p>للزواج النصف وللأخوال الثلث ستة للخال والخاله للام وخمسة اسداسه للأخوال للاب بالسوية ان تعدوا والباقي للاعمام ثلثه للاعمام للام بالسوية وثلثاه للاعمام للاب ان تعدوا واختلفوا فللمذكر مثل</p>	<p>وَعَمَّا اشْتَدَّتْ رَأْيَانُ</p> <p>للزواج النصف وللأخوال الثلث سدسه للخال والخاله للام وخمسه اسداسه للأخوال للاب بالسوية ان تعددوا والباقي للاعمام سدسه للعم او العمد والباقي للاعمام للأب ان تعددوا واختلفوا فللمذكر</p>	<p>وَعَمَّا اشْتَدَّتْ رَأْيَانُ</p> <p>للزواج النصف وللأخوال الثلث سدسه للخال والخاله للام وخمسه اسداسه للأخوال للاب بالسوية ان تعددوا والباقي للاعمام سدسه للعم او العمد والباقي للاعمام للأب ان تعددوا واختلفوا فللمذكر</p>	<p>وَعَمَّا اشْتَدَّتْ رَأْيَانُ</p> <p>للزواج النصف وللأخوال الثلث سدسه للخال والخاله للام وخمسه اسداسه للأخوال للاب بالسوية ان تعددوا والباقي للاعمام سدسه للعم او العمد والباقي للاعمام للأب ان تعددوا واختلفوا فللمذكر</p>
---	--	--	--

ثمانه عشر	ثمانه عشر	سنة وثلثون	سنة وثلثون
-----------	-----------	------------	------------

الاعمام للاخوة الاخوال للاخوة والاعمام للاخوة الاخوال للاخوة
 والعم والعمات مع الاخوال والعم والعمات مع الاخوال
 والعم والعمات مع الاخوال والعم والعمات مع الاخوال

[illegible]

اصل الفريضة سنة وثلثون اصل الفريضة سنة وثلثون اصل الفريضة اثنان وسبعون اصل الفريضة اثنان وسبعون

جناب مستطاب فی المدقین و عمدة المحققین تاج الادیان و اسرار انکباء و لالذ الانجاء و
نیز الطالب اقا شیخ محمد صان حلفاء و عند خلایفنا جلیل من مبرور حاج مبرز احمد
بافر خاسته بنی و ابن اقل الطلاب ابو القاسم الحیدر المدنی و صدایق ثواب خیر یومیم که جلالت
ار شرا با ایمان وقت و در تصحیح کوشیده بطبع رسانیده که کافی نام از او
منفع شوند و الحمد للعلوی که ان قدر فنی که در تصحیح لایزال
بود بعمل مدان ناظرین این نسخه التماس غای
و اغراض از خطا از وجد و لایزال
دامت فایده فروخته بشود و تسلیم
محمد الحارثی ۱۳۰۸



